مكتبة جامعة القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الموقف التركي من الثورات العربية:(2010 . 2013)

يوسف محمد تعامره

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

2013م–1434هـ

1760
ب ا

الموقف التركي من الثورات العربية:(2010 - 2013)

إعداد

يوسف محمد تعامره

بكالوريوس علوم سياسية – جامعة النجاح الوطنية

إشراف الدكتور أحمد أبو ديه

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير لبرنامج الدراسات العربية من معهد

الدراسات الإقليمية بكلية الدراسات العليا – جامعة القدس

القدس – فلسطين

2013م–1434هـ

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية \ برنامج الماجستير في الدراسات العربية

إجازة الرسالة

الموقف التركي من الثورات العربية:(2010 -2013)

اسم الطالب: يوسف محمد عبد الفتاح تعامره

الرقم الجامعي: 21011167

المشرف: د. أحمد أبو ديه

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 12\6\2013م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم

1- رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو ديه التوقيع.....

2- الممتحن الداخلي: د. أحمد فارس عودة التوقيع.....

3- الممتحن الخارجي: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التوقيع.....

القدس – فلسطين

2013م – 1434هـ

الإهداء

إلى فلسطين.....آلاما وأملا

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .....إلى من علمني العطاء بدون انتظار .... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..... أبي العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .... أمي الحبيبة

إلى من هم سندي في هذه الحياة والداعمين لي دائما .....إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى رفيقة العمر وحبيبة القلب .....زوجتي الغالية سهير

إلى روح جدي عبد الفتاح رحمه الله

إلى أرواح كل الشهداء والأسرى البواسل

إلى كل الشرفاء والأحرار في العالم

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لأي معهد أو جامعة.

التوقيع: .....

يوسف محمد عبد الفتاح تعامره

التاريخ: / / 2013م.

الفصل الأولُ

خلفيَّة الدراسة.

1-1 المقدِّمة:

اتَّسمت العلاقاتُ التركيَّة العربيَّة بالضعف منذ إعلان الدولة التركيَّة الحديثة،فقد توجهت تركيا نحو الغرب،متهمة العرب بدورٍ في انهيار الإمبراطوريَّة العثمانيَّة،فكانت أولَ دول الشرق الأوسط التي انضمت للحلف الأطلسي، وكذلك أول الدول التي اعترفت بإسرائيل عام 1949. كذلك أيدت العدوانَ الثلاثيَّ على مصرَ عام 1956، وصوتت ضدَّ استقلال الجزائر في الأمم المتحدة عام 1957، وكان لها دور فاعل في حلف بغداد، وعبرت عن قلقها من الوَحدة بينَ مصر وسوريا عام 1961.

بدأ الموقفُ التركيُّ يتغيرُ تجاهَ العالم العربي معَ منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين،وخاصة بعدَ عدم وقوف الغرب ولا العرب إلى جانب تركيا بخصوص قضيَّة قبرص في التصويت على هذه القضية في الأمم المتحدة عام 1965. حيثبدأت المواقف التركيَّة الداعمة للدول العربيَّةوخصوصًابعدَ حرب حزيران عام1967، فرفضت تركيا قيام إسرائيل باحتلال الأراضيالعربيَّة،وأخذت العلاقات تتضح أكثر في قربها من العالم العربي بعدَ رفضها الموافقة على استخدام الولايات المتحدة لأراضيها كقاعدة لإمداد إسرائيل بالسلاح في حربها ضدَّ الدول العربيَّة عام 1973، وبالمقابل وافقت على استخدام الاتحاد السوفييتي لأراضيها كقاعدة لإمداد الدول العربيَّة بالسلاح في هذه الحرب.أمَّا بالنسبةِ للموقفِ التركيِّ من القضيَّةالفلسطينيَّة، فقد كانت أولَ الدول في حلف شمال الأطلسي المعترفة بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني،هذا بالإضافة إلى انضمامِها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومعَ بداية عمليَّة السلام في عام1991م، بدأت الدول العربيَّة تتخوفُ من دوافع تركيا،وخصوصًابعدَ إقامتها علاقات اقتصاديَّة وعسكرية معَ إسرائيل في عام 1994.وزاد توتر العلاقات بين العرب وتركيا بعد توقيع تركيا مع اسرائيل على اتفاقية التعاون العسكري الاستراتيجي عام 1996، وزادت العلاقات العربية التركية تأزما بعد التهديد التركي لسوريا باجتياح الأراضي السورية إذا بقيت تؤوي عبدالله اوجلان عام 1998، وشهدت العلاقات التركية الإسرائيلية فتورا واضحا بعد تصويت تركيا في الامم المتحدة لصالح مشروع قدمته المجموعة العربية يدين فيه إسرائيل استخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين، إلا أنَّ العلاقات مع العالم العربي أخذت منحى آخر بعد وصول حزب العدالة والتنمية

للحكم عام 2002،وأخذ يزداد قربًا من العالم العربي، وخصوصًابعدَ الموقف التركي من حرب لبنان عام2006 وحرب غزة عام 2008،وتجلى بوضوح أكثر بعدَ مؤتمر دافوس الاقتصادي عام2009، فقد استهجن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الانتهاكات الإسرائيلية في حربها ضد قطاع غزة،وكذلك أخذت العلاقات معَ إسرائيل تزداد تأزما بعدَ هجوم البحريَّة الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركيَّة ومقتل تسعة أتراك في عرض البحر.

ومع تطور الاقتصاد التركي المطرد في عام 2010، أدركت تركيا أنَّها لن تستطيع تسويق نفسها في العالم العربي إلا من الباب الاقتصادي،وعليهبدأت تتطلع للقيام بدور فاعل في المنطقة من أجل تحقيق مصالحها، فقد رأت أن تؤدي دورًا يتوافق معَ وضعها الإقليمي وخصوصًا معَ اندلاع الثورات العربيَّة، فأيدت تركيا الثورات العربيَّة بشكل واضح وخاصة الثورة التونسيَّة، والثورة المصرية،والثورة السوريَّة، وإنْ كان بشكل أقل الثورة الليبيَّة.

1-2 مبررات وأهمية الدراسة:

يعد هذا البحثُ محاولةً علميَّةً لرصد وتتبع وتحليل الموقف التركي من الثورات العربيَّة التي بدأت منذ أواخر عام2010. حيثُ تُعدُّ تركيا دولة من دول الجوار العربي المهمة، خاصة وأنَّها تشكل دولة إقليميَّة وتمتلك من القدرات التي تستطيع من خلالها التأثير على مجرى الأحداث في العالم العربي، كذلك الحاجة إلى معرفة حقيقة الدور التركي من الثورات العربيَّة. وبالتالي سوف يفيد هذا البحث القارئ والباحث العربي في تحديد الموقف التركي من الثورات العربيَّة.

1-3أهدافُ الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفٍ رئيسٍ يتمثل في تحديد الموقف التركي من الثورات العربيَّة. وبالإضافة إلى الهدف الرئيس فإنَّ الدراسة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعيَّة الأخرى وهي:

1. التعرُّف إلى دوافع تركيا في دعمها المعلن لبعض الثورات العربيَّة.
2. تحديد مدى أثر العامل الأيديولوجي ممثلا بالتوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم على موقف تركيا من الثورات العربيَّة.
3. بيان أسباب تفاوت الموقف التركي بينَ الدعم الكامل لبعض الثورات والتردد في دعم ثورات أخرى.

4. بيان أساليب وأدوات الدعم التركي للثورات العربيَّة.
5. تحديد حجم الدور التركي في دعم الثورات العربيَّة.
6. التعرُّف إلى مستقبل العلاقات التركيَّة العربيَّة في ضوء الموقف التركي من الثورات العربيَّة.

1. 4 مشكلة الدراسة:

تتمحورُ مشكلة الدراسة حول إدراك العوامل الأساسيَّة والإستراتيجية للموقف التركي من الثورات العربيَّة،سواءٌ العوامل السياسيَّة أوالاقتصاديَّة أوالأمنيَّة أوالعسكريَّة، وأهداف تركيا من هذا الموقف. فضلا عن اعتبار أنَّ تركيا جزءٌ من الإقليم الشرق المتوسطي،حيثُ إنَّ هذه المكانة الإقليميَّة أسهمت في استمرارية وتعاظم الموقف التركي من هذه الثورات. وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:ما هي حقيقة الموقف التركي من الثورات العربيَّة؟

1- 5 فرضيَّة الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيَّة مفادها أنَّ الموقف التركي الداعم في المجمل للثورات العربيَّة يعود إلى دوافع مصلحيه أساسا، تتمثل في رغبة تركيا في القيام بدور إقليمي وتأمين مصالحها النفطيَّة والاقتصاديَّة والتجاريَّة في المنطقة العربيَّة.

1- 6أسئلة الدراسة:

إضافة إلى السؤال الرئيس للدراسة والمتمثل في:
ما هي حقيقة الموقف التركي من الثورات العربيَّة؟ فإنَّ الدراسة تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعيَّة الأخرى وهي:
1. ما دوافع تركيا في دعمها المعلن لبعض الثورات؟
2. ما مدى تأثير العامل الأيديولوجي ممثلا بالتوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم على موقف تركيا من الثورات العربيَّة؟
3. ما أسباب التفاوت التركي بينَ الدعم الكامل لبعض الثورات والتردد في دعم ثورات أخرى؟
4. ما أساليبوأدوات الدعم التركي للثورات العربيَّة؟
5. ما حجم الدور التركي في دعم الثورات العربيَّة؟
6. ما مستقبل العلاقات التركيَّة العربيَّة في ضوء الموقف التركي من الثورات العربيَّة؟

7.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لتحديد موقف تركيا من الثورات العربيَّة ودوافع هذا الموقف. كما ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، كذلك ستعتمد الدراسة على منهج تحليل السياسة الخارجيَّة والتحليل النظري للثورات ودور القوى الخارجيَّة فيها.

1-8 حدودُ الدراسة:

الحدودُ الزمنيَّة:
هي فترة حدوث الثورات في العالم العربي التي بدأت معَ نهاية عام2010 وحتى عام 2013.

الحدودُ المكانية:
تغطي الدراسة الحيزَ المكانيَّ الذي تجري فيه الثورات العربيَّة وعلى وجه التحديد: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، بالإضافة إلى تركيا.

1 . 9 استعراضُ فصول الدراسة:

تناول هذا البحثُ الموقفَ التركيَّ من الثورات العربيَّة خلال الفترة 2010. 2013، ويتكون البحث من خمسة فصول بما فيها الخاتمة والنتائج، ويستعرض الفصل الأول الإطار العام للبحث بعناصره المختلفة، فقد اشتمل على مقدمة البحث، ومبرراته، وأهدافه، والمشكلة، والفرضيَّة، والأسئلة، والمنهج المستخدم، وحدود الدراسة الزمانية والمكانيَّة. أمَّا الفصلُ الثاني، فيقسم إلى قسمين: المبحث الأول يتحدث عن الإطار النظري ويتناول السياسة الخارجيَّة، أدواتها ومحدداتها، والنظام الاقليمي، والثورة من حيثُ تعريفُها والنظرياتُ المتعلقة بها. أمَّا المبحث الثاني فيتحدث عن الدِّراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث ملقيًا الضوءَ على وفصولها ونتائجها وتوصياتها.

أمَّا الفصل الثالث، فيقسم إلى قسمين: المبحث الأول يتناول تطور العلاقات العربيَّة التركيَّة، مستعرضًا أهمَ مراحلها والفترات التي كانت تمرُّ على هذه العلاقات من تأزُّم وانفراج وتطور، ومرورًا بفترة حكم حزب العدالة والتنمية، ووصولا إلى كيفية تعاطي السياسة الخارجيَّة التركيَّة معَ الثورات التي حدثت في بعض الدول العربيَّة. أمَّا المبحث الثاني فيتحدث عن الثورات العربيَّة من

خلال الدول التي حدثت فيها ويُعرّف بمراحل بدايتها وأسبابها ومميزاتها والنتائج التي تمخضت عنها.

أمَّا الفصل الرابع، فيقسم إلى قسمين: المبحث الأول تحدث عن أهم العوامل التي تؤثر في الموقف التركي من الثورات العربيَّة، ومنها: العامل السياسي الاقليمي والاقتصادي والأمني و الديمغرافي، وكيف أثرت هذه العوامل في الموقف التركي من الثورات العربيَّة. ويتناول المبحث الثاني الموقف التركي من الثورات العربيَّة.

أمَّا الفصل الخامس، فقد تحدث عن مستقبل الدور التركي في المنطقة العربيَّة بعدَ الثورات.

و أخيرًا اشتمل البحث على الخاتمة ونتائج البحث، وأبرزَ القضايا التي توصَّل إليها البحث.

الفصل الثاني:الإطارُ النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

2-1 المقدمة:

يحتوي هذا الفصلُ على تحديد السياسة الخارجيَّة من حيثُ: مفهومُها و أبعادُها وأدواتُها وكيفية اتخاذ القرارات في إطارها، كذلك يحتوي على مفهوم النّظام الإقليمي وأهم المعايير التي ترتبط به، بالإضافة إلى كيفية الحضور والنفوذ الإقليمي للدولة. وكذلك يتناول هذا الفصل مفهوم الثورة، وأسبابها، وكيف تتخذ القوى الكبرى مواقفها تجاه الثورات، بالإضافة إلى أهمِّ النظريَّات في الثورات العالميَّة.

2-2 السياسة الخارجيَّة:

لا يوجد اتفاق في ادب السياسة الخارجية حول تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجيَّة، فتعدَّدت التعريفات، وتتفاوت نواحي التركيز فيها، وهو ما يعكس ظاهرة السياسة الخارجيَّة، لذلك سيتم تناول التعريفات الأساسيَّة لهذا المصطلح بثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجيَّة على أنَّها "فن إدارة علاقات دولة معَ دولة أخرى"[1]وهذا التعريف يتبناه من يركز على كيفية إدارة الدولة لعلاقاتها وأفعالها ونشاطها معَ الدول الأخرى والظروف الداخليَّة والخارجيَّة التي تؤثر على هذه العلاقات. حيثُ تسعى الدولة من ذلك إلى تحقيق مصالحها وأهدافها.

وبالتالي فإنَّ هذا الاتجاه من التعريف يركز على" نظام الأنشطة التي تطورت في المجتمعات لتغيير سلوكيَّات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدوليَّة: المدخلات والمخرجات".[2]

أمَّا الاتجاه الثاني: فيعرف السياسة الخارجيَّة من خلال ربطها بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خارج حدودها الإقليميَّة، حيثُ تعرف بأنَّها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي،

1- أحمد النعيمي، السياسة الخارجيَّة ، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص19.
2- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجيَّة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصريَّة، 1998)، ص، 8 - 10.

والذي يتضمن الأهداف الخارجيَّة التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنيَّة".

فهذا التعريف يتمركز حول أمرين أساسيين هما:

1. الأهداف الخارجيَّة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.
2. اختيار السبل والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بالشكل الذي يمثل أكبر قدر ممكن لمصلحة الدولة.

أمَّا الاتجاه الثالث: فيرى أن السياسة الخارجيَّة تتألف:" من تلك السلوكيَّات الرسميَّة المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدوليَّة الخارجيَّة ".[3]

ويعدُّ الاتجاه الأخير هو الأقرب للشموليَّة والدقة، لما يمثله من توضيح لعمليَّة صنع القرار، إذ إن السياسة الخارجيَّة هي الخطط والبرامج التي تتبعها الدولة تجاه المحيط الإقليمي والدولي. وفي هذا المجال تتحدَّد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثمَّ فإنَّ سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وإنَّ السياسة الخارجيَّة عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوءون المناصب الرسميَّة في الدولة.[4]

أمَّا عن أهميَّة السياسة الخارجيَّة، فهي أحد العناصر الرئيسة المكونَّة للسياسة العامَّة للدولة، و تتضمنُ اتخاذَ قرارات متعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة. وتحتل موقعا ومركزًا مهمًا في السياسة العامَّة، ويمكن إجمال تلك الأهميَّة للموقع المركزي الذي تحتله بالتالي:[5]

1. تقوم السياسة الخارجيَّة بوظيفة تنمويَّة.
2. تعمل على تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
3. تسعى إلى تأمين المصالح الخارجيَّة.
4. تعمل على تحقيق التكامل القومي.
5. إعطاء الدولة مكانة دوليَّة رفيعة تتناسب معَ مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.

3 - أحمد النعيمي، السياسة الخارجيَّة، مرجع سبق ذكره، ص10.
4 - المرجع السابق، ص20.
5- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص79 - 80.

6. لها دور سياسي داخلي في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجيَّة، وإضفاء الشرعيَّة على السلطة الداخليَّة.

2-3 أبعاد السياسة الخارجيَّة.

تنقسم أبعادُ السياسة الخارجيَّة إلى بعدين رئيسين: البعد الأول، وهو يتسم بالعموميَّة والشمول. أمَّا البعد الثاني، فإنَّه أكثر تحديدًا وأكثر قابلية للقياس الكمي. وفيما يتعلق بالبعد الأول فينقسم إلى ما يلي:[6]

أولا: التوجهات:

ويقصد بها الطابعُ العامُ والخصائصُ الأساسيَّة للسياسة الخارجيَّة للدولة عبر فترة زمنيَّة طويلة نسبيًّا. ومن التصنيفات العامَّة للتوجهات الأساسيَّة للسياسة الخارجيَّة:

1. التوجُّه الإقليمي العالمي:

هناك اختلاف في المجال الإقليمي لتوجه السياسة الخارجيَّة للدولة، حيثُ توجد سياسات خارجيَّة موجهة إلىالإقليم الذي توجد فيه الدولة، وتوجد سياسات أخرى لتوجه الدولة خارج الإقليم لتشمل العالم بأسره. وبالتالي يكون هناك اختلاف بينَ التوجهين السياسيين في التوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسة للسياسة الخارجيَّة. وبالتالي صانع السياسة الخارجيَّة يهتم أساسًا بالدول الموجودة في إقليمه أكثر من اهتمامه بالتطورات العالميَّة إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم. أمَّا صانع السياسة الخارجيَّة العالميَّة، فاهتماماته موزعة على شتى مناطق العالم.[7]

2. أقرار أو تغيير العلاقات الدوليَّة الراهنة:

وهي عندما تحاول الدولة التأثير في القضايا الإقليميَّة، وكذلك الأوضاع العالميَّة كنمط التحالفات الدوليَّة، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوة الدوليَّة.

6محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص37 - 68.

7 - k.holist "national role conception in the study of foreign policy "international studies quarterly 24december 1985,pp.536 - 539

3 . التوجه التدخلي واللاتدخلي:

إنَّ أهمَّ ما في التوجه التدخلي واللاتدخلي هو إلى أي مدى توظف الدولة أدوات السياسة الخارجيَّة في التأثير على الدول الأخرى، وذلك حسب الأخطار التي تتعرض لها الدولة من الدول الإقليميَّة والعالميَّة. فتستخدم الدولة التوجه التدخلي، ومن أمثلة التوجه التدخلي محاولة التأثير في تركيب السلطة السياسيَّة القائمة في هذه الدولة. أمَّا التوجه اللاتدخلي، فقد يحاول التأثير في سياسة الدولة الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسيَّة.

ثانيًا: الأهداف:

تتضمن السياسة الخارجيَّة مجموعة من الأهداف التي تعكس المصالح الإستراتيجية والقيم الخاصة بالدولة، وما سيكون عليه الشكلُ المستقبلي لتوجه الدولة في مجال سياستها الخارجيَّة، أي الأوضاع التي تهدف الدولة أن تحققها في البيئة الخارجيَّة، وإذا أرادت الدولة أن تنفذ هذا الهدف فلا بد لها أن تقوم بتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقه.

وينصرف موضوع أهداف السياسة الخارجيَّة للدولة إلى مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تهدف الدولة إلى التأثير في أوضاعها المستقبلية، وأهم هذه الظواهر هي: الإقليم، والنّظام السياسي، والموارد الطبيعيَّة، والموارد البشريَّة والمكانة الدوليَّة.

ومن أهم أهداف السياسة الخارجيَّة للدول هي:[8]

1. حماية استقلال الدولة وسلطتها في اتخاذ القرار وصَون مشروعيتها.
2. هدف الأمن، من خلال إيجاد تحالف إقليمي أو عالمي من أجل درء الخطر الخارجي الذي قد تتعرض له الدولة.
3. تحقيق الرفاهية الاقتصاديَّة من خلال العمل على الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصاديَّة. وقد يتخذ شكل الاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصاديَّة للدول الأخرى أو شكل التبادل التجاري بينَ الدول.
4. الحصول على الهيبة والمكانة والاحترام في المحافل الدوليَّة.

8 - محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، 44 - 46.

ثالثًا: الأدوار:

يتطلب تعامل الدولة معَ النسق الدولي إن تحدد الدولة طبيعة وضعها في هذا النسق، والوظيفة الرئيسة التي تؤديها هذه الدولة بشكل دائم، وطبيعة العلاقات الرسميَّة الرئيسة للدولة، ولهذا الدور ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1. مركز الدولة في النسق العالمي، من خلال ما تتمتع به الدولة من نفوذ.

2 . دوافع الدولة الرئيسة، فقد يكون للدولة دوافع تعاونيَّة مثل الوساطة الدوليَّة، أو دور حليف مخلص. أو قد تكون دوافع صراعيَّة مثل الدوافع المعادية للاستعمار أو المعادية للشيوعيَّة.

3. توقعات صانع السياسة الخارجيَّة لحجم التغيير في النسق الدولي. أو قد يكون هناك أدوار تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يمكن طرح المفاهيم المتصورة للأدوار السياسيَّة الخارجيَّة على سبيل المثال لا الحصر في: قاعدة الثورة، النموذج، المدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي.[9]

رابعًا: الاستراتيجيات:

ويقصد بها الحسابات الشاملة لصانع السياسة الخارجيَّة للعلاقة بينَ الأهداف المحددة الأبعاد والوسائل المتوافرة لتحقيق هذه الأهداف. وهي تعبر عن الخطوات العمليَّة المطلوبة لنقل أهداف السياسة الخارجيَّة من حيز التصور إلى حيز التنفيذ. وتتضمن إستراتيجية السياسة الخارجيَّة الأبعاد التالية:[10]

1. الأهميَّة النسبية لأهداف السياسة الخارجيَّة، من خلال وضع أولويات في ترتيب الأهداف.

2. الوقت اللازم لتحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة سواءٌ على المدى الطويل أو المتوسط أو القصير.

3. الأدوات المناسبة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجيَّة.

4. الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجيَّة.

5. الدول التي تتعامل معها هذه الدولة ونوعية التحالفات التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

---

9 ـ محمد السيد سليم/ مرجع سبق ذكره، ص 50.

10 ـ علي الدين هلال، " مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعيَّة " الفكر الاستراتيجي العربي, 4 إبريل 1982، ص7-28.

6. قواعد المبادرة الدوليَّة وحدودها، من خلال معرفة المجال الذي يمكن في إطاره التحرك في المجال الخارجي، كوجود تقسيم للنفوذ في منطقة معينة.

أمَّا بالنسبة للبعد الثاني في السياسة الخارجيَّة، وهو البعد المحدد،فهو يتسم بالتحديد الزماني والمكاني، ويتسم بإمكانيَّة القياس ويتضمن هذا البعد مكونين هما: القراراتُ والسلوكيَّات.

أولا: القرارات:

يوصفُ القرار بأنَّه اختيارٌ محدد يتم في لحظة محددة تبدأ وتنتهي في فترة زمنيَّة معينة.
إنَّ كلَّ سياسة خارجيَّة تتضمن سلسلة من القرارات التي تشكل في مجموعها المسار العام للسياسة الخارجيَّة. وتنقسم القرارات في السياسة الخارجيَّة إلى قرارات إستراتيجية وأخرى تكتيكيَّة.[11]

1. القرارات الإستراتيجية:

وهي القراراتُ التي تحدِّدُ المسارَ الرئيسَ للسياسة الخارجيَّة، وتكون آثاره على السياسة الخارجيَّة لمدة زمنيَّة طويلة. وسميت بالقرارات الإستراتيجية لأهميتها بالنسبة للسياسة الخارجيَّة للدولة، ولاستمرارية تأثيرها على مسار تلك السياسة، لأنَّها تصدر في الغالب من صانع السياسة الخارجيَّة الرئيس.

2. القراراتُ التكتيكية:

يتطلبُ تنفيذ القرار الاستراتيجي مجموعة من القرارات التكتيكية ذات الطبيعة السياسيَّة أو الإدارية. ومن أجل تنفيذ القرار الاستراتيجي يتطلب إعادة توزيع الموارد وإعادة صياغة العلاقات الخارجيَّة، وليس بالضرورة أن يكون القرار التكتيكي من خلال صانع السياسة الخارجيَّة الرئيس، فقد يكون على مستوى بيروقراطيَّة السياسة الخارجيَّة.

[11] ـ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ثانيًا: السلوكيَّات:

وهي كلٌّ تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الرسميون في الدولة. والموجه إلى الدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة. وهو ينقسم إلى عدة خصائص منها: التحديد الزماني والمكاني لوحدة التحليل الرسميَّة، والارتباط بتحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة. ويمكن رصد سلوكيَّات السياسة الخارجيَّة من خلال ثلاثة مؤشرات في تحليل السياسة الخارجيَّة، هي: الأحداث الدوليَّة، السلوك التصويتي الدولي، السلوك الدبلوماسي الدولي.[12]

2-4 أدوات السياسة الخارجيَّة:

2-4-1 الأداة الدبلوماسيَّة:

يقصد بالدبلوماسيَّة عمليَّة التمثيل والتفاوض التي تجري بينَ الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدوليَّة. وبذلك فإنَّ الدبلوماسيَّة الفعَّالة هي الدبلوماسيَّة التي تدعمها وسائلُ السياسة الخارجيَّة الأخرى، وهي: الأداة العسكريَّة، والأدوات الاقتصاديَّة والإعلاميَّة. فمِن غير دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسيَّة محدودة إن لم تكن معدومة. ومن هنا يُعدُّ هدفها الأول هو التوفيق بينَ خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف،[13] وقد تطورت هذه الأداة بشكل كبير لتصل ما قبلَ ثلاثة آلاف إلى ما هي عليه اليوم من الأهميَّة والتنظيم والشموليَّة. وتعرف الدبلوماسيَّة بأنَّها" القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بينَ الدول".[14]

وتُعدُّ الدبلوماسيَّة الأداة الرئيسة في تزويد صانعي القرار السياسي في السياسة الخارجيَّة بالمعلومات العامَّة التي تمكنهم من القيام بمهامهم وتنفيذ القرار،[15] لذلك تساهم الدبلوماسيَّة في كونها أداة رئيسة ومهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولذا تعرف أيضًا بأنَّها دبلوماسيَّة الأزمات، وهو النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دوليَّة طارئة. وذلك لأنَّ المجتمع الدولي المعاصر معرَّض باستمرار لأزمات سياسيَّة مختلفة نتيجة لاختلافاته العَقَديَّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة، ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكريَّة لوضع حد

12 ـ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 59 ـ 66.
13- علاء أبو عامر، (غزة: العلاقات الدوليَّة: العلم والظاهر، الدبلوماسيَّة الإستراتيجية، فلسطين: مكتبة آفاق،2006)، ص277.
14- هاني الرضا، (بيروت: الدبلوماسيَّة: تاريخها وقوانينها وأصولها، دار ا لمنهل اللبناني،1973)، ص9.
15- علاء أبو عامر، (عمان: الوظيفة الدبلوماسيَّة: نشأتها، مؤسساتها،وقواعدها، دار الشروق للنشر والتوزيع،2001)، ص35.

للأزمات. لذلك فإن الدبلوماسيَّة والحرب يمكن اعتبارهما أداتين متلازمتين منذ أقدم العصور. فإنْ نجحت الدبلوماسيَّة في الحد من المشكلات بينَ الدول ستزول أسباب الأزمة، ولن يكون هناك حرب بينَ الدول والعكس صحيح في معظم الأوقات.

2-4-2الأداة الاقتصاديَّة:

احتلت الأداة الاقتصاديَّة كوسيلة للسياسة الخارجيَّة مكانة مهمة في العلاقات الدوليَّة المعاصرة، وتكمن هذه الأهميَّة في أنَّ الأهداف القوميَّة للدول المعاصرة هي العمل على القضاء على البطالة والتضخم، وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوب هذه الدول، إذ إنَّ بقاء الحكومات في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشكلات، هذا بالإضافة إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينَ الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهميَّة الأدوات الاقتصاديَّة كوسيلة للسياسة الخارجيَّة.

وتعرف الأداة الاقتصاديَّة بأنَّها" استخدام القدرات والإمكانيات الاقتصاديَّة المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيثُ توجهاتها وسلوكها ومواقعها على النحو الذي يتفق معَ تحقيق الأهداف الخارجيَّة للدولة وحماية مصالحها".[16]ومن أهم الطرق التطبيقية للأدوات الاقتصاديَّة: التعرفة الجمركيَّة، القيود النقديَّة، المقاطعة الاقتصاديَّة، الاندماج الاقتصادي، الحصار الاقتصادي، والمنح والقروض، والتسهيلات الائتمانيَّة، أو تجميد أرصدة بعض الدول.[17]

وتستخدم الدولُ هذه الطرق في سياستها الخارجيَّة للضغط على دول أخرى، وهي بالتالي إمَّا أن تُسْهِمَ في الاستقرار لدولة ما، وإمَّا أن تجبر الدولة على تغيير توجهاتها.

2-4-3 الأداة العسكريَّة:

تعَدُّ الأداة العسكريَّة إحدى الوسائل الأساسيَّة لتنفيذ السياسة الخارجيَّة، وإحدى المقومات الأساسيَّة لنجاح الدبلوماسيَّة. وتعرف بأنَّها "الإكراه الذي تلجأ إليه الدول في الحرب بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإرادتها"،[18]وتشمل مجموعة الأدوات المتعلقة باستخدام القوة أو التهديد

16- صبري إسماعيل مقلد، (بيروت: العلاقات السياسيَّةالدوليَّة، مركز الدِّراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1994)،ص77.
17- محمد بدوي وآخرون،(القاهرة: العلاقات السياسيَّةالدوليَّة، المكتبة العربيَّة للطباعة والنشر والتوزيع،2003)، ص26.
18- حيدر صادق،(أبو ظبي: مستقبل الدبلوماسيَّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، 1996)، ص22.

باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق أهدافها، سواءٌ بشكل جزئي فيما يسمَّى بالحرب المحدودة، أو العمليَّة العسكريَّة على نطاق واسع إلى موقف الحرب الشاملة.

وتعرف الأدواتُ العسكريَّة بأنَّها" مجموعة من القدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدوليَّة الأخرى بما تشمله هذه الأدوات من إنشاء القوات المسلحة وكل ما يتبع ذلك الإنشاء من تدريب وتوزيع، وعقد التحالفات العسكريَّة، والهجوم المسلح".[19]و رغم أنَّ الأداة العسكريَّة تعدُّ باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسيَّة وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجيَّة، إلا أنَّها معَ ذلك تحظى باهتمام بالغ من قبل الدول. وتستخدم الأداة العسكريَّة في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي وهو الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم أيضًا وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليها من تحقيق المصالح القوميَّة للدولة. وكلما كانت الدولة ذات قوة عسكريَّة فإنَّ الدول الأخرى تهابها ولا تجرؤ على التعرض لها، ولكن لا تستطيع الأداة العسكريَّة أن تضمن وحدَها النجاح في تحقيق أهداف الدولة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبيَّة لها ضمن السياسة الخارجيَّة، وما يمكن أن يبدر عنها من المواقف ضمن المنظومة العالمية.

2-4-4 **الأداة الإعلاميَّة:**

ظهر تأثير الأداة الإعلاميَّة في النصف الثاني من القرن العشرين بسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا. و هي تُعدُّ من الأدوات المهمَّة والمؤثرة في السياسة الخارجيَّة، ويقصد بالأداة الإعلاميَّة استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي بما يدعم ويساندُ موقف مستخدمها ويضعف من موقف خصمه، وفي إطارها تستخدم المؤثرات الثقافيَّة من معتقدات وأيديولوجيَّات.

وتشترك الدعاية معَ الدبلوماسيَّة في أنَّها نشاط كلاميٌّ بالدرجة الأولى، غير أنَّها تختلف عن الدبلوماسيَّة في أنَّها توجه إلى شعوب الدول الأخرى في الغالب لا إلى حكوماتها. وكذلك تصاحب العمل الاقتصادي للدول، وهي تستخدمُ قبلَ الهجوم العسكري في حال فشلت الدولة في

19-محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص92.

توصيل طلبها من الأداة الإعلاميَّة بهدف التمهيد له في المجتمع الدولي وإعطاء الشرعيَّة للعمل العسكري.

وتهدفُ الأداة الإعلاميَّة إلى حثِّ الدعاية وتوجيهها لتأييد أو رفض رأي أو سلوك معين لمحاولة إقناع الرأي العام بسياسة ما.[20] وتستخدم الدولة الأداة الإعلاميَّة كذلك في الحرب النفسيَّة في حالة وقوع الحروب.

2-5 عمليَّة اتخاذ القرار في السياسة الخارجيَّة:

يقصد بصنع السياسة الخارجيَّة تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، فالسياسة الخارجيَّة للدولة هي من صنع إفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجيَّة يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بينَ متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخليَّة والخارجيَّة.

و تُعدُّ عمليَّة صنع القرار " عمليَّة ناتجة عن اختيار بديل ضمن عدد محدود من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبليَّة التي يعالجها صانعو القرار".[21]

إنَّ ما يميزُ قرارات السياسة الخارجيَّة عن بقية القرارات، هي أنَّها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعلُ بينَ البيئة الداخليَّة والخارجيَّة وما يحتويه ذلك من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

وتختلف عمليَّة صناعة القرار الخارجي من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النّظام السياسي للدولة، حيثُ تحصر الأنظمة السياسيَّة عمليَّة اتخاذ القرار، بينما تقوم فئة ثانية بتنفيذه دون مشاركة من طبقات الشعب، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص المتغيرات المتحكمة في هذه العمليَّة.[22] ورغم هذا الاختلاف في النظم السياسيَّة للدول فإنَّ هناك أصولا مشتركة في صنع السياسة الخارجيَّة. فبغض النظر عن طبيعة النّظام السياسي يتولى صناعة القرار الخارجي عددٌ من الأجهزة الحكوميَّة والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة، إلا أنَّه من خلال عمليَّة صناعة القرار تقلل التناقضات بينَ الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان.

20-محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص93.

21- Richard Snyder, And H.W Brut Spain boron, foreign policy decision making, (new York 1962), 90.

22-حسن صعب، (بيروت، الدبلوماسي العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة؟، دار العلم للملايين، 1973)، ص 21.

وهناك مجموعتان تسهمان في صناعة السياسة الخارجيَّة، وهي المؤسساتُ الحكوميَّة والمؤسساتُ غيرُ الحكوميَّة. وتتمثل المؤسساتُ الحكوميَّة بالسلطة التنفيذيَّة وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامَّة، وكذلك السلطة التشريعيَّة والقضائيَّة، ونتيجة لهذه التفاعلات بينَ النظم الرئيسة أو الفرعيَّة للنظام يتم إصدار القرار الفعلي، على الرغم أنَّها لا تمارسُ بالضرورة بنفس القدر من تأثيرها على عمليَّة صنع القرار.[23] أمَّا المؤسساتُ غير الحكوميَّة فهي تشمل الأحزابَ السياسيَّة، وجماعاتِ المصالح، والإعلامَ، والرأي العام.

تبدأ عمليَّة صنع القرار في السياسة الخارجيَّة عندما يواجه المسؤولون في الدولة حدثا ما يدخل في نطاق هذه السياسة، وهذا الحدث يتطلب موقفا إزاءه أو سلوكا لخصم يتحتم أو ينبغي رد فعل اتجاهه، أو الاستعداد لحدث دولي قد يتم التنبؤ به أو أزمات مفاجئة مثل الثورات التي حدثت في المنطقة العربيَّة.

وتتأثر صناعة القرار في السياسة الخارجيَّة بالبيئة الخارجيَّة سواءٌ إيجابيًّا أو سلبيًّا، فكلما زادت ضغوط البيئيّة الخارجيَّة قلت فرص التصرف وحالات الاختيار والعكس صحيح. حيثُ تؤثر البيئة الخارجيَّة من "فتح إمكانات للتصرف أو وضع قيود عليها، وما يمكن اختياره من هذه الإمكانات وغيرها من إمكانات بديلة".[24]

وسنتناول في هذه الدراسة السياسة الخارجيَّة التركيَّة لما لها من دور فعّال في المنطقة العربيَّة، وخصوصًا بعدَ تولي حزب العدالة والتنمية التركي الحكم في تركيا، وخصوصًا في ظل الثورات العربيَّة، ومعرفة أهم أبعاد السياسة الخارجيَّة التي انتهجتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكيفية تعامل السياسة الخارجيَّة التركيَّة معَ الثورات العربيَّة، بمعنى هل تعاملت تركيا معَ جميع الثورات بنفس الطريقة، أم كان لكل ثورة تعاملها الخاص حسب مصالحها في تلك المنطقة، من خلال معرفة أهم المصالح التي تدفع تركيا للتأثير في هذه الثورات، بمعنى هل هي مصالح استراتيجية تتعلق بالأمن القومي للدول الخارجية، أم هي مصالح اقتصادية او سياسية او أيدولوجية، أم هي تتدخل من اجل الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة، وكذلك معرفة ما هي المعايير التي حددتها تركيا في كيفية التعامل معَ الثورات العربيَّة.

23-حسن نافعة، (القاهرة: مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدوليَّة، 2002)، ص330.
24- مقلد, العلاقات السياسيَّة, ص 255.

لذلك ستحاول الدراسة معرفة كيفية اتخاذ تركيا لقراراتها تجاه الثورات العربيَّة، وذلك من خلال معرفة أهداف السياسة الخارجيَّة التركيَّة وأبعادها التي استخدمتها في تعاملها معَ الثورات العربيَّة، ومعرفة مدى طموح تركيا للقيام بدور مركزي في هذه الثورات، بالإضافة إلى معرفة مدى رغبة تركيا في تولي دور ريادي في المنطقة العربيَّة والإقليميَّة،من حيث انها تعد نفسها دولة مركزية ومحورية في المنطقة، وبالتالي الأحداث التي تحصل في الدول المجاورة يتأثر بها امنها القومي، ولذلك ستحاول الدراسة معرفة اهم الذرائع التي تحتج بها تركيا لتدخلها في هذه الثورات، ومعرفة مدى طموح تركيا في وضع ملامح سياسيَّة تركية ذات ثقل في المنطقة.

2-6 **النظامُ الإقليمي**

النّظام الإقليمي من المفاهيم التحليليَّة التي برزت في أدبيَّات الفكر السياسي المعنى بعلم العلاقات الدوليَّة بعدَ الحرب العالميَّة الثانية، وقد أريد به" التمييز بينَ ما هو كلي وما هو جزئي. ضمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر السياسيَّة.[25] وبعبارة أخرى أريدَ منه تحديدَ العلاقة بينَ النّظام بإبعاده الدوليَّة والوحدات المتفرعة عنه بأبعادها الإقليميَّة.

و"النّظام الإقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بينَ مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد").[26]وبعبارة أخرى، فإنَّ مفهوم النّظام الإقليمي يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتدخل معَ بعضها في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة، وعليه فالأنظمة الإقليميَّة تشمل جملة معايير يمكن الاحتكام إليها لتحديد ماهيتها.

•معيار جغرافي:

إنَّ المراد بالمعيار الجغرافي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسيَّة"دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها، وبحكم تقاربها الجغرافي، بإتباع سياسات متقاربة و متماثلة.

25-عبد الخالق عبد الله، النّظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدوليَّة، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدوليَّة، العدد 114.

26-علي الدين هلال وجميل مطر، (بيروت: النّظام الإقليمي العربي، (مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 1983)، ط3، ص30.

• **معيار التماثل:**

يركز على وجود عناصر التماثل بينَ الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، من النواحي الثقافيَّة أو الاجتماعيَّة أو الاقتصاديَّة.[27]تساندها عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي ووحدة الأهداف والتطلعات.

• **معيار التفاعل:**

إنَّ هذا المعيارَ هو العاملُ الحيوي في أي نظام إقليمي وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسيَّة واقتصاديَّة وثقافية واجتماعيَّة بينَ الدول أو بعضها البعض.[28]وقد يعكس النظامُ الإقليمي واقعَ الدولة وما يتمتع به هذا النظامُ من خواصَّ تعاونيةٍ وتبادلية أو علاقة متوترة متنافسة ومدى تأثير العوامل الداخليَّة للدولة على وحدات الإقليم نفسه ككل.[29]

ومؤثراتُ النّظام الدولي على هذا النّظام بحيث تتنافس الدول فيما بينها بأن يكون لها دور فاعل ومركز ومهم في النّظام الدولي، وخصوصًا الدول التي تتمتع بالمزايا التي تؤهلها لذلك، بينما الدول التي تقل قوتها ونفوذها على المستوى الدولي تسعى لأنَّ تجد هذا الدور على المستوى الإقليمي وبأن تكون صاحب" الإقليم الأعظم" والأكثر أهميَّة، حيثُ تتنافس دول الإقليم بينها لأخذ دور المركز لهذا الإقليم.[30]

• **الحضورُ والنفوذُ الإقليمي:**

تهدفُ الدول إلى إظهار نفسِها وقوتها على الساحة الإقليميَّة، وأن تكون ضمن المنظومة الإقليميَّة، ومن خلال هذا النفوذ قد تسيطر على بعض الدول التي تقع ضمن محيطها الإقليمي. إذا كانت ذات أهميَّة إستراتيجية لها، وذلك أمَّا بالسيطرة بالقوة العسكريَّة المباشرة، وأما بشكل غير مباشر من خلال جعل هذا الإقليم تابع لها اقتصاديا، من خلال التأثير على السياسة الخارجيَّة للدول من حولها في ذات الإقليم.[31]ويحدد الحضور والنفوذ الإقليمي السياسة الخارجيَّة

27-علي الدين هلال وجميل مطر ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

28- المرجع السابق، ص 20

29-SundeliusBengts,Foreign policies of northern Europe (Colorado: west view press, 1982) ,p 5

30- ناصيف حتي، (بيروت: مقدمة في العلاقات الدوليَّة، دار الكتاب العربي، 1985)، ص193.

31- غسان العزي، (بيروت: سياسة القوة مستقبل النّظام الدولي والقوة العظمى، مركز الدِّراسات الإستراتيجية، 2000)، ص32.

للدول، بل ويجعلها خاضعة لرغبات وسياسات ومقررات الدولة التي تتحمل هذا المركز، الأمر الذي يحد من استقلاليَّة قرارها وعدم انسجامه معَ أهدافها في بعض الأحيان.
لذلك تحاول الدولُ ذات الإقليم الواحد التنافسَ على احتلال الدور المركزي في هذا الإقليم. ممَّا يجعل دول الطرف تابعة لدولة المركز في هذا الإقليم، وتكون في هذه الحالة إمكاناتها وقوتها تحت تصرف وإمرة الدولة المركز، لأنَّه من الصعوبة تحديدُ أهداف الدول الأطراف ضمن السياسة الخارجيَّة، بسبب العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد هذه الأهداف، إذ إنَّ ما يعدُّ هدفا لدى دولة قد يكون وسيلة لدى نفس الدولة في حقبة زمنيَّة أخرى.[32]

وتسعى هذه الدراسة لمعرفة الدور الإقليمي التركي الذي ترغب في شغله تركيا في المنطقة باعتبارها لاعبًا أساسيًّا في منطقة الشرق الأوسط، وإحدى الدول الكبرى في الإقليم، ومن أهم دول الجوار العربي، لذلك ستحاول هذه الدراسة معرفة الدور الذي تطمح تركيا إلى شغله في الإقليم، ومعرفة ما هي طموحاتها من هذا التقدم والظهور الإقليمي وخصوصًا في ظل الثورات العربيَّة، ومعرفة إلى أي مدى تؤثر هذه الثورات على الأمن الإقليمي التركي وخصوصًا الثورة السوريَّة والليبيَّة. ومعرفة مدى رغبة تركيا في شغل منصب فراغ الدولة القائد في المنطقة العربيَّة، ومعرفة كيف ستؤثر تركيا على النّظام الإقليمي العربي في حال توليها هذا المنصب، وخصوصًا أنَّ تركيا تلقى ترحيبًا عربيًّا رسميًّا وشعبيًّا لملءِ هذا الدور؛ رغبة منها في مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

2-8 **الثورة:**

الثورة مثل كثير من قضايا ومفاهيم العلوم السياسيَّة والاجتماعيَّةيوجد فيه اختلاف كبير في ايجاد تعريف محدد لها. وبالتالي تتعدد تعريفاتها. حيثُ إنَّ مفهوم الثورة في اللغة العربيَّة واللغات الأوروبيَّةيستند على جذرين لغويين مختلفين. فهو في اللغات الأوروبيَّة مشتق من الدورة والدوران، والانقلاب من وضع إلى آخر. أمَّا في اللغة العربيَّة فهذا اللفظ مشتق من إثارة الأرض وتقليبها أو تثوير المجتمع وتقليبه.[33]

32- أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص151.

33 -الظاهر عبد الله، نظريَّة الثورة من ابن خلدون إلى ماركس: (من المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، نيسان، إبريل 1979)، ص 85.

فيعرِّف البعضُ الثورة أنَّها" فعل جماهيري شامل، حين تتأزم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح احوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب، لا تجد الجماهير امامها الا التحرك لتغيير الاوضاع تغييرا جذريا ".[34]أو هي "العلم الذي يوضع في الممارسة والتطبيق، من أجل تغيير نظام ومجتمعات الجور والضعف والفساد، تغييرًا جذريًّا وشاملا، والانتقال بها من مرحلة تطوريَّة معينة إلى أخرى أقل قيودًا وأكثر حريَّة وأبعد في التقدم، الأمر الذي يتيح للقوى الاجتماعيَّة صاحبة المصلحة في هذا التغيير أن تأخذ بيدها مقاليد القيادة، فتصنع الحياة الأكثر ملائمة لها، وتحقق بذلك خطوة على درب التقدم الإنساني نحو مثله العليا، والتي ستظل دائما زاخرة بالجديد".[35]

أمَّا تعريف الثورة من الوجهة السياسيَّة فهي: "حركة شعبيَّة واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامَّة لجموع أفراد الشعب وتهدف إلى تغيير النّظام السياسي القائم جذريًّا وإقامة نظام جديد يعبر عن الإرادة الشعبيَّة لجموع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقيَّة للثورة".[36]

وتعد الثورة من أهم مظاهر الإرادة الشعبيَّة الرافضة للسلطة القائمة، وهي التي تثبت الشعوب من خلالها رفضَها للخضوع للسلطة القائمة والتي تمارس ضد الشعب أقسى أنواع الكبت والظلم، وتمنعه من ممارسة حقوقه وحريَّاته. وتعدُّ الثورة هي الطريقة المثلى التي يعبر من خلالها الشعب عن فرض إرادته والتعبير عن سيادته الوطنيَّة.

كما يمكن تعريف الثورة من زاويتين: زاوية الإنسان الثائر، وزاوية البؤرة الثوريَّة، فالثورة من وجهة نظر الإنسان المسلوبة إنسانيته يدرك بذاته أن ظروف حياته السيئة وأنَّ ردة الفعل الوحيد على سلب الإنسان لإنسانيته هو التمرد على هذه الأوضاع؛ لأنَّ التمرد والثورة هي الرد الفعلي والمناسب على هذه الأوضاع الإنسانيَّة الصعبة. ومن خلال إيقان الإنسان بأنَّ مصيره مربوط بمصير الجماعة التي تعيش في نفس أوضاعه الإنسانيَّة الصعبة، والتي ترجع في أسبابها إلى

34- إبراهيم خليل أبراش، الثورة العربيَّة والقضيَّة الفلسطينيَّة(دراسة تحليلية للثورات العربيَّة وتأثيرها على القضيَّة الفلسطينيَّة. قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة. العدد السابع. إبريل 2011، ص24.

35-كوهان, ا. س. (مؤلف), فاروق عبد القادر (مترجم), (بيروت: مقدمة في نظريَّة الثورات, المؤسسة للدراسات والنشر، 1974), ص 54.

36- وصال العزاوي، الثورات العربيَّة واستحقاقات التغيير، شؤون الأوسط ، العدد 146،2011، ص 23.

الأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة السائدة في المجتمع. وهكذا تكون الثورة نتيجة منطقيَّة لوعي الإنسان، وتحول ثورته الذاتيَّة إلى ثورة اجتماعيَّة.[37]

أمَّا مفهوم الثورة من وجهة نظر البؤرة الثوريَّة السياسيَّة فهو استخدام العنف الثوري من خلال الكفاح المسلح بطريقة نوعيَّة ومفاجئة من أجل تغيير السلطة السياسيَّة والكيان الاجتماعي والثقافي للمجتمع. وينطوي هذا المفهوم على عنصرين مهمين، أولهما: عنصر التغيير النوعي والعنيف والسريع المبادر. وثانيهما: عنصر التغيير النوعي للبنيان الاجتماعي وإقامة بنيان جديد مكانه.

إنَّ الثورة تختلف اختلافا جذريًّا عن التطور من حيثُ إنَّها تغيير لا يمرُّ بطريق تدريجي بطيء متمهل، بل بطريق سريع واثب بطريقة القفزة النوعيَّة التي لا يمكن أن تتم إلا عن طريق تثوير الواقع، وتغييره تغييرا جذريًّا وكليًّا شاملا لجميع الجوانب الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وليس عن طريق التغيير الذي يتناول جزئية واحدة من الجزئيات.[38]

أما فيما يتعلق بالتعريف الاجرائي للثورة فأينما ورد مصطلح الثورات العربية في الدراسة فهو يعني ما أصطلح على تسميته بالثورات العربية التي جرت في بعض الدول العربية.

2 . 8 .1 تقسم الثورات من الناحية الأكاديميَّة إلى عدة أنواع:[39]

• ثورات كبرى: وهي الثوراتُ التي يكون لها خطاب خارجي أكثر منه داخلي تؤدي إلى إحداث تغييرات مماثلة في مناطق متفرقة كالثورة الفرنسيَّة والبلشفية والإيرانيَّة والصينيَّة.

• ثورات صغرى: وهي ثورات تكون ذات خطاب أساسي داخلي أي على مستوى الدولة فقط، وجانب خارجي ضئيل أو غير موجود كالثورة المصريَّة الحديثة.

• ثورات بيضاء: وهي الثورات التي لا تقوم على عنف كالثورة التشيكية والثورةالمصريَّة الحديثة.

37- الظاهر عبد الله، نظريَّة الثورة من ابن خلدون إلى ماركس، مرجع سبق ذكره، ص86.

38-المرجع السابق، ص85.

39- محمد مختار قنديل، محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الثورة المصريَّة داخليًّا وخارجيًّا. الحوار المتمدن-العدد 3404 -22/ 2011/6 ، 18:26انظر الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

•ثورات غير سلمية: وهي التي تقوم على استخدام أداة العنف كالثورة الفرنسية والثورة الليبيَّةالسوريَّة الحديثة.

2-8. 2 الأسباب المؤدية للثورات:

لا تنفصلُ الثورة السياسيَّة عن الأوضاع السياسيَّة القائمة، وذلك لأنَّ تزايد الفجوة ما بينَ الشعب والنّظام السياسي القائم وانغلاق أفق المشاركة السياسيَّةالديمقراطيَّة كانت إحدى عوامل انطلاق الثورات بشكل عام، فقد ارتبطت الثورات تاريخيًّا بمجموعة من الأسباب الاقتصاديَّةوالسياسيَّةوالاجتماعيَّة، وغَلَبَ على بعض الثورات المطالبَ السياسيَّة المرتبطة بالتطور الديمقراطي للنظام(كالثورة الإنجليزية، والثورة الفرنسية)، وغلب على تجاربَ أخرى الأسبابَ الاقتصاديَّة (كالثورة البلشفية)، وارتبطت بعض أسباب الثورات بالعمل على التحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبيَّة (كثورة 1919في مصر، وثورة جبهة التحرير الوطني في الجزائر عام 1954)، واستقر الأمرُ في آخر الثورات الكبرى في القرن العشرين . ونقصد بها الثورة الإيرانيَّة عام 1979. بمقاومة المشروع التغريبي الذي كان يتبناه الشاه في ذلك الوقت.[40]

وهناك أسباب كثيرة لقيام الثورات وهذا يتطلب تضافر العديد من الأسباب السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتتمايز الثورات فيما بينها في غلبة أحد العوامل على غيره.

أمَّا في القرن الحادي والعشرين، فبالرغم من الفقر، وانخفاض الدخل، وسوء الأداء الاقتصادي، وما يرتبط به من فساد الإدارة، وسوء توزيع العوائد في الدول التي شهدت حالة ثوريَّة، فتبدو الأسباب السياسيَّة هي الأكثر قدرة على الدفع في اتجاه الثورة، معَ بقاء بعض العوامل الاقتصاديَّة بمثابة العامل المحفز للملايين على الانضمام للفعل الثوري، بما يؤدي في النهاية إلى سقوط النّظام السياسي.

فالثوراتُ التي حدثت في أوروبا الشرقيَّة، والثورات العربيَّة الحاليَّة، اندلعت دفاعًا عن القيم الديمقراطيَّة والعدالة والكرامة، بالإضافة إلى تبنيها الأجندة الاقتصاديَّة التي تمكنها من تعبئة مئات الآلاف في الشوارع وأحيانا الملايين. ولكن رغم معاناة قطاعات عريضة في هذه المجتمعات على المستوى الاقتصادي، واستمرار الفشل في أداء الحكومات اقتصاديًّا، والفشل في إعادة توزيع الدخل وغيرها من القضايا، وبالتالي الذي عجل بعمليَّة انهيار النظم السياسيَّة، هو

40 ـ أمل حمادة، تحول طويل المدى: مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 185، 2011، المجلد46، ص 43.

فشلها في التعامل معَ المعطيات السياسيَّة التي تضمن مشاركة الشعب في صنع القرار، وفي مواجهة الفساد السياسي والاقتصادي.[41]

2. 8 . 5. أهمُ النظريَّاتالتي تفسر الثورات:

•نظريَّة التدخل الإنساني:

لا تعدُّ نظريَّة التدخل الإنساني نظريَّة مستحدثة أو جديدة في عالم القانون الدولي، فقد عرف القانون الدولي التقليدي الذي كان يجيز استخدامَ القوة واللجوء إلى الحرب كأداة لتسوية النزاعات الدوليَّة نظريَّة مشابهة لها تمامًا، وعرفت هذه النظريَّة بنظريَّة التدخل لصالح الإنسانيَّة.
ويعتبر التدخل لصالح الإنسانيَّة بأنَّه إجراءٌ تقومُ به دولة أو أكثر ضد حكومة دولة أخرى من أجل إنهاء مخالفات وخروقات تقترفها هذه الأخيرة ضد مواطنيها ورعاياها.

إنَّ التدخلَ الإنساني يكون من أجل المصلحة العامَّة للمجتمع الدولي لا من أجل مصلحة شخصيَّة أو ذاتية للدولة المتدخلة. وقد انسلت فكرة التدخل الإنساني بعدَ ذلك إلى الفقه القانوني، فأبرزها "فيترويا" بصورة جلية ليؤكد أنَّ معاملة ملك ما لرعاياه بقسوة وظلم وجور تجيز للملوك الآخرين استخدامَ القوة العسكريَّة ضده باسم الحرب العادلة.[42]

إنَّ التدخلَ الدوليَّ الإنسانيَّ، مصطلحٌ مثيرٌ للجدل في القانون الدولي العام، فهو يهدف إلى حماية مواطني دولة ما في الخارج من خلال استخدام القوة المسلحة أو غير المسلحة، بالرغم من أنَّ أغلبية حالات التدخل الإنساني تكون باستعمال القوة العسكريَّة.

ويمكنُ من خلال التدخُّل الإنسانيجعلَ أية حملة استعماريَّة مشروعًا قانونيًّا، وذلك باتخاذ قرار دولي من هيئة الأمم المتحدة أو قرار إقليمي، ويكون ذلك تحت ذريعة الحماية الإنسانيَّة، في حين أنَّ العدوانَ العسكري تستخدم فيه القوة العسكريَّة بهدف السيطرة على إقليم الدولة وانتهاكاً لسيادتها، أي بهدف الاحتلال الشامل للإقليم، أو من أجل مصالحها السياسيَّة والاقتصاديَّة المباشرة في ذلك الإقليم أو من أجل دعم أحد جانبي النزاع في تلك الدولة. وذلك من خلالبعض الحجج أو الذرائع، فقد يكون هذا التدخل بهدف تحقيق مصالح ذاتية لبعض الدول. وبالتالي فإنَّ

41 -المرجع السابق، ص43.

- أحمد سي علي، دراسات في التدخل الإنساني، (القاهرة: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ,2011)، ص20 - 21.

تغليب الاعتبارات السياسيَّة يكاد يكون صفة أساسيَّة متلازمة للتدخل الدولي الإنساني في تطبيقاته، حيثُ إنَّ "الدوافع" الإنسانيَّة كانت القاسمَ المشتركَ لتسويغ الكثير من التدخلات العسكريَّة.[43]

ارتبط التدخُّل الإنساني بسياسة عدوانيَّة من طرف الغرب، وصارت شعارات التدخل الإنساني والتدخل لنشر الديمقراطيَّة و "حقوق الإنسان" هي الشعارات التي تتحرك تحت ستارها الجيوش العسكريَّة الغربيَّة أثناء عملياتها العسكريَّة في مختلف أنحاء العالم كما هو الحال في الصومال و كوسوفو وأفغانستان والعراق وحتى تاريخه من خلال التدخل في الثورات العربيَّة.مثل تدخل قوات الناتو في الثورة الليبيَّة بحجة حماية مواطني ليبيا من الإبادة التي كان يقوم بها معمر القذافي تجاه مواطنيه.

إنَّ أهمَ الحجج التي قدمتها الولاياتُ المتحدة لتسويغ تدخلها في الشؤون الداخليَّة للدول، هو خطر المد الشيوعي، ولكن بعدَ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة تتخذ العديد من الذرائع للتدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة نشر الديمقراطيَّة وحماية حقوق الإنسان. وما كان بحجة التدخل الإنساني كان الهدف في كثير من الأحيان هو تحقيق أغراض ومصالح سياسيَّة إمَّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ونتيجة هذه الدوافع السياسيَّة أصبح التفريق بينَ ما هو سياسي وما هو إنساني صعب إن لم يكن مستحيلا.[44]

• نظريَّة الحرمان النسبي:

تهدف هذه النظريَّة إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة. ومؤسسُ هذه النظريَّة هو (تيد جار) في كتابه(لماذا يتمرد البشر)، والذي يشرح فيها أنَّ كلَّ مجتمع لديه نوعان من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب.

الآلية الأولى: هي التوقعاتُ أو التطلعاتُ، والثانية هي:الإمكانات. و عادة ما تمرُّ المجتمعاتُ بمراحلَ ترتفعُ فيها التوقعاتُ والتطلعاتُ على سبيل المثال بعدَ الانتصار في حرب أو تغيير اجتماعي أو سياسي. كما يمكن أن تنخفض تلك التوقعاتُ والتطلعات عندما يمرُّ المجتمع

43 - أحمد سي علي، دراسات في التدخل الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص 41 - 180.
44 - احمد سي علي،مرجع سبق ذكره،ص20 . 221.

بهزيمةعسكريَّة أو يواجه كارثة طبيعيَّة. وفي الوقت نفسه فإنَّ كلَّ مجتمع لديه إمكاناتٌ فعلية لتحقيق تلك التطلعات والتوقعات، وهذه الإمكاناتُ تتفاوت بناءً على عواملَ كثيرةٍ من مرحلة إلى أخرى.

وطبقا لهذه النظريَّة فإنَّه طالما أنَّ مستوى الإمكانات المتاحة لدى الإفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات والتوقعات التي تبدو مناسبة لهم، فإنَّ مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعيَّة أو ثورة. ولكنَّ احتمالات التمرد تتزايد عندما تتسع الهوة بينَ التوقعات والإمكانات.

يرى "جار" أنَّ احتمالات الثورة تتزايد عندما تكونُ التوقعات الاجتماعيَّة بشأن حياةٍ أفضلَ آخذةً في التعاظم، بينما تكون الإمكانات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات أمَّا ثابتة وأما آخذة في التناقص.

إنَّ العاملَ الأساسيَّ في مفهوم الحرمان النسبي هو المقارنة معَ الآخر، والقناعة بأنَّ لك حقًّا في الحصول على نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها هذا الآخر سواءٌ كان فردًا أو جماعة، وخصوصًا إذا كانت هذه المزايا يتمتع بها بعض أفراد من المجتمع.

وبالتالي تعتبرُ نظريَّة الحرمان النسبي أنَّ الفجوة بينَ الإمكانات والتطلعات التي تعدُّ وقودًا للثورة والاحتجاج الاجتماعي تعمل على تحفيز المجتمع على الثورة، بالإضافة إلى عدة عواملَ أخرى، ومن أهمها: العامل التكنولوجي،التركيب العمري للسكان، التعليم والتحضر. وبالتالي تصبح الثورة ناتجة عن مزيج من عوامل السخط والحراك الاجتماعي الناتج عن التطلعات المرتبطة بالتحديث، بما يجعل من أوضاع سياسيَّة معينة غير قابلة للاستدامة، وبالتالي يؤدي إلى قيام الثورة.[45]

• نظريَّة الدومينو:

نظريَّة الدومينو من النظريَّات السياسيَّة المعروفة في علم السياسة، و المستوحاة من ترتيب قطع الدومنة الواحدة تلو الأخرى، بحيث إذا سقطت إحدى القطع؛ ستحدث توالي سقوط باقي القطع. ومن الناحية السياسيَّة تفترض هذه النظريَّة أن وقوع دوله في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي

45 - تيد روبرت جار، لماذا يتمرد البشر،(دبي : مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004)، ص106-156 .

سقوط الدول المجاورة، بمعنى إن سقوط نظام سياسي معين في دولة ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحول سياسي عميق في بقية دول المنطقة.[46]

وقد استخدم مصطلح الدومينو لأول مرة في السياق السياسي في منتصف القرن الماضي عن طريق الرئيس الأمريكي أيزنهاور للتعبير عن توالي سقوط دول أوروبا الشرقيَّة، الواحدة تلو الأخرى، لسيطرة وهيمنة النّظام الشيوعي السوفييتي.

وتفترضُ هذه النظريَّة وجودَ قوى خارجيَّة قادرة على زعزعة حالة الاستقرار بينَ مجموعة من الدول الموجودة في منطقة معينة، مشكلة نظاما ما، وتفترض أنَّه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أيَّة دولة من دول المنطقة، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمسُّ كلَّ عنصر من عناصر النّظام، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر القدرة لدى العناصر التي تسقط أولا. وتفترض هذه النظريَّة أنَّ ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطيَّة في دولة معينة ينتشر و يعدي جيرانها من الدول. ومن ثمَّ، فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة ممَّا يشبه العدوى.

تهتم نظريَّة الدومينو بالعامل الخارجي لإحداث التغيير في دولة ما، وقد اشتهرت هذه النظريَّة في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية، وبالتحديد بعدَ تحول الصين إلى دولة شيوعية واشتعال الثورات والانقلابات الثوريَّة في العديد من دول العالم وميلها السياسي في اتجاه المعسكر الشرقي. وهذا ما جعل بعض المحللين يلجأون إليها لتفسير الأحداث العربيَّة الراهنة، خاصة لأنَّها تقدم تفسيرًا منطقيا وسهلا بغض النظر عن مدى علميته. [47]

2-7-4 كيف تتعاملُ الدولُ الكبرى معَ الثورات؟

يمكن التمييز بينَ ثلاثة أنماط لإستراتيجية القوى الكبرى في التعامل معَ سلاسل الثورات العالميَّة كالتالي:[48]

46- http://deblig.net/documents/opinion-guly/changinggeographiesthedomino"theory"andarab"spring"handeblij.2011.pdf

47 ـ خالد السرجاني، هل هي نظريَّة الدومينو، جريدة البيان. انظر الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/opinions/articales/2011-030 -01 -1393957

48-سالي خليفة إسحاق، التقديرات المسجلة لنهايات "سلاسل الثورات" في الخبرة الدوليَّة. مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 185، يوليو 2011، المجلد 46، ص 48 49.

• الثورة المضادة: من خلال العمل على قمع الثورة، حتى ولو كانت في مِنطقة غير مهمة، خوفًا من أن تصل رياح هذه الثورة لمناطقَ أكثر أهميَّة، مثلما حدث في ثورة اليونانيين على الإمبراطوريَّة العثمانيَّة عام 1821م، رغم نجاح اليونانيين في الاستقلال في عام 1830م.فقد تدخلت الإمبراطوريَّة النمساويَّة إلى جانب الدولة العثمانيَّة رغم التعاطف الأوروبي معَ اليونانيين. فقد تخوفت النَّمسا إذا ما حصلت اليونان على الاستقلال أن يؤدي إلى إثارة المطالب القوميَّة التحرريَّة لعدد كبير من القوميات، وخصوصًا في الإمبراطوريَّة النمساوية. كما وقفت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا معَ الدولة العثمانيَّة عندما أعلنت الإمبراطوريَّة الروسيَّة مساندتها لليونان بناءً على اعتبار ميزان القوى، وخوفا من اختلال التوازن لصالح روسيا، إذا ما استقلت اليونان.

• العمل على مساندة سلسلة ثورات فاشلة وإنجاحها لاعتبارات توازن القوى وتأكيد النفوذ، مثل مساندة ثورة البلجيكيين في تحقيق الاستقلال لبلجيكا، وقد دعمت فرنسا الثورة البلجيكية من أجل قيام دولة بلجيكية محايدة على حدودها الشرقيَّة، حتى إنَّ فرنسا أعلنت إمكانيَّة استخدام القوة العسكريَّة، إذا ما حاولت إحدى القوى الأوروبيَّة قمع الثورة البلجيكية.
• العمل على إنجاح مجموعة من الثورات في منطقة جغرافيَّة محددة لإعادة رسم مناطق النفوذ والمصالح بينَ الدول الكبرى في نطاقها. ولعلَّ المثال الأكثر حداثة هو سلسلة الثورات العربيَّة الحاصلة اليوم في المنطقة العربيَّة.

وستحاول الدراسة معرفة فعالية العامل الخارجي ودوره في الثورات، وخصوصًا الدور التركي، ومعرفة كذلك ما هي أهم المصالح التي تدفع الدول الخارجيَّة للتأثير في هذه الثورات؛ بمعنى هل هي مصالح إستراتيجية تتعلق بالأمن القومي للدولة الخارجيَّة، أم هي مصلحة اقتصاديَّة أو سياسيَّة أو أيديولوجية، أم هي تتدخل من أجل الأهميَّة الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة، أم رغبة من هذه الدولة أن تكون الدولة الزعيم والمسيطر على المنطقة من حيثُ إنَّها تعدُّ نفسها دولة مركزيَّة ومحوريَّة في المنطقة، وبالتالي الأحداث التي تحصل في الدول المجاورة يتأثر بها أمنها القومي. لذلك ستحاول الدراسة معرفة أهم الذرائع التي تحتج بها الدول من خلال تدخلها في الثورات.

المبحثُ الثاني: الدراساتُ السابقة.

1. دراسة عمر الحضرمي، بعنوان:العلاقات العربيَّةالتركيَّة(2010)، تناولت هذه الدراسة العلاقات العربيَّةالتركيَّة من محورين، حيثُ استعرضت في المحور الأول، معطيات العلاقاتالعربيَّةالتركيَّة من خلالمقاربات العلاقات العربيَّةالجوارية في المضمون الشرق متوسطي، فقد ركز المحور الأول على العلاقات العربيَّةالتركيَّة، تاريخها وفاعلها وواقعها وأهم العوامل المؤثرة فيها. وقد أشارت الدراسة أن الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد قد فرضت على تركيا أن تعيش حالة من العلاقات الدوليَّة ربَّما تعدُّ فريدة من نوعها في العالم، حكمها الموروث والموقع والبحث عن الهُويَّة، وتشير الدراسة أنَّ العلاقات التركيَّة الدوليَّة معَ العالم محسوبة إلى حدٍ كبير على طبيعة العلاقات التركيَّة ونمطها.وكذلك إلى علاقات التقارب والتضاد في العلاقات العربيَّة التركيَّة. فقداستفادت العلاقات العربيَّة التركيَّة إلى منسوب التاريخ والحضارة والثقافة والعقيدة مرتفعا ودافعا نحو التلاقي وتجاوز إمكانيَّة التصادم.

أمَّا المحورُ الثاني من الدراسة فتحدث عن رؤية في مستقبل العلاقات العربيَّةالتركيَّة،من خلالمقومات الدور التركي في المنطقة العربيَّة، واحتمالات التباعد والتقارب في العلاقات العربيَّةالتركيَّة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات السياسيَّة في منطقة الشرق الأوسط قد أدت إلى تكوين جديد للمنظومة الإقليميَّة. وهذا أدى إلى حدوث فراغ سياسي في المنطقة العربيَّة أدى إلى التدافع الدولي لملء الفراغولإعادة تقسيم المنطقة. وهكذا فإنَّ تركيا تطمح لأنَّ يكون لها دورٌ إقليمي في المنطقة، ولأن تكون القوة الإقليميَّة الكبرى وعنصرًا في الاستقرار والتوازن في المنطقة.

2. دراسة جراهام فولر، بعنوان:الجمهوريَّة التركيَّةالجديدة."تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"(2009).

تناولت هذه الدراسة ثلاثة محاور، فقد استعرض المحورُ الأول، الإرث التاريخي للعصر العثماني والجمهوريَّة(الكمالية) المبكرة وماهي عليه الآن. فقد أشارت هذه الدراسة عن الرؤى المتناقضة بينَ هذين الإرثين القويين.وأشارت كذلك إلى الأسس السيكولوجيَّة والثقافيَّة للبلاد، ومعرفة المكان الذي تأتي منه البلادُ وما قد يكون عليه مسارُها المستقبلي. ومن هنا تطرق المحور الأوللأهمالأحداث السياسيَّة، والثقافيَّة، والسيكولوجيَّة الرئيسة التي مرت بها تركيا في

المائةوالخمسين سنة الأخيرة. والتي أثرت بشكل مستمر في السياسة الخارجيَّة التركيَّة، وإلى أي مدى أثرت مصادرُ النفوذ التركي مثل الجيش والعوامل الاقتصاديَّة والماليَّة معَ علاقاتها معَ العالم الإسلامي والعربي.

أمَّا المحورُ الثاني من الدراسة فتحدث عن العلاقات التركيَّة الثنائية الرئيسة معَ العالم العربي، معَ كلٍّ من: العراق وسوريا وإيران ومصر والسعوديَّة والخليج وإسرائيل والولايات المتحدة، ومدى انتهاج تركيا لسياسة المصالح في تمرير سياساتها في المنطقة.

أمَّا المحورُ الثالثُ من الدراسة فيبحث المستقبلات البديلة لتركيا في العالم الإسلامي، وخاصة بعدَ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منذ عام 2002 وحتى الآن. فقد قام حزب العدالة والتنمية بدور الوسيط بينَ دول علاقاتها متوترة معَ الولايات المتحدة خاصة والغرب عموما مثل إيران وسوريا وحركة حماس. وهذا أدى إلى ثقة تركيا في القيام بدور الوسيط في المنطقة، فقد تشجعت تركيا في الاستمرار في المساهمة في تشكيل المنطقة عبر كوكبة من العوامل الإستراتيجية والدبلوماسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأحداث السياسيَّة التي مرت بها تركيا أثرت بشكل كبير في السياسة الخارجيَّة التركيَّة. فقد كان هناك عواملُ مهمة في توجه السياسة الخارجيَّة التركيَّة، مثل الجيش، الاقتصاد. كذلك أشارت الدراسة إلى أن تركيا بعدَ وصول حزب العدالة والتنمية، قد زاد من تأثير تركيا على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة بعدَ تطور تركيا الاقتصادي، وبالتالي ساعدها هذا الأمر في أن تقوم بدور الوسيط في بعض المشكلات الخلافيَّة في المنطقة.

3. دراسة لمجموعة باحثين، بعنوان: الحوار العربي التركي بينَ الماضي والحاضر (2010).

تشير الدراسة إلى أنَّ هناك أحداثا أدت إلى متغيرات جذريَّة جعلت إعادةَ النظر واجبة في العلاقات العربيَّة التركيَّة. ومن هذه المتغيرات، انهيار الاتحاد السوفيتي . وهذا أدى إلى تغير نمط العلاقات بينَ الجانب العربي والتركي. فعلى الجانب العربي أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى فقدان حليف موثوق لعدد من الحكومات العربيَّة. ممَّا أدى إلى سيطرة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور في الوطن العربي.
أمَّا على الجانب التركي، أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تخفيف موجبات الرابطة التركيَّة القديمة معَ التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة وخاصة من خلال"الحلف الأطلسي،"كما

انفتحت أمام تركيا رحابة لتطلع في جميع الاتجاهات، سواءٌ في آسيا الوسطى، أو إلى إيران والهند، أو الوطن العربي، أو إلى أوروبا. ولذلك كان للتحول الجوهري في المسار الاستراتيجي للسياسة الخارجيَّة التركيَّة التركيز على عدة نواحي منها: العلاقات التجارية، والروابط الشعبيَّة والرسميَّة، وقد بلغت ذروة هذه العلاقات الفعلية، في أحداث وتطور القضيَّة الفلسطينيَّة بداية من حرب غزة عام 2008، ونهاية بأسطول الحريَّة عام 2010عندما علق رئيس الحكومة التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان على إرهاب الدولة الإسرائيلية تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هذا التطور اللافت يمثل جزءًا من التطور الاستراتيجي التركي الجديد لتفتح على المحيط الإقليمي التركي، في جميع الاتجاهات. لذلك هدفت الدراسة إلى خلق اهتمام أكبر بينَ النُّخب العربيَّة والتركيَّة بمستقبل العلاقات العربيَّة وتطويرها.

4. دراسة وليد رضوان، بعنوان"العلاقات العربيَّة التركيَّة"، "العلاقات السوريَّة التركيَّة نموذجًا"(2006).

تناولت هذه الدراسة الموضوع من أربعة محاور، هي: المحور الأول، تركيا وسوريا وإسرائيل(1998. 2000)من حافة الهاوية إلى ذروة التنسيق.فقد أشارت الدراسة بداية من قمة الصراع في صيف وخريف 1998وأسباب ودوافع هذا الصراع. أمَّا المحور الثاني، فتناول العلاقات العربيَّة التركيَّة من عام(2000.2002)، فقد أشارت الدراسة إلى بداية تحسن العلاقات السوريَّة التركيَّة من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي، وتشير الدراسة إلى تحسن العلاقات بينَ البلدين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة والعسكريَّة.

أمَّا المحور الثالث، فتناول تركيا وعلاقاتها معَ الدول العربيَّة من عام (2002 . 2004)، وقد تناولت الدراسة القضيَّة الكردية وتأثيرها على العلاقات بينَ الدولتين،وكذلك على تطور العلاقات في هذه الفترة بينَ تركيا وسوريا من خلال التنسيق السياسي على المستوى الإقليمي، وبداية تطور العلاقات الاقتصاديَّة بينَ الطرفين. أمَّا المحور الرابع، فتناول آفاق العلاقات التركيَّة العربيَّة في القرن الحادي والعشرين، وقد ركز هذا المحور، على أن تركيا قد بدأت نظامًا جديدًا وبدأت تطرح للعلن توجهها الجديد نحو الانفتاح على دول الشرق الأوسط ، ومنها الدول العربيَّة، للاستفادة من أسواقها الاقتصاديَّة الضخمة. ومن هنا فإنَّ مستقبل العلاقات العربيَّة التركيَّة يتوقف على أمرين هما : الأول، هو المتغيرات الدوليَّة والإقليميَّة خلال عمليَّة إرساء قواعد النّظام العالمي الجديد

وما يمكن أن يلزمها من معادلات وتوازنات جديدة، والثاني، هو سبل التعامل معَ المشكلات العربيَّة التركيَّة الذاتيَّة مثل الأقليات ولواء الإسكندرون والمياه. ومن هناأعلنتتركيا إلى أن هناك ما يجمع بينها وبينَ العرب سواءٌ سياسيا أوإعلاميا في المرحلة الماضية يمكن زيادة دعمه وتطويره في المستقبل، مثل الموقف من الكيان الصهيوني والقضيَّة الفلسطينيَّة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم نقاط الخلاف بينَ تركيا وسوريا، وكيف عملت الدولتان على حلِّ هذه القضايا الخلافيَّة. والعمل معًا من خلال توسط لبعض الدول العربيَّة والإقليميَّة في حلِّ هذا الخلاف، والعمل على تجاوز هذه المرحلة من خلال تعزيز سبل التعاون بينَ الطرفين مستفيدة من العلاقات الاجتماعيَّة بينَ شعبي سوريا وتركيا، وخصوصًا على أطراف الحدود بينَ الدولتين.وتوصلت الدراسة إلى أنَّ التعاون الاقتصادي هو من أهم السبل لتعزيز العلاقات بينَ الطرفين.

5. دراسةسامح راشد، بعنوان " دول الجوار الإقليمي العربي في عصر الثورات"(2011).

تناولت هذه الدراسة ثلاثة محاور، فقد استعرض المحورُ الأول دورَ دول الجوار في العالم العربي قبلَ حدوث الثورات العربيَّة. فقد أشارت الدراسة أنَّ المشهد الإقليمي قبلَ الثورات اتَّسم بملامحَ محددةٍ في الألفية الثالثة، وكان من أهم هذه السمات: قيادة الإقليمي العربي، وظهور مشكلات وقضايا لم تكن مطروحة بقوة في العقود السابقة، بحيث انحسرت الأدوار العربيَّة، وتقلص حضورها إقليميًّا، مقابل تضخم الدور الإقليمي. فقد نجحت بعض دول الجوار الإقليمي العربي (خصوصًا إيران وتركيا) في امتلاك أدوات ذاتية لحضور ودور إقليمي فعال، أهمها إتباع دبلوماسيَّة نشطة ومنفتحة، ترتكز على مقومات القوة الشاملة للدولة، خصوصًا بوجهيها العسكري والاقتصادي.

أمَّا المحور الثاني فتناول دول الجوار الإقليمي في عصر الثورات، فعندما حدثت الثورات العربيَّة، بدا موقف دول الجوار يسوده حالة من الارتباك والحَيرة التي أصابتها لجهة تحديد موقف معين من تلك التطورات، بشكل وضع الدول الإقليميَّة في حيرة من أمرها بشان كيفية التعامل معَ تلك الأولويات الجديدة. وكان من المنطقي أن ترتبك الأطراف الإقليميَّة أمام موجة التغيير العربيَّة، وان تتباين المواقف إزائها بينَ دولة وأخرى، ومن هنا أصبحت دول الجوار الإقليمي العربي (إيران وتركيا) أمام عدة مشاهد عربيَّة مختلفة ومتلاحقة ومتباينة. ولمَّا كانت هذه التغيرات متلاحقة

ومتباينة، فإنَّ تأثيرها على الدول الإقليميَّة أيضًا تباينت بدورها، وذلك حسب الرابط والارتباطات التي تجمعها بالدول الإقليميَّة، وحسب ما خلقته الثورات العربيَّة من فرص أمام دول الجوار.

أمَّا المحور الثالث فتناولالرؤية المستقبليَّة لعلاقة تركيا بالدول التي حدث فيها ثورات وخصوصًا سوريا. فقد ركز هذا المحور على أنَّ حسابات المصالح وفق الخارطة الجديدة للمنطقة عربيًّا وإقليميًّا ستتغير، وستخضع لمراجعة وإعادة مسارها، خاصة لتركيا فسوف تكون هناك محاولة للتقارب معَ دمشق بهدف تطويعه لمصلحتها وتجنب أن يكون التغيير السياسي على حساب مصلحتها؛ بسبب وضع الأكراد في سوريا وحساسية الملف الكردي في تركيا.

وقد توصلت الدراسة أنَّ تركيا تعاملت معَ الثورة الحاصلة في ليبيا وسوريا بشكل متباين ومتردد بما يخدم مصالحها،وظانة في البداية بأنَّ هذه الأنظمةسوف تستمر. ولكن معَ زيادة الضغوط الداخليَّة والإجراءات القمعيَّة اضطرت تركيا إلى تغيير مواقفها لصالح الثورات الحاصلة في هذه الدول، وهذا إن دلَّ فإنَّه يدلُّ على أنَّ المصالح هي التي تحكم السياسة الخارجيَّة التركيَّة. وبالتالي ستكون تركيا في حالة حدوث ثورات جديدة في أي دولة عربيَّة سوف تكون متأنيةأكثر في اتخاذ موقف سريع منها.

6. دراسة علي جلال معوض، بعنوان(الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربيَّة)(2011).

تحدثت الدراسة عن ثلاثة محاور رئيسة وهي: المحور الأول، الدور التركي قبلَ الثورات العربيَّة من عام (20102002)، فقد ركز المحور الأول، إلى اهتمام تركيا بمنطقة الشرق الأوسط وخصوصًا بعدَ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منذ عام 2002، فقد أظهرت تركيا نشاطا ملحوظا في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواءٌ فيما يتعلق بالقضيَّة العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة. فقد أشارت الدراسة إلى محاولة تركيا ممثلة بحزب العدالة الالتزامَ بمنهج توفيقي توازني على المستويات الداخليَّة والإقليميَّة والدوليَّة كافة، وكذلك التركيز على المصالح الوطنيَّة لتركيا سواءٌ (الأمنيَّة أو السياسيَّة أو الاقتصاديَّة) وتجنب الصدام المباشر معَ رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحيةٍ أخرى.

أمَّا المحور الثاني فتحدث عن تركيا والثورات العربيَّة، فقد ركز هذا المحور، على أنَّ تركيا تبنت مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل معَ الثورات العربيَّة. فقد التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. ثمَّ كان الموقف التركي أكثرَ وضوحًا في الحالة المصريَّة، من خلال دعوة الرئيس مبارك للتنحي والرحيل. لكنَّ السياسة التركيَّة جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجيَّة في ليبيا. أمَّا في سوريا فقد تبنت تركيا مدخلا مزدوجًا في التعامل معَ تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بينَ حماية النّظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف معَ الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهةٍ أخرى.

أمَّا المحور الثالث فيتحدث عن آفاق الدور التركي بعدَ الثورات العربيَّة، فقد ركز هذا المحور علىأنَّ الأفكار المطروحة حولَ مستقبل الدور التركي تظل أقربَ للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة معَ زيادة تبلور هذه التغيرات،فقد أشارت الدراسة إلى ثلاثة تطورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، من خلال، أولا: تصور تعزيز الدور التركي وفاعليته. ثانيًا: تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته معَ محدودية فاعليته. ثالثًا:تصور تراجع الدور التركي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ نجاح الثورات العربيَّة واكتمالها قد تؤثر سلبًا في الدور التركي، فعودة الدور المصري في حالة تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة، من شأنه تقليلُ حالة الفراغ الإقليمي. وتوصلت كذلك إلى أهميَّة المصالح التركيَّة في توجيهها لسياستها الخارجيَّة، وكذلك أشارت إلى حالة الارتباك والتذبذب في مواقفها تجاه الثورات العربيَّة.

7 . دراسة لمجموعة باحثين، بعنوان (التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة)(2012).

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة محاور رئيسة هي:
المحور الأول، " السياسة التركيَّة تجاه التحولات السياسيَّة في المنطقة العربيَّة"، والتي تناولت ثلاثة مباحث رئيسة، حيثُ يؤكد المبحث الأول على تنامي قوة السياسة الخارجيَّة التركيَّة تجاه العالم العربي، والذي مثل ذروته بتسيير أسطول الحريَّة لفك الحصار عن قطاع غزة، والمشاركة في مؤتمرات القمة العربيَّة، وكذلك يعرض البيئة الإقليميَّة والدوليَّة الحاكمة للسياسة التركيَّة الخارجيَّة تجاه العالم العربي، حيثُ يؤكد على أن فراغ موقع الدولة القائد في الإقليم وعدم ترحيب العالم العربي بإيران لهذا الدور، كذلك يشير هذا البحث إلى انقسام العرب إزاء التعامل معَ سياسة تركيا الجديدة.

ويرى المبحث الثاني، أنَّ بداية التحول التركي من القضايا العربيَّة تعد متوافرة، خاصة في ظل التحول الديمقراطي والثورات الشعبيَّة في الوطن العربي.

أمَّا المبحث الثالث، فيناقش الاهتمام البالغ الذي حظيت به تجربة الحزب الفتي في السلطة من المراقبين والمختصين، فقد استطاع هذا الحزب أن يحقق عددًا من المنجزات المهمة للشعب والدولة التركيَّة.

أمَّا المحور الثاني من البحث وهو " الموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي" فينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: تناول السياسة التركيَّة والأمريكية في ظل التحولات السياسيَّة العربيَّة، ورأى أنه ثمة تغيرات طرأت على السياسة التركيَّة الخارجيَّة قبلَ الثورات العربيَّة، فقد كان لهذا التحول نتائج مؤثرة على مصالح الولايات المتحدة، أمَّا بالنسبة لهذا التحول بعدَ الثورات العربيَّة فيرى المبحث أنَّه من غير المتوقع أن يكون المستفيد الأكبر بعدَ الشعوب العربيَّة من هذه الثورات دول مثل أمريكا أو الغرب أو إيران أو إسرائيل، وإنَّما المتوقع أن تكون تركيا هي المستفيد الأكبر بما امتلكته من إبداع في السياسة الخارجيَّة التركيَّة وصورة دوليَّة فعالة وخطاب سياسي حازم.

ويناقش المبحث الثاني " الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي" فقد خلص هذا المبحث إلى أنَّ إسرائيل تدرك جيدًا حقيقة حاجتها إلى علاقاتها معَ تركيا أكثر من حاجة تركيا إليها، إذ ترى أنَّ أي تدهور إضافي في هذه العلاقة من شأنه أن يزيد من عزلة إسرائيل الدوليَّة، أمَّا تركيا فتتوافر لها بدائل طبيعيَّة في المنطقة بحكم التاريخ والدين المشترك على عكس إسرائيل.
ويختتم المحور الثالث بعرض وثائق تمثل التصريحات التركيَّة الرسميَّة حول التحولات السياسيَّة في المنطقة العربيَّة.

وقد توصلت الدراسة أنَّ فرص بناء علاقات عربيَّة تركية قوية ومستقرة تُعدُّ متوافرة، خاصة في ظل التحول الديمقراطي والثورات الشعبيَّة، كذلك إمكانيَّة الاستفادة من التجرِبة التركيَّة وتسخيرها لخدمة الوضع في هذه الدول، غير أنّه لا يمكننا الحديثُ عن عمليَّة استنساخ كامل، نظرًا لاختلاف الظروف السياسيَّة والتاريخيَّة والاجتماعيَّة. إضافة إلى إمكانيَّة أن تكون تركيا هي المستفيد الأكبر من هذه الثورات في المنطقة العربيَّة بحكم التقارب بينَ حزب العدالة والتنمية والحكومات التي تمخضت عنها هذه الثورات.

التعليق على الدِّراسات السابقة:

تناولت معظمُ الدِّراسات السابقة العلاقاتِ العربيَّة التركيَّةَ في الإطار المنظور، قبلَ حدوث الثورات في الدول العربيَّة، أي من زاوية العلاقات الدبلوماسيَّة التي تنشأ بينَ الدول المختلفة، والتي تجمعها منافع ومصالح متبادلة.

فالكثيرُ من الدِّراسات ركزت في محتواها على العلاقات العربيَّة التركيَّة في آخر خمس سنوات من القرن الواحد والعشرين، وخاصة بعدَ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، وإعلان توجهه إلى العالم العربي والإسلامي في آخر فترة، وخصوصًا بعدَ أحداث حرب لبنان وحرب غزة وقضيَّة سفينة مرمرة وبداية تأزُّم العلاقات معَ إسرائيل بعدَ هذه الأحداث.

كما ركزت هذه الدِّراسات على دور تركيا الإقليمي، ومايمكن أن تقومَ به من دور فعَّال في منطقة الشرق الأوسط، بناءً على تزايد وتعاظم قوتها السياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة في ظل حكومة العدالة والتنمية.

كما أنَّ بعض هذه الدِّراسات تحدثت عن العلاقات العربيَّة التركيَّة وأخذت العلاقات السوريَّة كنموذج باعتبار سوريا هي أكثر الدول التي تستطيع أن تؤثر في العلاقات سلبًا أوإيجابا في علاقاتها معَ تركيا.

وهناك ثلاث دراسات تتحدث عن الدور التركي، في ظل الثورات العربيَّة. وقد تناولت هذه الدِّراسات التباين والتردد والاختلاف في موقف تركيا من هذه الثورات، بما يخدم مصالحها، واضطرارها لتغيير موقفها تماشيا معَ مصالحها في المنطقة وفي هذه الدول التي تجري فيها ثورات.

إنَّ معظم الدِّراسات كانت قبلَ حدوث الثورات، وبالتالي تحدثت عن معطيات وواقع العلاقات العربيَّة التركيَّة وكيفية بنائها قبلَ حدوث الثورات، وبالتالي كان سرد الأحداث والتوقعات المستقبلية مبنية على وجود الأنظمة التي كانت قائمة، وبما يتوافق ويتناسب معَ مصالح تركيا الإقليميَّة والإستراتيجية.

أمَّا بالنسبة للدراسة الحاليَّة، فستتناول الموقفَ التركيَّ من الدول التي حدثت فيها ثورات، والدول التي ما زالت الثورات فيها مستمرة. وبالتالي ستتناول جميعَ العوامل والأمور والمصالح التي ستتناولها هذه الدراسة، سواءٌ المصالح الإقليميَّة أو الإستراتيجية.

وإن كانت الدِّراسات السابقة ستفيد من حيثُ التعرفُ إلى أهمأبعاد العلاقات العربيَّة التركيَّة وأهم مميزات وخصائص دور تركيا المتنامي في المنطقة وأهم أهدافها الإستراتيجية في التعامل معَ دول شرق الأوسط، سواءٌ في المجالات السياسيَّة أو الاقتصاديَّة أو الجغرافيَّة أو الأمنيَّة أوالجيش أو الهُويَّة، وأهم الاتجاهات الدينية. ومعرفة أهم نقاط الخلاف التي كانت بينَ تركيا وسوريا، وخصوصًا قضيَّة حزب العمال الكردستاني، ومشكلة المياه، والحدود، والأهميَّة الإستراتيجية للموقع الجغرافي بينَ البلدين وتأثيرها على مجريات الأحداث بينَ البلدين.وكذلك التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجيَّة التركيَّة المتبعة تجاه دول الجوار أو الدول الإقليميَّة بشكل عام، وأنَّ تركيا تقوم بتغيير سياستها وفقا لما تقتضي مصلحتها الإقليميَّة والإستراتيجية.

الفصلُ الثالث: ثورات الربيع العربي والعلاقات العربية التركية

المبحث الأولُ: تطورُ العلاقات العربيَّةالتركيَّة.

3 - 1 - 1 المقدمة:

منذ تأسيس الجمهوريَّةالتركيَّة أسهمت عواملُ كثيرةٌ في التأثير على العلاقات العربيَّةالتركيَّة، إذ لم تكن غالبية الدول العربيَّة حرة في سياستها الخارجيَّة، بسبب حقبة السيطرة الاستعمارية الأوروبيَّة، ولهذا لم يكن بمقدور تركيا إقامة علاقات طبيعيَّة بسهولة معَ الدول العربيَّة، علمًا بأنَّ تركيا كانت تساند استقلال الدول العربيَّة في تلك الفترة، لأنَّها لم تكن تريد وجود القوى الكبرى في الشرق الأوسط، ومن أجل حماية أمنها أيضا.

وتعددتالعواملُالتي أسهمت في تطور العلاقات التركيَّةالعربيَّة، وشكلت إطارًا لها تتحرك فيه، فقد كان الجوار هو الأساس الأول الذي بنيت عليه تلك العلاقات، ولذلك فإنَّ متطلبات الجوار وما يستدعيه من اتصال وتعايش، ومن تفاهم وتعاون وتنافر وتأزم، وما يمكن أن تتطور إليه المشكلات المشتركة على شكل حلول اتفاقيَّة، أو توترًات تصعيديه قد تبلغ حد النزاع، كلُّ هذه الأمور تعدُّ المصدر الذي تستمد منه العلاقات التفاعليَّة ودوافع الحركة بينَ الطرفين. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تأسيس العلاقات العربيَّةالتركيَّة وتقويتها، وبخاصة لدى الجار التركي، ما يلي:[49]

3 - 1 - 1 - 1 الموقعُ الجغرافي:

تتميزُ تركيا بموقعٍ جغرافيٍّ مهم، فهي تمثل جسرًا بينَ أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وبصفتها دولة إسلامية، فهي أيضًا جسرٌ بينَ الغرب والعالم الإسلامي، وبسبب ابتعادها عن عناصر قوتها النابعة من موقعها الجغرافي في مرحلة تاريخية صعبة، أيقنت تركيا أنَّ مركزها الإقليمي ضعيف، وعلاقتها بالشرق الأوسط، وخاصة الدول العربيَّةوالإسلاميَّة ضعيفة كذلك. من جهة

49ـهيثم الكيلاني: (أبو ظبي: تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربيَّة التركيَّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996)، ص 19- 23.

أخرى تسيطر تركيا على مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمدخلي البحر الأبيض والأسود، وهي الدولة الوحيدة في الدول الإسلاميَّة العضو في حلف الأطلسي.

3 - 1 - 1 - 2 الإسلام:

كان الأتراك في العصر العثماني من أكثر الشعوب الإسلاميَّة حماسة للدين وسعيًا لنشره والدفاع عنه، وبالرغم من حدة التيار العلماني، الذي استندت عليه الثورة الكمالية، إلا أنَّ تركيا أعادت التعامل تدريجيًّا معَ التيار الديني الشعبي، حيثُ إنَّ تركيا لم تنوِ قط تصديرَ العلمانية إلى خارج حدودها، واعتبرت أن العلمانية لا تعني العداء أو الإنكار للدين، وقد تجلى ذلك بانضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1975.

3 - 1 - 1 - 3 الثقافة:

بعدَ أن دخل الأتراك في الإسلام، أخذت الثقافة الإسلاميَّة تطغى على كلِّ الثقافات الأخرى في الدولة التركيَّة، إلا أنَّ الدولة التركيَّة الكمالية، وتحديدًا في العقود الأولى من حياتها استطاعت أن تطويَ صفحة الثقافة الإسلاميَّة من حياة الشعب التركي. وظهرت أجيال من المثقفين الأتراك مشبعين بالنزعة القوميَّةالتركيَّة ومرتبطين بالثقافة الغربيَّة ارتباطا شبه كامل، وعندما أدركت الحكومة التركيَّة أنَّ معالم الصحوة بدأت تعود إلى الثقافة الإسلاميَّة، وخصوصًا على المستوى الشعبي، بدأت تتعامل معَ هذه الصحوة بشيء من المرونة، وإنْ كان هذا التعامل لا يبلغ حد الندية والتعادل معَ الثقافة العلمانية الغربيَّة، بسبب رقابة المؤسسة العسكريَّةالتي شكلت ميزان المحافظة بين الثقافات، والمحافظة على مبادئ الثورة الكمالية. وأدت حالة القطيعة بينَ العرب والأتراك، إلى جهل كل طرف بثقافة بالآخر. وإذا تمَّ تناقل إبداعات أحد الأطراف فإنَّه يتمبعدَ ترجمتها عن اللغة الانجليزية أو الفرنسيَّة.

3 - 1 - 1 - 4 تشابك الموقعين الاستراتيجيين العربي والتركي:

تمثل المنطقة العربيَّةأهميَّة خاصة لتركيا، لاعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي، ولاعتبارات أمنيَّة وإستراتيجية، حيثُ نصت الاتفاقيَّاتالدفاعيَّةبينَ تركيا ودول حلف شمال الأطلسي على إمكانيَّة استخدام القواعد العسكريَّةالتركيَّة؛ للدفاع عن المصالح الغربيَّة في الشرق

الأوسط. فهناك عدة عوامل أساسيَّة لتفسير أهميَّة المنطقة العربيَّة لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي، وهذه العوامل هي: المصالح الاقتصاديَّة لتركيا في المنطقة، مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب، عودة الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسيَّةوالاجتماعيَّةالتركيَّة، مشكلات المياه والأكرادمعَ جارتيها العربيتين سوريا والعراق.[50]والدور التركي المتوقع في أيّ مشروع شرق أوسطي.

لقد كان من الطبيعي للمتغيرات التي طرأت على النّظام العالمي وعلى منطقة الشرق الأوسط، أن تؤثر في المركز الجيوبوليتيكي والاستراتيجي للدول العربيَّة وتركيا. فبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى تنافس الولايات المتحدة، انتهت بعض المجابهة الإستراتيجية التي كانت تفرضها الحرب الباردة على بعض الدول العربيَّة وتركيا.
ومن هنا مرت العلاقات العربيَّةالتركيَّة في تطورها في عدة مراحل،هي:

3 - 1 - 2 مرحلة تأسيس العلاقات من عام (1918- 1951).

انشغلت تركيا في هذه المرحلة بتأسيس الدولة الحديثة، وتغيير معالم المجتمع التركي وإدخال مفاهيم الحضارة الغربيَّة، وانشغلت الأقطار العربيَّة التي كانت تقسم إلى قسمين: دول مستقلة؛ انشغلت بتنظيم شؤونها الداخليَّة، ودول واقعة تحت الاستعمار انشغلتبمقاومة الاستعمار والتحرر منه.

وفي هذه الفترة كان توجه تركيا نحو الغرب، متناسية إرثها الشرقي من خلال اتهام العرب بالخيانة؛ مستهدفين بذلك الثورة العربيَّة الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي ضد الأتراك عام 1916م، والتي اعتبرها الأتراك تعاونًا معَ الاستعمار الغربي ضد الدولة العثمانيَّة، وخلال هذه المرحلة، تأسست نمطية العلاقات العربيَّةالتركيَّة، من خلال الأوضاع السياسيَّة التي كانت تعيشها المنطقة العربيَّة، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب ضد مشروع قرار التقسيم لفلسطين عام 1947م، إلا أنَّها سرعان ما انضمت في العام التالي وبضغط من الغرب إلى عضوية لجنة التوفيق الدوليَّة للقضيَّةالفلسطينيَّة، واعترفت بإسرائيل اعترافا كاملا عام 1950م، وبذلك اعتُبر أنَّ تركيا أصبحت في عداد الدول الغربيَّة المعاديَّة

50 ـ سعد حقي توفيق: (عمان: علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين. (دار وائل للنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، 2003)، ص 284.

للعرب، وخصوصًا عندما اعتبرت الدول العربيَّة أنَّ تركيا هي الممر للمخططات الغربيَّة في المنطقة من خلال الدعوة إلى مشروع "قيادة الشرق الأوسط" عام 1951م،* الذي رفضه العربُ وكان مصيره الفشل.[51]

3 - 1 - 3 مرحلة التوتر والتأزم في العَلاقات من عام(1952- 1964).

في عام 1952م، انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، وعملت على تفعيل وتنشيط بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي موال للغرب، من خلال تأسيس حلف بغداد، بالتحالف معَ رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت نوري السعيد عام 1955م، وانضمت إليه كلٌّ من إيران وباكستان، بهدف تطويق الاتحاد السوفييتي. بالإضافةإلى الهدف الرئيس من تأسيس هذا الحلف، وهو مواجهة العرب بعدَ قيام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، وخصوصًا مواجهة الدولتين الرئيستين فيه وهما مصر وسوريا، باعتبارهما دولاموالية للاتحاد السوفييتي.

وخلال هذه المرحلة توالت الأحداث التي أسهمت في توتر العلاقات العربيَّةالتركيَّة، بدءًا من رفض تركيا قيامَ مصر بتأميم قناة السويس عام 1956م، بالإضافة إلى التصويت بالرفض على استقلال الجزائر في الأمم المتحدة عام 1957م، كذلك فقد رفضت تركيا قيام الوحدة بينَ مصر وسوريا عام 1958م، وقد عبرت تركيا عن ذلك من خلال حشدها لقواتها على الحدود السوريَّة لمحاولة ثني سوريا عن قرار الوحدة معَ مصر، وللرد على هذه الخطوة،قامت تركيا بتوقيع اتفاقيَّةمعَ إسرائيل وإيران سميت باتفاقية (الرمح الثلاثي) عام 1958م،[52]والتي تضمنت تبادل المعلومات الاستخباراتية بينَ الأطراف الثلاثة.

وكان من نتيجة تراكم الأحداث والمواقف أن وقفت معظم الدول العربيَّة أثناء حوادث قبرص الدامية عام 1962- 1963 إلى جانب قبرص اليونانية، كما تجلت هذه المواقف عندما عرضت قضيَّة قبرص على الأمم المتحدة عام 1965، حيث وقف العرب إلى جانب قبرص اليونانية، بالإضافة إلى وقوف الدول الغربيَّة نفسها إلى جانب قبرص اليونانية، إذ تفاجأت تركيا من موقف الدول الغربيَّة بالرغم من مساعدتها لها في مواقفها ضد الدول العربيَّةالموالية للاتحاد

*- مشروع أقرته مجموعة من الدول هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وكان هدفه إقامة سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول الشرق الأوسط والتنسيقفيما بينها.

51 - هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

52 - جهاد عودة: التحالف العسكري(الإسرائيلي، التركي). مجلة السياسيَّة الدوليَّة، عدد 153، ص 322- 330.

السوفييتي،ووقوف تركيا إلى جانب الغرب في الحرب الكورية عام 1950م. كذلك مساعدة تركيا حلف الأطلسي في إقامة قواعد عسكريَّة على أرضها لمجابهة الاتحاد السوفييتي. لذلك شعرت تركيا بالعزلة الدبلوماسيَّة، فلم يقف إلى جانبها في التصويت على القضيَّة القبرصية إلا أربع دول فقط.[53]

3 - 1 - 4 مرحلة الصمود وإعادة تطوير العلاقات العربيَّةالتركيَّة(1965- 1990).

أدت الصدمة التي تلقتها تركيا من الدول الغربيَّة في قضيَّة التصويت في الأمم المتحدة على القضيَّة القبرصية إلى صحوة تركيا، فأخذت بمراجعة سياستها الخارجيَّة تجاه العالم العربي. وعندما جرت الانتخابات النيابية عام 1965م، تضمن برنامج " حزب العدالة" بزعامة سليمان ديميريل،الدعوة إلى توثيق العلاقات معَ العالم العربي، ووقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة. وانتهزت تركيا الفرصة لإثبات حسن نيتها تجاه العرب عندما وقع العدوان الإسرائيلي على الدول العربيَّة في 5حزيران عام 1967م، فقد رفضت تركيا استخدام القواعد العسكريَّة الموجودة في تركيا ضد العرب، وقامت بدعم العرب في الأمم المتحدة من خلال مطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربيَّة التي احتلتها عام 1967م. وقد لاقى الموقف التركي الإيجابي الترحيبَ من الدول العربيَّة.

وقد ساعد على هذا التحول تولي " حزب العدالة" للسلطة بزعامة سليمان ديميريل في عام 1965م، والذي جاهر بنية تركيا تطويرَ علاقاتها معَ العرب.[54] و سعت الحكومة التركيَّةإلى تقوية علاقاتها الاقتصاديَّةوالدبلوماسيَّةمعَ مختلف الدول العربيَّة ، وخصوصًامعَ دول الخليج العربي ودول المغرب العربي،[55] فقد اتسعت قاعدة التعاون الاقتصادي، حيثُ وقعت تركيا عام 1972بروتوكولا اقتصاديّا معَ العراق في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، ومن ثمَّ وقعت على اتفاقيَّة مد خط الأنابيب بينَ البلدين، ووقعت كذلك اتفاقيةمعَ الكويت نصت على إنشاء مصنع شركة سماد البحر الأبيض المتوسط في مرسيين عام 1972، وتجلى تطور العلاقات العربيَّة التركية بشكل قوي بعدَ وقوف تركيا إلى جانب الدول العربيَّة في حرب تشرين الأول" أكتوبر"عام 1973م، حيثُ أكدت تركياعلى مواقفها السابقة بشان انسحاب إسرائيل من الأراضي

53- حسن بكر أحمد: (أبو ظبي: العلاقات العربيَّة التركيَّة بينَ الحاضر والمستقبل، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000)، ص20.
54- إبراهيم الداقوقي: (بيروت: العلاقات العربيَّة التركيَّة، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة،1995)، ص 529- 530.
55-هيثم الكيلاني: "تركيا والعرب: مرجع سبق ذكره، ص 28.

المحتلة، من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذه الفترة أخذت تركيا تعمل على تقليص علاقاتها الاقتصاديَّةمعَ إسرائيل، وكان لنتيجة هذه المواقف أن وقف العرب إلى جانب تركيا في تدخلها العسكري في قبرص عام 1974م.[56]

وكان للمساعدات المقدمة من ليبيا والسعوديَّة والعراق لتركيا والقطاع التركي في قبرص أثرها الفعال في الرأي العام التركي. ونتيجة لهذه المواقف المؤيدة من العرب لتركيا قامت تركيا بتوسيع دائرة علاقاتها معَ العالم العربي الإسلامي، من خلال مساهمتها بفاعليَّة في معظم نشاطات رابطة العالم الإسلامي التي أنشأت عام 1974م، وانضمامها لمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال المؤتمر الذي عقد في جدة عام 1975م، ودعوة وزراء خارجيَّة منظمة المؤتمر الإسلامي إلىإسطنبول في عام 1976م، وقامت كذلك بالتصويت إلى جانب الدول العربيَّة في قرار الأمم المتحدة الذي يعرف الصهيونية بأنَّها: شكلٌ من أشكال العنصرية والتمييز العنصري في تشرين الثاني من عام 1975م.

وخلال فترة عام 1976- 1978م، أقامت تركيا علاقاتٍ دبلوماسية ًمعَ قطر والإماراتالعربيَّة والبحرين وعمان. وبالتالي أصبحت تركيا تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً معَمعظم الدول العربيَّة تقريبًا باستثناء القليل منها وتحديدًا سوريا. وقامت تركيا بالتقرب من العرب من خلال اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينيَّة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1979م، وبذلك أصبحت تركيا تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً كاملة معَ منظمة التحرير الفلسطينيَّة، وتمَّ فتح مكتب لمنظمة التحرير في أنقرة في العام نفسه.[57]

وترجع أسباب تطور العلاقات العربيَّةالتركيَّة في هذه الفترة، وتحديدًا بعدَ انضمام تركيا إلى منظمة العمل الإسلامي إلى مايلي:[58]

1- زيادة أسعار النفط بعدَ ارتفاع الأسعار عام 1973م، الأمر الذي أسهم في تقديم الدعم للجانب التركي.

2- قيامُ الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحظر العسكري الأمريكي على تركيا عام 1975م، نتيجة قيام تركيا باحتلال الجزء الشمالي من قبرص، ممَّا أدى إلى أضعاف قدرات الجيش التركي.

56- سعد حقي توفيق/ مرجع سبق ذكره، ص 285.
57- إبراهيم الداقوقي، مرجع سبق ذكره، ص 533.
58- سعد حقي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

3- رفض الدول الأوروبيَّة انضمام تركيا إلى السوق الأوروبيَّة المشتركة، بالإضافة إلى تخوف بعض الدول الأوروبيَّة من أن تصبحَ تركيا بوابة دخول الإسلامإلى أوروبا، مثل تخوف اليونان والدنمارك، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في تركيا.

ومع بداية الثمانينات وزيادة التقارب العربي التركي، اعترضت تركيا على قرار إسرائيل عندما أعلنت عن ضمَّ القدس إلى دولتها، واعتبارها عاصمةً أبدية لدولة إسرائيل عام 1980م، وكانت ردة فعل تركيا على ذلك أن قامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سكرتير ثاني معَ إسرائيل وأغلقت قنصليتها في القدس.[59]

وفي العام نفسه ومع قيام الحرب العراقية الإيرانيَّة، أعلنت تركيا أنَّها تقفُ على الحياد بينَ الدولتين، حرصًا منها على المحافظة على علاقاتها معَ الدولتين، وفي إطار هذا الحياد رفضت تركيا طلبَ بعض دول الخليج في عام 1987م، إرسالَ وحداتٍ عسكريَّة بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة في الخليج العربي.[60]

كما خطت تركيا خطواتٍ إضافيةً في إظهار حسنِ النية تجاه العالم الإسلامي والعربي من خلال بدئهافي عمليَّة التعريب، فعلى سبيل المثال أعادت الأذان في المساجد باللغة العربيةبعدَ ترميمها، وتدريس اللغة العربيَّة في المدارس الابتدائية والمتوسطة، إضافة إلى تأسيسها "مركز دراسات العلاقات العربيَّةالتركيَّة" في جامعة "حاجه تبه" في أنقرة، وسماحها بإعادة بعض المظاهر الإسلاميَّة في الحياة العامَّةالتركيَّة. كما قامت تركيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينيَّةبعدَ إعلانها عام 1988.[61]

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، حدثت ردة وتراجع في العلاقات العربيَّةالتركيَّة، من خلال انتهاج تركيا سياسة خارجية مواليةللمعسكر الغربي، نتيجة لعدة متغيرات منها:[62]تراجع أسعار النفط، وضغط الجيش التركي على الأحزاب نحو العلمانية؛ من أجل تعزيز علاقة تركيا بحلف الأطلسي والإستراتيجية الأمريكية في

59- خالد السر جاني: حكومة العدالة والتنمية، مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركيَّة. صحيفة الأهرام المصريَّة، 1يناير، 2001.
60- مركز الدِّراسات السياسيَّة والإستراتيجية بالقاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي، 1989، القاهرة 1990، ص 156.
61 - إبراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات الإسرائيلية - التركيَّة وتداعياتها (1991 - 2001)، رسالة ماجستير، ص47.
62- هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المنطقة.[63] فقد قلصت تركيا اهتمامها بالصراع العربي الإسرائيلي، بل وزادت من حدة تصريحاتها عندما ربطت القيادة التركيَّةبينَ النضال الفلسطيني المسلح والإرهاب الدولي، فقد انسجم هذا الموقف معَ الموقفِ الأمريكي الإسرائيلي نحوَ الفلسطينيين في ذلك الوقت.[64]

لقد تحكمت مجموعة من الثوابت في السياسة الخارجيَّةالتركيَّة تجاه الوطن العربي في تلك الفترة تمثلت بما يلي:[65]

1- عدم التدخل في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة، والابتعاد عن النزاعات العربيَّة على السلطة أو تفضيلها لعب دور الوسيط حالة حدوث نزاعات داخل الدول العربيَّة، مثل الوساطة في العمل على إنهاء الحرب العراقية الإيرانيَّة من خلال عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومع ذلك فقد تدخلت في شمال العراق مراتٍ عديدةً بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.

2- عدم التدخل والتورط في النزاعات العربيَّةالعربيَّة، والعمل على إقامة علاقات متوازنة معَ جميع الدول، مثل: الحروب في اليمن ولبنان، والأحداث في مصر والسودان.

3- حرص تركيا أن لا تضرَّ علاقاتها معَ العرب، بتعاونهامعَ الغرب والولايات المتحدة وخصوصًا في مجال الدفاع عن الأمن القومي، فقد سمحت لقوات الحلفاء باستخدام هذه القواعد العسكرية لحلف الناتو ضد العراق في حرب الخليج الثانية بالرغم من علاقتها الوطيدة معَ العراق في ذلك الوقت.

4- إتباع تركيا سياسة خارجيَّة مؤداها أن لا تقومَ أيُّ تكتلاتٍ عربيَّة ضد تركيا حول أيِّ قضيَّةٍ من القضايا.

3 - 1 - 5 مرحلة المدِّ والجزرِ في العلاقاتِ العربيَّةالتركيَّةِ من عام(1991- 2002).

أتاحت حربُ الخليج الثانية فرصةً لأنْ تقومَ تركيا بدورٍ إقليمي أكبر في المنطقة، إذ أدانت الغزوَ العراقيَّ للكويت، بالإضافةِ إلى وقوفها إلى جانب قوات التحالف ضدَّ العراق، ووضعت معظمَ قواعدها العسكريَّة تحت تصرف قوات التحالف، وكانت ردة فعل العراق أنْ قام بإغلاق

63-عبد المنعم سعيد، (بيروت: العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة،1987)، ص 80.
64-حسن بكر أحمد: العلاقات العربيَّة التركيَّة بينَ الحاضر والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 21.
65- سعد حقي، مرجع سبق ذكره، ص 287- 289.

خطأنابيب النفط العراقية التي تصبُّ في ميناء جيهان التركي، ممَّا ألحق أضرارًا اقتصاديَّة ضخمة بالجانب التركي، وعلى إثر هذه الأحداث قامت الولايات المتحدة بتعويض تركيا عمَّا خسرته من جراء إغلاق خط الأنابيب العراقية. ثمَّ قامت الولاياتُ المتحدة برفع الحظر المفروض على تسليح تركيا بعدَ غزو تركيا للجزء الشمالي من قبرص عام 1974م.[66]

وقد توفرت مجموعة من العوامل التي أهلت تركيا للقيام بدور إقليميٍّ جديدٍ في المنطقة، ومن هذه العوامل ما يأتي:[67]

1- تغيب العراق كقوة عسكريَّة واقتصاديَّة عن المنطقة العربيَّة والإقليميَّة.

2- بداية عمليَّة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي(مؤتمر مدريد الذي عقد في عام 1991م)، فقد أصبحت تركيا عضوًا في جميع اللجان التفاوضية الخمس متعددةِ الأطراف.

3- طرح مشروع النّظامالشرقأوسطي الجديد، وبمفاهيمه المتعددة، سواءٌالاقتصاديَّة أوالأمنيَّة أوالبيئيَّة.

وبعدَ حربِ الخليج وبداية عمليَّة السلام، تزايدت مخاوفُ الدول العربيَّة من التوجهات التركيَّة في سياستها الخارجيَّة، وخصوصًابعدَ تطور العلاقات التركيَّة الإسرائيليَة، فقد زاد مستوى التمثيل الدبلوماسي بينَ البلدين إلى درجة سفير،وزاد التعاون السياسي بينهما. وقد تزايدت المخاوف بعدَ توقيع إسرائيل وتركيا عام 1994معلى مجموعة من الاتفاقيَّات في مجالات مختلفة، سواءٌ الأمنيَّة أو الاقتصاديَّة أو المائيَّة، وتجلى تطورُ العلاقات أكثرَ بينَ الطرفين في عام 1996م، بعدَ توقيع الاتفاق المشهوربينَ إسرائيلَ وتركيافيما عرف بـ "اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي".[68]

وقد كانت ردة الفعل العربيَّة على توقيع تركيا وإسرائيل هذا الاتفاق؛ أن عُقدت قمة عربيَّة مصغرة بينَ كلٍّ من: مصر وسوريا والسعوديَّة في نفس العام ، وطلب القادةُ العربُ من تركيا إعادةَ النظر في اتفاق التحالف معَ إسرائيل الذي يهدِّدُ علاقاتِ حسن الجوار معَ العرب.[69]

وعلى إثر هذه الاتفاقيَّاتوخصوصًا اتفاق مشروع مياه السلام،*قامت تركيا بالانتقاص من حقوق سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات.

66- سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 287.

67- هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 35.

68- إبراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات الإسرائيلية ـ التركيَّة وتداعياتها (1991 ـ 2001)، رسالة ماجستير، ص3.

69 ـ سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 290.

شهدت العلاقات العربية التركية تطورا وتقاربا وذلك بعد تسلم نجم الدين أربكان لرئاسة الوزراء في تركيا في حزيران عام 1996م، حيث كان أربكان زعيم حزب الرفاه من دعاة التقارب مع العالم العربي الاسلامي، فقد استحوذ أربكان على اهتمام العالم العربي لنجاحه في النهوض بالوضع الاقتصادي لتركيا، بالإضافة الى إعلانه عن سياسة تهدف الى تدعيم الروابط مع العالم العربي والاسلامي، فقد قوبل مشروعه(مجموعة الدول الاسلامية الثمانية) من بعض الدول العربية بالارتياح، كذلك فقد كان أربكان من أشد المعادين لإسرائيل والغرب، ولذلك مورست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والاعلامية والعسكرية وخصوصا من قبل الجيش من أجل تغيير مواقفه من إسرائيل، وأخذ يبرر التعاون العسكري بين البلدين بأنه في مصلحة تركيا.[70] ولكن سرعان ما أضطر أربكان تحت ضغط الجيش الى تقديم استقالته في عام 1997م.

وقامت تركيا بعملياتٍ واسعة ضدَّ متمردي الأكراد في شمال العراق، ووجهت اتهاماتٍ إلى سوريا بأنَّها تدعمُ حزبَ العمال الكردستاني وذلك إبان زيارة رئيس الوزراء التركي إلى لواء الإسكندرون في 20/ 4/ 1996م، فقد أرسل تهديداتٍ مباشرةً إلى سوريا بأن تتوقفَ عن إيواء المتمردين الأكراد ودعمهم،[71]بالإضافة إلى رفض بعض المسؤولين الأتراك "ادعاءات سوريا بعدم الحصول على مياه كافية من مياه نهر الفرات بسبب السدود التركيَّة".

كما شهدت هذه الفترة توالي الهجمات التركيَّة على أراضي شمال العراق بهدف ضرب معاقل المتمردين الأكراد، مثل حملة عام 1996م. وفي نفس العام، شنت تركيا هجومًا عنيفا على سوريا لدعمها حزب العمال الكردستاني، وصرحت بأنَّ بناءَ الثقة المتبادلة بينَ الدولتين مستحيلة مالم تنهِ دمشقُ دعمها للحزب، وأنَّ هذا الدعم سيضرُّ بمصالح سوريا المائيَّة، وبلغت ذروة التهديدات في عام 1998م عندما اتهمت تركيا سوريا بإيواءعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، والتهديد باجتياح الأراضي السوريَّة تأديبا لدمشق، فقد حشدت تركيا قوات كبيرة على الحدود السوريَّة. إلا أنَّ هذه المشكلة انتهت بتدخُّلٍ مباشر من الرئيس المصري محمد حسني

---

* - تم طرح هذا المشروع عام 1987م، من قبل المهندس الإسرائيلي" اليشع كالي" حيث يتم بموجبه نقل المياه من تركيا عبر أنبوبين، أنبوب غربي يربط تركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل بطول 2700كم، وأنبوب شرقي يصل إلى دول الخليج العربي بطول 3900كم، بحيث ينقل الأنبوبان مياه نهري شيحون وجيحون، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ بسبب المعارضة العربية الشديدة سواء الرسمية أو الشعبية وخصوصا من قبل العراق وسوريا.

70 - هشام فوزي عبد العزيز، "دور التحالف التركي الاسرائيلي في التصدي للنفوذ الاسلامي وعمليات الاكراد المسلحة في تركيا"، مجلة البصائر، (جامعة البتراء الاردنية)، مجلد 4، عدد2، ايلول2000، ص23 - 29.

71 - هيثم الكيلاني، العرب وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص 49.

مبارك،وتوقيع سوريا وتركيا على اتفاق أضنه عام 1998م، وعلى إثر هذا الاتفاق قامت سوريا بطرد عبد الله أوجلان من الأراضي السوريَّة.[72]

وفي عام 2000م، ومع بداية الانتفاضة الفلسطينيَّة الثانيَّة، شهدت العلاقاتُ التركيَّة الإسرائيلية فتورًا واضحًا بعدَ تصويت تركيا في الأمم المتحدة لصالح مشروع قرار قدمته المجموعة العربيَّة يدين فيه إسرائيلَ لاستخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين. حيثُ قدمت تركيا في عام 2001م مساعدةً للسلطة الفلسطينيَّة تقدَّرُ بنصف مليون دولار كمساهمة في تعويض الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني رغم الضعف الاقتصادي الذي كانت تعاني منه في ذلك الوقت.[73]

3- 1 - 6 مرحلة الشراكةِ والتفاعلِ معَ العالمِ العربيِّ والإسلاميِّ من عام (2002- 2010م).

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002م، بدأت تركيا بتطوير علاقاتها بالعالم العربي، وترافق ذلك معَ بداية نهضةٍ اقتصاديَّةٍ وعلميَّةٍ كبيرة في تركيا، وتزايدِ الاهتمام التركيِّ بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياه، فقد حرصت القيادة الجديدة وخصوصًا بعدَ المماطلة الشديدة من الاتحاد الأوروبيِّ في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، على تبني رؤية جديدة في سياستهاالخارجيَّةبالعمل على إظهار دور فاعل لتركيا في مختلف المحافل الإقليميَّة ومختلف الأزمات في الشرق الأوسط، فكان أول الأحداث في هذه الفترة هو الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، حيثُ عارضت تركيا الحرب، ورفضت كذلك السماح باستخدام قواعدها العسكريَّة من قِبَلِ قوات التحالف في ضرب العراق، وهو الموقف الذي قوبل بالتقدير من العديد من الدول العربيَّة.[74]

كما كانت الأوضاعُ في فلسطينَ البوابة التي دخلت منها تركيا إلى الشارع العربي والإسلامي، وقد كانت البداية معَ تصريحات رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عندما وصف الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة، وقامت تركيا بسحب السفير التركي من إسرائيل للتشاور. وتوالت المواقف التركيَّة الداعمة للقضيَّةالفلسطينيَّة عندما عارضت تركيا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008م.

72- جنكيز تشاندر ومحاضرون، (دبي: عودة العثمانيين ـ الإسلاميَّة التركيَّة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثالثة،2011)،ص 247.

73 ـ إبراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات الإسرائيلية ـ التركيَّة وتداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 50.

74- جنكيز تشاندر ومحاضرون، عودة العثمانيين، مرجع سبق ذكره، ص 238.

إضافة إلى تصريحات أردوغان في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام 2009م، عندما استهجن الانتهاكات الإسرائيلية في حربها ضدَّ قطاع غزة، أخذت العلاقات التركيَّة الإسرائيلية تزداد توترًا وتأزُّمًا بعدَ هجوم البحريَّة الإسرائيلية على أسطول الحريَّة التركي الذي حاول فكَّ الحصار عن قطاع غزة، وأدىإلى مقتل تسعة أتراك في عام 2010م.[75]إضافة إلى محاولة تركيا التدخلَ لحلِّ أزمة الانقسام الفلسطيني، ودعمِ المصالحة الفلسطينيَّة بينَ حركتي فتح وحماس، وكانت آخر المواقف التركيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة بعدَ تأييد تركيا لطلب فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة.[76]

لقد رأت تركيا أنَّ العمل من أجل إقامة شرق أوسط من "منظور تركي"، يتمتعَ بالأمن والسلام والاستقلال يأتي من خلال تفعيل العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والتجاريَّة بينَ دوله. وفي هذا الإطار تقسم تركيا علاقاتها معَ الشرق الأوسط إلى ثلاثة نطاقاتٍ جغرافيَّةٍ هي: دول الجوار، مثل: العراق وسوريا والأردن ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا.

وقد شهدت العلاقاتُ العربيَّةالتركيَّةتطورًا وتعاونًا ملحوظا بينَ الطرفين، فقد تطورت العلاقات التركيَّة السوريَّة بشكل كبير، وتوالت الزياراتبينَ المسؤولين على أرفع المستويات، ولكنَّ التجسيد الأبرز لتحسن العلاقات بينَ البلدين هو قيامُ الجيشين التركي والسوري بمناورات مشتركة للمرة الأولى في تاريخهما.[77]

وعلى إثر هذا التطور في العلاقات، صرَّح الرئيسُ السوريُّ بشار الأسد بأن سوريا مستعدةٌ لاستقبال 1500مقاتل كردي من أصل سوري موجودين معَ حزب العمال الكردستاني شمال العراق. وقامت تركيا برد فعل إيجابي إزاء هذا التصريح بإزالة الألغام من الحدود التركيَّةمعَ سوريا.[78]

وتمَّ كذلك توقيع اتفاقيَّة لتشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي بينَ البلدين، وفتح الحدود وإلغاء تأشيرات الدخول بينهما.

75- أحمد إبراهيم محمود، (بيروت: حال الأمة العربيَّة (2009- 2010)، النهضة أو السقوط،مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2010)، الطبعة الأولى،ص 80.

76 - أحمد إبراهيم محمود، (بيروت: حال الأمة العربيَّة، (2010- 2011)، رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الأولى، ص74.

77 - أحمد إبراهيم محمود، حال الأمة العربيَّة (2010- 2011)، رياح التغيير، مرجع سبق ذكره،ص79.

78-المرجع السابق، ص 90.

وفي عام 2010م، تمَّ توقيع إحدى عشر اتفاقيَّة بين البلدين، منها الاتفاق على العمل على رفع التبادل التجاري السنوي بينَ البلدين إلى 5 مليار دولار.فقد بلغ عدد الشركات التركيَّة العاملة في سوريا حوالي 139شركة باستثمارات تبلغ نحو 700 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك فقد تمَّ الاتفاق على إنشاء اتحاد رباعي يضم سوريا ولبنان والأردن وتركيا، وإقامة منطقة تجارة حرة بينَ هذه الدول.[79]

وفيما يتعلق بالعلاقات التركيَّة اللبنانيَّة، فقد تطورت هذه العلاقات، وكانت البداية معَ معارضة تركيا للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، ومشاركة تركيا في قوات اليونيفيل بعدَ هذهالحرب،وتجلى هذا التعاون أيضا من خلال زيارة الرئيس اللبناني ميشيل سليمان إلى تركيا في عام 2009، وهي الأولى بعدَ زيارة الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون عام 1955م. كما قام وزير الخارجيَّة التركي أحمد داود أوغلوا بزيارة لبيروت، وكانت هذه الزيارات نتاجًا طبيعيًّا بعدَ الوساطة التركيَّةبينَ الأطراف اللبنانيَّة في تشكيل الحكومة اللبنانيَّة بعدَ الخلافات الكبيرة والمتعددة بينَ الأحزاب اللبنانيَّة.ومن الخطوات التي تحققت إلغاء تأشيرات الدخول بينَ البلدين وتوقيع اتفاقيَّة إنشاء اتحاد رباعي عربي تركي، أمَّا فيما يخصُّ العلاقات التجارية بينَ البلدين، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نهاية عام 2010م، حوالي مليار دولار.[80]

أمَّا العلاقات التركيَّة العراقية، فقد تمَّ إنشاء مشروع الاتحاد العربي الرباعي معَ تركيا واستمرار العمل باتفاقية مجلس التعاون الاستراتيجي الأعلى بينَ بغدادَ وأنقرة، ووقع الجانبان على مذكرات تفاهم تعززُ التعاون الثنائي خصوصًا في مجال الأمن والمياه وفتح المعابر والنفط والكهرباء وغيرها من الاتفاقيَّات.حيثُيهدف الجانبان إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 20 مليار دولار في السنوات المقبلة.[81]

أمَّا فيما يخصُّ العلاقات التركيَّة الخليجية، فقد تطورت العلاقات التركيَّةالسعوديَّةبشكل خاص وزادت الزيارات المتبادلة بينَ مسؤولين كبار من الطرفين، نتج عنها توقيعُ العديد من الاتفاقيَّاتمن أهمها: اتفاق التعاون العسكري في مجال التدريب والتقنية والعلوم العسكريَّة التي وقعت أثناء زيارة الأمير خالد بن سلطان مساعد وزير الدفاع السعودي إلى أنقرة في 24/أيار / 2010م. أمَّا

79 ـ المرجع السابق، ص 94.
80 ـ المرجع السابق، ص 96.
81ـ المرجع السابق، ص 97.

فيما يخصُّ التبادل التجاري بينَ البلدين في عام 2010م، فقد وصل إلى ما يقارب 6مليارات دولار.[82]

أمَّاالعلاقاتالتركيَّةالمصريَّة، فهي لم تنقطع بينَ الطرفين، وإنْ لم تخلُ من أزمات، فقد اصطدم الموقفان التركي والمصري منذ مطلع عام 2009م؛ بسبب حرب غزة والحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى الصعيد الاقتصادي، بلغ حجمُ التجارة البينيَّة بينَ البلدين حوالي 3مليارات دولار. ويعمل في مصرَ العديدُ من الشركات التركيَّة والتي بدورها توفر فرصَ عملٍ لأكثر من 50 ألف مواطن مصري، باستثمارات تبلغ 2 مليار دولار. إضافة إلى أنَّ الدولتين قد افتتحتا في عام 2010م أول خط بحري منتظم بينَ موانئهما، ولا سيما بينَ مرسيين والإسكندرية، وهو ماإلى تدفق المنتجات بينَ البلدين وإلى الأسواق المجاورة لهما.[83]

3 - 1 - 6 - 1 الدوافع الحقيقية المحركة للدور التركي تجاه المنطقة العربية.

لقد أثير الجدلُ حولحقيقة الدوافع المحركة للدور التركي النشط بأبعاده المتعددة في قضايا المنطقة العربيَّة، وهذا الجدل ظهر واضحًا في أنَّ تركيا لها العديدُ من الأبعاد في سياستها، منها: اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركيَّة وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنيَّة، واتجاهات أخرى تؤكد تحوّل السياسة التركيَّة نحو المشرق في إطار استعادة تركيا لأمجادها الحضاريَّة الإسلاميَّة وتحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، ونتيجة لانغلاق فرصها في الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي وهو ما جعلها تعمل على إيجاد بديل يضمن لها دورا محوريا في المنطقة العربية في الشرق الاوسط، واتجاهات أخرى تؤكد استمرارَ التوجه التركي نحو الغرب، وأنَّها تعملُ في منطقة الشرق الأوسط بالوكالة عن الولايات المتحدة، والتأثير من خلال مساعيها التوسطية في المنطقة لزيادة أهميتها الإستراتيجية من أجل تعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال أن الاستقرار الذي تنشده أوروبا في المنطقة العربية غير ممكن من دون التدخل والمساعدة التركية،حيث تم تحديد الشروط الرئيسية لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي في مؤتمر هلسنكي وهذه الشروط تتلخص في:[84]

---

82 - المرجع السابق، ص 99.

83-بولنت آراسوبينارأكيينار، السياسة الخارجية الجديدة وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الاقليمية والإستراتيجية، 2010).

84 - محمد نور الدين، حجاب وخراب، منشورات رياض الريس، بيروت 2001، ص 363.

1 ـ الالتزام بمعايير كوبنهاغن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان والاقليات، وقد قبلت تركيا هذا الشرط.

2ـ تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجة، وفي حال تعذر ذلك يرفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

3 ـ حل جميع المشاكل الداخلية التركية.

إلا أن السبب الحقيقي وراء رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي يرجع إلى مخاوف بعض الدول الاوروبية الرافضة لانضمام تركيا وهي نابعة من الخشية على مواقعها في الاتحاد، لأن تركيا بلد إسلامي وتمتلك كل المقومات لإنجاز نهضة اقتصادية سريعة، إن توفرت المساعدة الاوروبية لها، بالإضافة غلى عدد سكانها الكبير بالمقارنة مع الدول الأخرى في الاتحاد وبالتالي ستصبح من أكبر الدول سكانا في حال انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي.

وفي مقابل ذلك، تزايدت مساحة مؤيدي الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة برؤية جديدة للسياسة التركيَّة، والتي ترى تكاملا لا تعارض بينَ الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركيَّة.[85]

وتتمثل عناصر التوجه التركي الجديد من وجهة نظر أحمد داود أوغلوا صانع السياسة الخارجيَّة التركيَّة في حكومة العدالة والتنمية بما يلي.[86]

1ـ ضرورة تفعيل وزيادة الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

2ـ تفضيل الحوار السياسي والعمل الدبلوماسي في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسة الانخراط الإيجابي.

3ـ تفضيل المدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز التعاون الاقتصادي بينَ دول المنطقة.

4ـ تعزيز التعايش الثقافي من خلال الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد.

5ـ أهميَّة التنسيق الأمني ورفض سياسة المحاور، والتأكيد على مفهوم الأمن للجميع، معَ عدم استبعاد إمكانيَّة استخدام القوة العسكريَّة، ولكنْ في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركيَّة.

وقد تجسدت هذه الرؤية بفاعليَّة معَ الأدوار التركيَّة تجاه قضايا المنطقة، بالإضافة إلى محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقيٍّ و متوازن على جميع المستويات الداخليَّة

85 ـ ميشيل نوفل: (بيروت: عودة تركيا إلى الشرق " الاتجاهات الجديدة للسياسة التركيَّة"، الدار العربيَّة للعلوم، ناشرون،2010)، ص94

86 ـ احمد داود أوغلوا، (بيروت: العمق الإستراتيجي، موقع تركيا وجورها في الساحة الدولية، ترجمة وتحقيق محمد جابر ثلجي (وآخرون، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2010)، ص 446 ـ 605.

والإقليميَّة والدوليَّة، ومن خلال تقديمها في إطارٍ يوفق بينَ المصالح التركيَّة ومصالح القوى الإقليميَّة من جهة، وبينَ السعي لترسيخ استقلاليَّة الرؤية التركيَّة كدولة إقليميَّة لها مصالحها وأهدافها المحددة ذاتيّا بشكل مستقل عن رؤى ومصالح وترتيبات القوى الكبرى في المنطقة، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.[87]

إلا أنَّ الدور التركي في المنطقة العربية يواجه العديدُ من العقبات من أهمها: حدود قدراتها الذاتيَّة، وصعوبة التوفيق بينَ الصياغات والمعادلات التوازنيَّة على الصعد الداخليَّة والإقليميَّة، حيث أن السياسة التركية تجاه المنطقة العربية تقوم على ثلاثة توجهات وهي :[88]

السياسة الأولى: الابتعاد التام عن التدخل في شؤون الشرق الأوسط ومشكلاته.

السياسة الثانية: تطوير سياسات متوافقة معَ معسكر دولي محدد، مثل سياساتها خلال الحرب الباردة انطلاقا من تجنب تحمل مخاطر المبادرة المنفردة في المنطقة.

السياسة الثالثة: النظر إلى الشرق الأوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها أنقرة.

وبالرغم من أنَّ السياستين الأولى والثانية مقبولتان من الناحية النظريَّة، إلا أنَّهما تفتقران إلى فرص للتطبيق على أرض الواقع. لذلك ترى تركيا إنَّ إمكانيَّة استخدام السياسة الثالثة. لأنَّ بقاء تركيا كدولة ووطن وأمة مرهونٌ بالأوضاع السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في هذه المناطق وبما يمكن لتركيا أن تقوم به من دور نشط وفعال فيها.

3 - 1 - 6 - 2 العلاقات العربيَّة التركيَّة في ظلِّ الثورات العربيَّة بعدَ عام 2011م:

حرصت قيادة تركيا الجديدة - منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، ومع التطور الاقتصادي الهائل في تركيا- على أن ترتقي وتعملَ على الحفاظ على هذا الوضع الاقتصادي والعمل على تطويره، من خلال العمل على تقوية نفوذها ومصالحها في المنطقة المحيطة بها بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وقد عملت تركيا من أجل الحفاظ

87 - بشير عبد الفتاح، حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الوسط، مجلة الساسة الدولية، العدد 186، 2011، المجلد 46، ص 120.
88- أحمد داود أوغلوا، مرجع سبق ذكره، ص 619.

على هذا الوضع على أن يكونَ لها تأثيرٌ إقليميٌّ ودوليٌّ، وأن لا يقلَّ انخراطها في القضايا التي تبدو داخليًّا عن انخراط القوى الدوليَّة العظمى الفاعلة في السياسة الدوليَّة.

وقد ظهر هذا الدور جليًّا وواضحًا في حالة الثورات العربيَّة المتنقلة من بلد إلى آخر، فقد فوجئت تركيا بقيام الثورات العربيَّة، ولم تكن مستعدة لها ولا لكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسيَّة التركيَّة بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ، وبانت ازدواجيَّة المعايير في التعامل معَ هذه الثورات في أكثرَ من ملف. ولكن معَ استمرار الثورات والأحداث أخذت تركيا تؤسسُ لسياسات أكثرَ وضوحًا، طرحت علامات استفهام كثيرة وتساؤلات عمَّا إذا كانت السياسة الخارجيَّة التركيَّة أمامَ منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002م.[89]

لقد اتخذت تركيا بعض المواقف المترددة وبعض المواقف الجريئة من هذه الثورات، من قبيل اتخاذ الساسة الأتراك بعضَ المواقف تجاه بعض الحكام العرب، ووضعهم خارج أيِّ تقاليد من الحذر ومراعاة الحساسيات المتعارف عليها في العلاقات السياسيَّة والدبلوماسيَّة.
وقد تبنت تركيا أربعة مبادئ أساسيَّة في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط في ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافيَّة والتاريخيَّة.[90]

1- المبدأ الأول: العمل على تحقيق الأمن لكلِّ فردٍ دون تمييز بينَ مجموعةٍ وأخرى ودولة وأخرى.
2- المبدأ الثاني: العمل على النهوض بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة من خلال القيام بتكثيف الزيارات.

3- المبدأ الثالث: هو التكاملُ والترابط الاقتصاديُّ المتبادلُ بينَ تركيا ودولُ المنطقة حيثُ تؤمنُ تركيا بأنَّ ترسيخَ مبادئ السلام في المنطقة يتأتى من خلال التكامل الاقتصادي، لذلك أقامت تركيا سلسلة من المشروعات الاقتصاديَّة معَ دول المنطقة، ووقَّعت العديدَ من اتفاقيَّات التجارة الحرة معَ العراق وسوريا ومصر والأردن.

89- محمد نور الدين، (بيروت: الدور التركي تجاه المحيط العربي، أوراق عربيَّة، شؤون سياسيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى،2012)، ص 26.
90 - أحمد داود أوغلوا، العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 620 - 621.

4- المبدأ الرابع: ترى تركيا بوجوب الحفاظ على التعدديَّة العرقيَّة والمذهبيَّة باعتبارهما شرطا أوليًّا لاستقرار المِنطقة وضرورة الحفاظ على التعدديَّة الثقافيَّة، حيثُ ترى تركيا أنَّ تاريخ المِنطقة شاهدٌ على أنَّ دول الشرق الأوسط لم تعرف على امتداد تاريخها صداماتٍ مذهبيَّةً أو عرقيَّة.

وقبل التطرق لمواقف تركيا تجاه الثورات العربيَّة لا بد من الإشارة إلى أنَّ هناك أمرين أساسيين يحكمان السياسة التركيَّة تجاه المنطقة العربيَّة وغير العربيَّة المحيطة بتركيا.

الأمر الأول: إنَّ السياسة التركيَّة الجديدة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل معَ كلِّ القضايا، إذ يرى صانعو السياسة الخارجيَّة التركيَّة الحاليَّة أنَّ لكلِّ حدث طريقة خاصة للتعامل معها، يمكن أن تختلف عن التعامل معَ قضيَّةٍ أخرى.

الأمر الثاني: إنَّ تركيا انتهجت منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم منذ عام 2002 سياسة تعدد الأبعاد،[91] ويعني الاتساق في السياسة الخارجيَّة التركيَّة وعدم تعارض توجهاتها، حيثُ إنَّ تركيا حسب وجهة نظر منظرو السياسة الخارجيَّة التركيَّة بأنَّها تنتمي إلى عوالم متعددة، بلقانية وأوروبيَّة غربيَّة وأطلسيَّة وسلافيَّة وتركيَّة وشرق أوسطيَّة وإسلاميَّة وآسيويَّة وإسرائيليَّة، كما اتبعت تركيا تجاه الثورات العربيَّة سياسة مركبة، بحيث تعاملت مع كل بلد كحالة خاصة ومستقلة عن الأخرى. ولكنَّ الثابت أنَّ تركيا ترى في نفسها لاعبًا من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربيَّة، من منطلق أنَّ استقرار الدول العربيَّة يهم تركيا، وأنَها تسدي النصح لا الإملاء.[92]

حيث كانت تبني مواقفها من هذه الثورات بما يتناسب معَ مصالحها القوميَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة والإستراتيجية، وهي تؤمن بأنَّ العامل الأساسي في تحديد السياسة الخارجيَّة التركيَّة" لا تمليه التعليمات الخارجيَّة، بل المصالح الوطنيَّة"،[93] ومن أجل ذلك، فقد كان قرارُ السياسيين الأتراك بضرورة المساهمة بشكل فعَّال في الثورات العربيَّة، بل تعدى الأمر ذلك إلى اعتبار الثورات

91 - أحمد داود أوغلوا: مرجع سبق ذكره، ص 612.
92- محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
93 - النعيمي، السياسة الخارجيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

العربيَّة بمثابة الطريق الممهد أمام تركيا للقيام بدور مهم في منطقة الشرق الأوسط.[94] لذلك حددت تركيا سياستها الخارجيَّة تجاه الثورات العربيَّة في ثلاثة محاور رئيسة، هي:[95]

1- انتهاز الفرصة الذهبية المتمثلة بالثورات العربيَّة لوضع تركيا في منطقة الثقل والحدث، بحيث تصبح بمثابة ميزان القوى في المنطقة.

2- التعامل بحكمة وحذر معَ التحرك الثوري العربي، نظرًا لوضعها الجيوسياسي في المنطقة، ولذلك فقد اختارت سياسة حماية الوضع الراهن ومراقبته، وعدم التورط في مشكلات سياسيَّة معَ الجيران. وهذا ينقل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء.[96]

3- الاستفادة من الوضع العربي الجديد كي تظهر أنَّ لها الفضلَ على الثورات العربيَّة، ممَّا يأتي بمكاسب سياسيَّة واقتصاديَّة قد لا تحققها طوال سنوات لو لم يكن الوضع الراهن قائما، كما أنَّ تركيا لم تحرص على هذا من قبيل رعاية مصالحها الداخليَّة فحسب، بل إن شعورها بضرورة تمثيل منطقة الشرق الأوسط أدى إلى سرعة تحركها في المنطقة.

94 - بولنت أراس ومحاضرون: مرجع سبق ذكره، ص 45.
95 - المرجع السابق، ص 44.
96- محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: الثورات العربيَّة.

2-3 - 1 المقدمة:

شهدت عدة بلدان عربيَّة ثورات شعبيَّة عارمة، انطلقت في أواخر عام 2010م وبداية عام 2011م، وقد انتهجت بعض الثورات الطريق السلمي في التغيير، مثل: الثورة التونسيَّة والمصريَّة واليمنية. وانتهج البعض الآخر المسلك المسلح بعدَ محاولة الأنظمة القائمة القضاء على هذه الثورات كالثورة الليبيَّة والسوريَّة.

وبغض النظر عن الأسباب التي نتجت عنها موجة الثورات العربيَّة، فإنَّ حالة الاستبداد التي انتهجتها الأنظمة والفساد السياسي والمالي، وغياب مبدأ العمل بالدستور، وغياب التداول السلمي للسلطة، والانكفاء الإقليمي وغيرها، كانت العامل المشترك لهذه الثورات.

ويتضمن هذا الجزء من الدراسة تقديم تعريف لكل ثورة من الثورات العربيَّة التي حصلت في المنطقة العربيَّة، أو مازالت جارية وخصوصًا الثورة السوريَّة، وذلك كما يلي:

2-3 - 2 الثورةالتونسيَّة:

اندلعت الثورة التونسيَّة يوم الجمعة 18/ كانون الأول/ 2010م، تضامنا معَ الشاب محمد البوعزيزي، الذي قام بإضرام النار في نفسه في 17/ كانون الأول/2010م، وذلك تعبيرًا عن غضبه على بطالته، ومصادرة العربة التي كان يبيع عليها، ونتيجة لقيام شرطيَّة بصفعه على خدهعلى مرأى الجميع في سوق المدينة؛[97] ثمَّ ذهب إلى مبنى المحافظة للتظلم، فلم يستجب له أحد، فقد مُنع من مقابلة أحد المسؤولين في الولاية لتقديم شكوى على مصادرة العربة التي كان يعتاش منها، وعندما لم يستجب أحد له قام بإضرام النار في نفسه،[98]وتوفي يوم الثلاثاء الموافق 4/ كانون الثاني/ 2011م، نتيجة الحروق،[99]ونتيجة لهذا الحدث، اندلعت شرارة المظاهرات في يوم 18 / كانون الأول/2010م، وخرج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه استشراء البطالة

97- توفيق المديني، (بيروت: سقوط الدولة البوليسية في تونس،الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011)، ص 252.
98- عزمي بشارة، (بيروت: الثورة التونسيَّة المجيدة،مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، 2012)، ص 200.
99- وائل غنيم، (القاهرة: الثورة، إذا الشعب يوما أراد الحياة، دار الشروق،الطبعة الأولى، 2012)، ص149.

وغياب العدالة الاجتماعيَّة والحرمان من الحريَّة. ويمكن تلخيص أهم أسباب الثورة التونسيَّة في الآتي:[100]

1- الفساد السياسي والاقتصادي، ونفوذ العائلة الحاكمة وتنفذها في معظم مجالات الاقتصاد التونسي.

2 ـ الخلفيات الاقتصاديَّةوالاجتماعيَّة، التي تميزت بمظاهر أساسيَّة كارتفاع نسبة البطالة وضعف فرص التشغيل، إضافة إلى اختلال التوازن بينَ التنمية في المدن الساحليَّة والتنمية في المناطق الداخليَّة، حيثُ كانت شعلة انطلاقة الثورة خصوصًا من الريف التونسي، وتحديدا من المحافظات المعدومة والمحرومة والمهمشة تاريخيًّا والتي تقع في الوسط الغربي، وهي ولايات سيدي بوزيد والقصرين وقفصه[101].

3 ـ ظهور أزمة خريجي التعليم العالي، والذين بلغ عددهم أكثر من 150 ألف عاطل عن العمل، فقد كانت اللبنة الأساسيَّة في الثورة التونسيَّة.

4 ـ عدم التوزيع العادل للثروة وغياب العدالة الاجتماعيَّة.

5 ـ اشتداد القبضة الأمنيَّة.[102]

6 ـ استشراء الفساد في جهاز الحكم.

بدأت الثورة التونسيَّة باحتجاجات ذات طابع اقتصادي اجتماعي، وكانت المطالب الأساسيَّة تتعلق بالتشغيل ورفع مستوى المعيشة، ومحاربة الفساد، الا أنَّ المطالب بدأت تتزايد معَ ارتكاب النّظام للمجازر، وخصوصًا في مدن تالا والقصرين وسيدي بوزيد، فقد سقط العشرات من الضحايا وذلك عندما بدأت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين،[103]وبدأت الاحتجاجات مرحلة الانتشار والتعميم وانتقالها إلىمعظم المواقع الجغرافيَّة وإلى البنى الاجتماعيَّة المختلفة، وزادت أجهزة النّظام في قمعها للمتظاهرين بصورة عنيفة مما أسفرت عن سقوط المئات من الضحايا، وكانت نتيجة ذلك أن تطورت المطالب إلى قمة الهرم السياسي، فقد وصلت إلى درجة المطالبة بإسقاط النّظام.[104]ورغم أنَّ الرئيس التونسي في هذه الفترة ومع اشتداد الأزمة حاول أن يعمل بعض الإصلاحات، مثل: إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخليَّة، وتقديم وعود لمعالجة المشكلات التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح للانتخابات

100- أمحمد مالكي، ومحاضرون، (بيروت: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 109.

101 ـ توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس،مرجع سبق ذكره، ص 269.

102- أحمد غنيم، (القدس: المفهوم المكون للثورات العربيَّة، الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، 2012)، ص110.

103- عزمي بشارة، الثورة التونسيَّة المجيدة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

104- محمد دده ومحاضرون، (بيروت: الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الثانية، 2012)، ص 45.

الرئاسيَّةعام 2014م. وفتح بعض المواقع الإلكترونيَّة المغلقة في تونس كاليوتيوب (بعدَ خمس سنوات من الإغلاق)، إضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفا. لكن الثوار في هذه المرحلة استحكموا بثورتهم التي أصبحت قوية ومتوسعة في كلِّ أنحاء تونس، إلى أن وصلت شدتها إلى المباني الحكوميَّةممَّا أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلىالسعوديَّة يوم الجمعة 14/ كانون الثاني/2011.[105]

وبعد مغادرة الرئيس التونسي للبلاد، أعلن الوزير محمد الغنوشي في نفس اليوم توليه رئاسة الجمهوريَّة بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه، استنادا إلى الفصل 55 من الدستور، ورافق ذلك إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعدَ ذلك بيوم واحد اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15/ يناير/ 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهوريَّة بشكل مؤقت حسب الفصلين 56- 57، من الدستور التونسي، إلى حين إجراء انتخابات رئاسيَّة مبكرة.[106]ثمَّ جاء من بعده الباجي قائد السبسي، حتى حصلت الانتخابات في تونس، والتي أسفرت عن فوز حزب النهضة الإسلامي بأكبر نسبة في انتخابات المجلس التأسيسي(النيابي)، فقد حصل على أكثر من 41% من المقاعد. وقد تمَّ التوافق بينَ أعضاء مجلس النواب على تعيين منصف المرزوقي كرئيس للبلاد في هذه الفترة حتى يتم إجراء انتخابات رئاسية.

وقد تميزت الثورةالتونسيَّة بعدة مميزات منها:[107]

1- تعتبر الثورة التونسيَّةبأنَّها كانت الشرارة الأولى للثورات العربيَّة.

2- الطابع المدني السلمي، والعمق الشعبي والتوسع الجغرافي للثورة، فقد عمَّت الثورة كلَّ المناطق التونسيَّة.

3- التلقائيَّة والفجائيَّة في أحداث الثورة، ممَّا أضعف التدخلات الخارجيَّة فيها،لأنَّ القوى الخارجيَّة لم تكن نتيجة لتلقائيَّة الثورة لتستوعب ما يجري في تونس حتى سقط النّظام.

4 - جماهيريَّة الثورة، بمعنى أن الثورة لم تكن تأخذ علامة أو شارة رمزية تميل إلى انتماء جماعي أو أيديولوجي معين، فلم تكن ثورة عماليَّة أو برجوازيَّة أو فلاحيَّة أو دينيَّة أو جهوية أو عرقية، لأنَّمعظم أطياف الشعب التونسي قد انخرط في هذه الثورة.[108]

105- سمير سبيتان، (عمان: تركيا في عهد رجب طيب أردوغان،الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012)، ص 157.
106- مجدي كامل، (بيروت: ثورة الياسمين، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2011)، ص 25.
107- أحمد غنيم، المفهوم المكون للثورات، مرجع سبق ذكره، ص 125- 127.

5 ـ ظهور انشقاقات داخل النّظام الحاكم، وخصوصًا بينَ المجموعة الرئيسة المحيطة بالرئيس بن علي[109].

أمَّا بالنسبة لدور الأحزاب والمنظمات التونسيَّة ووجودها في الثورة، فبالرغم من الرعب والحصار والملاحقة التي استهدفت الأحزاب والتنظيمات من قبلالنّظام، إلا أنَّه كان لهذه الأحزاب دورٌ فاعل، سواءٌ في التنشيط أوالدعوة للتحركات التي حدثت في جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى دورها المركزي في صياغة الشعارات وتوجيه الجموع المنتفضة إلى المكان الأنسب للاحتجاج، كما أن العديد من القيادات السياسيَّة في معظم أنحاء تونس تمَّ اعتقالها من قبلالنّظام وتحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأمور. وعليه فإن معظم الأحزاب والمنظمات السياسيَّة والمهنيَّة، أي المعارضة فقد شاركت كأحد أطراف الثورة قد وإن اختلفت الطرق والأساليب والإمكانات في الدفع نحو الثورة.[110]

أمَّا بالنسبة لدور الجيش، فقد قامت المؤسسة العسكريَّة المتمثلة بالجيش بالنأي بنفسها عن الدخول في مواجه دموية معَ الشعب بالرغم من أن النّظام قد حاول زج الجيش في أحداث الثورة، إلا أنَّ رئيس أركان الجيوش ورئيس أركان جيش البر والأعلى رتبة في الجيش التونسي الفريق أول رشيد عمار قد أعلن في 22/ كانون الثاني/ 2011م، أن الجيش هو " حامي الثورة" و" لن يخرج عن الدستور"، وبالتالي لم تترك المجال أمام المتشككين والمتخوفين من دور الجيش.[111]

وهناك من يعتقد أنَّ الجيش في تونس قد منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، إضافة إلى قيامه بدور مهم في إجبار بن علي على التنحي عن منصبه.[112]

2-3 ـ 3الثورة المصريَّة:

وهي ثورة 25/ كانون الثاني/ 2011م، أو ثورة الغضب، كما يسميها شباب الثورة، وهي ثورة شعبيَّة اندلعت يوم الثلاثاء 25/كانون الثاني/ 2011م، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات وأشخاص أبرزهم الناشط وائل غنيم وحركة 6 إبريل، وحركة كفاية للقيام باحتجاجات. وهو اليوم

108- أمحمد مالكي، ومحاضرون، ثورة تونس الأسباب والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 167.
109ـدينا شحادة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 184، إبريل 2011، المجلد 46، ص 14.
110- أمحمد المالكي، المرجع السابق، ص 217.
111- المرجع السابق، ص 246- 247.
112- دينا شحادة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الذي يوافق عيد الشرطة في مصر، وكذلك هو اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية الأولى لمقتل الشاب خالد سعيد في الإسكندرية على يد بعض أفراد الشرطة في 6/ حزيران/ 2010م،[113]جاءت الثورة المصريَّة احتجاجا على سوء المعاملة من قبل بعض أفراد أجهزة الشرطة بحق بعض الموقوفين لديها، خاصة بعدَ ظهور العديد من التسجيلات المصورة والتي تظهر انتهاك رجال الشرطة للحقوق الإنسانيَّة في تعاملها معَ الموقوفين. ولكن سرعان ما تعاملت الشرطة والأجهزة الأمنيَّةمعَ هذه الاحتجاجات بقوة، فقد قامت باستخدام الرصاص الحي في قمع هذه الاحتجاجات، وكانت البداية في محافظة السويس والتي قتل فيها في أحداث الأيام الأولى أكثر من 20 شابا، ممَّا جعل أهالي المحافظة يخرجون في مظاهرات حاشدة، وسرعان ما تبعتها باقي المحافظات.

فقد كانت المعادلة على النحو الآتي: كلما زاد انفعال وتعامل قوات الأمن بقسوة وعنف، زادت الحشود وتوسعت جغرافية الاحتجاجات واشتعلت الثورة أكثر فأكثر.[114]وتحولت المظاهرات من احتجاج على قمع الشرطة، إلى احتجاج على سوء المعيشة والبطالة والأوضاع السياسيَّة السيئة.

كان للثورة التونسيَّةالشعبيَّة التي أطاحت بزين العابدين بن علي الأثر الكبير في انطلاقة الغضب الشعبي في مصر، فقد شكل نجاح الثورة التونسيَّة مصدر إلهام لبقيَّة الثورات العربيَّة، و تداول الشباب المصري على شبكة الانترنت قبلَ انطلاق الثورة المصريَّة بأنَّهم ليسوا أقل وطنيَّة ولا قوة من إخوانهم في تونس.[115]

كما أدى الاستخدام المفرط من أجهزة الأمن في قمع المتظاهرين إلى ارتفاع سقف المطالب من تحسين الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّةوالسياسيَّةإلى المطالبة بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك، وقد حاول النّظام بعدما فشلت أجهزته الأمنيَّة في صد المتظاهرين أن يزجَّ بالجيش المصري في هذه الأحداث، عندما أعلن النّظام انه سوف يستعين بالجيش لقمع الثورة، وقد نزل الجيش إلى الشوارع وإلى ميدان التحرير في 28/1/ 2011م، إلا أنَّ الجيش أصدر تصريحاته الأولى محددا أنَّ مَهمته تتمثل في الحفاظ على الأمن وليس التدخل لصالح النّظام الحاكم،[116] وقد أعلن الجيش ولاءه لرغبة الشعب ومطالبه الحرة وإرادته وشرعية مطالبه.

113-إبراهيم عبد الكريم ومحاضرون، (عمان: ثورة 25 يناير المصريَّة، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012)، ص 14.
114- توفيق المديني ومحاضرون، (بيروت: الربيع العربي إلى أين؟، أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الثانية، 2012)، ص 219.
115- أحمد الأبيض، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس...ماذا بعدَ، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 58، شتاء 2012، ص 85.
116- إبراهيم عبد الكريم ومحاضرون، ثورة 25 يناير المصريَّة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ومعَ زيادة الاحتجاجات والضغوط على النّظام، نجحت الثورة في إسقاطه، وذلك بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11/ شباط / 2011م، عندما أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه، وأنَّه كلف المجلسَ الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.[117]

وقد كانت هناك أسباب كثيرة ومتراكمة لاندلاع الثورة في مصرَ، ومن هذه الأسباب:

1 ـ انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، والتي صودرت فيها إرادةُ الشعب بشكل كامل، وما رافقها من تزوير واضح وعلني، والتي نتج عنها فوزٌ كاسح للحزب الحاكم.[118]

2ـ ظهور مؤشر التوريث، والذي يعتبر أعلى مراحل الاستبداد، وذلك لأنَّهاتمثل استخفافا كبيرًا بالناس.[119]

3ـ استبداد النّظام وانتشار الفساد والتزاوج بينَ السلطة والمال.

4ـ غياب العدالة الاجتماعيَّة، معَ تفاقم مشكلة البطالة والفقر، والغلاء في الأسعار وتدني في الأجور.

5 ـ محاربة وقمع الحريَّات، خاصةحريَّة الرأي والتعبير.

6 ـ تراجع مكانة مصر على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وخاصة بعدَ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003م، والموقف العربي من الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية ضد الشعب الفلسطيني.

7 ـ البعد الخارجي؛ والذي يتمثل في سقوط زين العابدين بن علي، والذي يتشابه نظامه معَ نظام مبارك.

وقد كان هناك عوامل أدت إلى نجاح الثورة المصريَّة، ومنها:[120]

1ـ شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك، والتي ساعدت على حشد وتوعية وتوجيه الشعب لمواجهة استبداد النّظام.

2 ـ الثورة التونسيَّة وما كان لها من تأثير في إذكاء التحرك في الشارع المصري لإسقاط النّظام.

3 ـ ضعف وهشاشة النّظام المصري وشيخوخته.

117- عبد اللطيف المناوي، (القاهرة: الأيام الأخيرة لنظام مبارك، الدار المصريَّة اللبنانيَّة، الطبعة الأولى، 2012)، ص 423.

118- جواد الحمد ومحاضرون،(عمان: مطالب الثورات العربيَّة والتدخل الأجنبي، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص 13.

119ـأحمد غنيم/ مرجع سبق ذكره، ص 158- 162.

120. محمد مختار قنديل،محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الثورة المصريَّة داخليًّا وخارجيا.، مرجع سبق ذكره.

4 ـ استخدام الأمن المصري العنف والقوة ضد المتظاهرين، والذي ألهب حماس المصريين.
5 ـ وقوف القوات المسلحة إلى جوار الشعب وإعلانها تأييد مطالب الشعب والتي وصفها بالمشروعة.
6 ـ التغطيةالإعلاميَّة للحدث، والتي سببت حرجًاً كبيرًاًللنظام وأفقدته كثيرًا من قدرته على إدارة الأمور.
7 ـ الإرادة الصلبة للثوار والتي أكدت أنَّها لن تتراجع إلا بسقوط النّظام.
8 ـ تماسك طوائف الشعب المصري كافة، بمختلف توجهاتها السياسيَّة جنبا إلى جنب.

وقد تميزت الثورةالمصريَّة بمميزات كثيرة، منها:
1ـ أنَّها ثورة شعبيَّة سلمية، امتدت لتشمل المدن والقرى والأرياف المصريَّة كافة.
2 ـ التلقائية في الانطلاقة، بحيث لم تكن مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية.[121]
3ـ أنَّها ذات قيادات شبابية.
4 ـ الاندماج الميداني للقوى المنظمة للمعارضة التقليدية وقوى الثورة الجديدة.
5 ـ حسن الاستخدام لوسائل الاتصال والإعلام.
6 ـ عكست الثورة المصريَّة قدرة الشعب المصري على الإبداع والنقد السياسي، وقد تجسد هذا كله في الشعارات واللافتات التي ظهرت طوال مراحل الثورة.[122]

أمَّا بالنسبة للموقف الخارجي من الثورة المصريَّة بشكل عام ، فقد جاء متردداً، فلم يكن مؤيدًا في البداية للثورة، ولكن سرعان ما تغير الأمر بعدَ قدرة الثوار وإصرارهم على إسقاط النّظام، حيثُ بدأ الموقف الخارجي يؤيد مطالب الثورة ويدعو النّظام للاستجابة للمطالب الشعبيَّة حتى وصلت إلى مطالبة النّظام بالتنحي، وبعد نجاح الثورة، أعلنت هذه الدول مباركتها لنجاح الثورة وأصبحت تعرض تقديم المساعدات، والقيام بزيارة مصر والاتصال بالشارع المصري والنزول إلى ميدان التحرير.

ويمكن القول أن ميزة سلمية الثورات منعت أو حدت من إمكانيَّة التدخل الخارجي في الثورة المصريَّة.

121ـتوفيق المديني ومحاضرون، الربيع العربي إلى أين؟، مرجع سبق ذكره. ص 59.
122- المرجع السابق، ص 220.

2-3 - 4 الثورة اليمنية:

انطلقت الثورة اليمنية يوم الجمعة 11/ شباط/ 2011م، وأطلق عليها شباب الثورة "جمعة الغضب"، وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر، حيثُ انطلقت الثورة متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م، وقاد هذه الثورة الشبان اليمنيون بالإضافة إلى أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد لمدة 33عامًا، وقد تمثلت مطالب المحتجين الشعبيَّة في القضاء على الفساد وتحسين ظروف المعيشة، والحد من البطالة، والإصلاح السياسي.[123]

ورغم تراجع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، عن بعض الأمور التي اعترض عليهاالمتظاهرين، ومنها أنَّه لن يمدد فترة الولاية في حكمه،إضافة إلى أنه لن يورثَ الحكم إلى ابنه من بعده. كما وأعلنت الحكومة اليمنية عن السير في إجراء الانتخابات النيابية في شهر نيسان 2013م، وذلك بعدَ توقف الحوار معَ المعارضة.[124]

وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل الفيس بوك مساهمة فعالة في الثورة إلى حد كبير، حيثُ ظهرت العديد من المجموعات المناوئة للنظام الحاكم، كما لعبت هذه المواقع دورا كبيرا في تنظيم الاعتصامات واستمرارها، وفي الخروج بالمسيرات، وقد كان يوم الجمعة، والذي عرف بيوم الكرامة 18/ آذار/2011م، يوما مفصليا في الثورة اليمنية؛ حيثُ انضم بعدها الكثير من مشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعيَّةإلى الثورة، وذلك بعدَ أن انضم إليها اللواء محسن الأحمر في21/ آذار/2011م،بعدَ تأثره بمذبحة جمعة الكرامة، فقد أعلن عن تأييده للثورة وحماية المعتصمين اليمنيين.[125]حيث راح ضحية هذه المذبحة 52 منالشباب المعتصمين السلميين بساحة التغيير في صنعاء، إلى جانب أكثر من 700 جريح بنيران القناصة.

123-دينا شحادة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 184، إبريل 2011، المجلد 46، ص 14.
124- المرجع السابق، ص 15.
125-أحمد عبيدات ومحاضرون، (بيروت: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2012)، ص 480.

وقد ازداد الوضع سوءًا بالنسبة للنظام الحاكم في اليمن بانضمام قبيلتي"حاشدوبكيل"إلىالاعتصامات والمظاهرات، وهما من أهم القبائل وأكبرها في اليمن، وذلك احتجاجًا على قمع المتظاهرين المسالمين في المدن اليمنية كافة.[126]

ورغم العدد الكبير من الانشقاقات التي حصلتبعدَ انضمام علي محسن الأحمر للثورة، سواءٌ من العسكريين بانشقاق ألوية كاملة لصالح الثورة السلمية، أوانشقاق أعضاء من الحزب الحاكم وبعض السفراء، إضافة إلى استقالة بعض الوزراء. إلا أنَّ التباطؤ في الزحف إلى القصر الجمهوري من قبل شباب الثورة؛ أعطي الوقت للرئيس "صالح" لإعادة ترتيب أوراقه، ومنها مسارعته إلى حلِّ الحكومة وتكليفها بتصريف الأعمال خشية أن يقدم الوزراء استقالتهم. واستمرت المناورات بينَ شباب التغيير والمعارضة من جهة وبينَ الرئيس صالح من جهة أخرى، وحصلت بعض الاشتباكات المسلحة بينَ الموالين للنظام ومسلحين قبليين من قبيلة حاشد والتي يرأسها علي محسن الأحمر، وقد غادر الرئيس علي عبد الله صالح اليمن متوجها إلىالسعوديَّة يوم 4/ حزيران للعلاج بعدَ سقوط قذيفة على القصر الرئاسي يوم الجمعة 3حزيران، إلا انه عاد إلى اليمن يوم 2011/9/23م.

وفي 11/23/ 2011م، وقع صالح على المبادرة الخليجية والتي بموجبها فوض صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، الذي تسلم صلاحياته الدستورية لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة للبلاد حددت في يوم 2012/2/21م، وأعلن عن ترشيح عبد ربه منصور هادي كمرشح توافقي للانتخابات الرئاسيَّة اليمنية، وقد حصل على دعم واسع قبلَ الانتخابات من جميع اليمنيين، سواءٌ من الأحزاب أورجال القبائل أوعلماء الدين أوشباب الثورة السلمية اليمنية.

ومنأهم أسباب الثورة اليمنية، ما يأتي:

1- اتهام النّظام بأنَّه نظام عصبوي يدمر الوحدة والدولة اليمنية.[127]

2 - التزوير المستمر في الانتخابات.

3- الاستمرار في طرح تعديلات دستورية أقرَّها الحزب الحاكم في البرلمان، تتيح لعلي عبد الله صالح الاستمرار في الحكم.

4- فساد النّظام وزيادة وتيرة الفقر ومعدلات البطالة وضعف التنمية.

126- شاهر الأحمد، خريطة الاحتجاجات في اليمن. انظر الرابط: http://www.facebook.com/?Ref-home

127 - أحمد عبيدات ومحاضرون، مرجع سبق ذكره ص 461- 476.

5ـ ظهور مبدأ التوريث، فقد كان علي عبد الله صالح يعمل على تجهيز ابنه أحمد للحكم من بعده.
6ـ التهميش الذي أوجده نظام علي عبد الله صالح في مناطق الجنوب اليمني، سواءٌ التهميش السياسي أو الاقتصادي أو التنموي.
7 ـ التدخل الخارجي المستمر في شؤون اليمن، سواءٌمن دول إقليميَّة أو دوليَّة.

وقد تميزت الثورة اليمنية بأنَّها ثورة قادها الشباب في مسيرات احتجاج وعصيان مدني سلمي، كذلك فإنَّها ثورة اجتماعيَّةسياسيَّة، رغم الخلفية الثقافيَّة والقبلية التي تعلي من شأن القبيلة والسلاح، وما ميز الشباب اليمني؛ انه نجح في تفجير ثورة شعبيَّة سلمية، بل تمكن كذلك في أصعب الظروف من المحافظة على سلمية الثورة، رافضين تحويلها إلى ثورة مسلحة، بالرغم من أنَّ اليمن يوجد فيه أكثر من 60 مليون قطعة سلاح وبالرغم من التكوين والتنظيم القبلي للشعب اليمني. حيثُ حاولالنّظام أن يجر الثورة إلى المواجهة المسلحة والتي تبرر قمعه وبطشه للثورة، حتى في ظلِّ اشتباك النّظاممعَ قبيلة "حاشد" والتي يرأسها علي محسن الأحمر، وبالتالي نجح شباب الثورة وبرهنوا على قدرتهم على مناورة النّظام والاستمرار في سلمية الثورة.[128]

2-3 ـ 5 الثورة الليبيَّة:

تُعدُّ ليبيا ثورة النموذج المختلف في ظلِّ نظام سياسي مختلف وحاكم مختلف، بحيث انصهرت الدولة منذ عام 1969م، بالفرد القائد.

والثورة الليبيَّة هي ثورةشعبيَّة اندلعت يوم الخميس 17/ شباط / 2011م، والذي سمِّي بيوم الغضب، وقد انطلقت هذه الثورة على شكل انتفاضة شعبيَّة شبابيِّة،طالبوت بإصلاحات سياسيَّة واقتصاديَّةواجتماعيَّة، وقد كانت الثورة عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلميِّة، سبقها احتجاجات في مدينة البيضاء احتجاجًا على الأوضاع المعيشية، واشتبك المتظاهرون معَ الشرطة الليبيَّة، ولكن البداية الحقيقيَّة والفعلية للثورة كانت في 17/ شباط/ 2011م، في مدينة بنغازي كحراك شعبي سلمي، على خلفية احتجاجات محدودة لعائلات مذبحة سجن (بوسليم)، الذي قتل فيه ما يقارب 1229سجينًا سياسيًّا وإسلاميًّا، وبإشراف من قائد مخابرات القذافي عبد الله السنوسي،[129]ومن ثمَّ توسعت تلك الاحتجاجات إثرَ اعتقال المحامي الذي انتدبته عائلات الضحايا

128ـ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 344.
129 ـ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص197.

وهو المحامي فتحي تربل، ولكن معَ تطور الأحداث وقيام قوات الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت الثورة السلمية إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال للحظة الأخيرة،وقد ساندت العديد من القبائل هذه المظاهرات، حيثُ يعدُّ انضمام بعض القبائل إلى الاحتجاجات والمظاهرات ذا أهميَّة كبيرة، ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى هذه المظاهرات قبيلة "ورفلة" وهي أكبر قبائل ليبيا،[130]كما انضمت مجموعة أخرى من القبائل الليبيَّة إلى الثورة ومنها قبيلة "ترهونة" و"الزاوية" و"الزنتان"و"العبيدات" وغيرها.[131]وبذلك انتقلت هذه الثورة إلى نموذج الحرب الشعبيَّة، ومن أهم مظاهر اقترابها من هذا النموذج توافر شرطين متلازمين، وهما:[132]

1- القاعدةالأمنيَّة: وهي تتمثل بمدينة بنغازي، التي تجمعت فيها قيادة الثورة، ومن ثمَّ جهازها السياسي ممثلا بالمجلس الوطني الانتقالي.

2- قوة مانعة: ممثلا بالمعسكر الدولي، أو القوة الدوليَّة الحامية، من خلال توافر معسكر دولي أو إقليمي مساند وحام لقاعدته الأمنيَّة، فعندما وصلت قوات ألقذافي إلى مشارف بنغازي، والتي كادت أن تجتاح المدينة، تصدت لها قوات الناتو استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973.[133]

ومن خلال التدخل الدولي والإقليمي وخصوصا الدور القطري، سواءٌبتقديم الدعم المادي أو العسكري، إضافة إلى حظر الطيران الليبي العسكري، أصبح هناك قوة عسكريَّة لقوات المعارضة الليبيَّة، وبدأت المعارك العسكريَّةبينَ قوات المعارضة للنظام وقوات كتائب القذافي، حتى وصلت قوات المعارضة في يوم 21/ آب/ 2011م، إلى العاصمة الليبيَّة طرابلس، وقد كان هناك أسباب عديدة حولت الثورة الليبيَّة السلميَّة إلى ثورة مسلحة، وهي:[134]

1- افتقار ليبيا للأحزاب والمؤسسات الأهلية والمجتمع المدني.
2- تكوينالنّظام؛والذي يعتمد أساسًا على الفرد، وبالتالي لا يوجد لدى الجيش عقيدة وطنيَّة من أجل الالتفاف حولها، واختلط الفهم عند الجيش بينَ حماية النّظام وحماية الوطن والدولة.

130- دينا شحادة ومريم وحيد، مجلة السياسيَّة الدوليَّة، مرجع سبق ذكره، ص 15.
131_عصام بدران، قبائل ليبيا عامل حسم المواجهة، انظر الرابط:
http://www.onIslam.net/Arabic/newsanalysis/newsreports/Islamic_world/128998
132 -أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 197- 198.
133- زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبيَّة، مجلة السياسة الدوليَّة - العدد 184، ابريل2011، المجلد 46، ص 73.
134- أحمد غنيم،مرجع سبق ذكره، ص 213-214.

3ـ تخطيط النّظاممنذ أحداث الثورة التونسيَّةوالمصريَّة، وإعداده سيناريوهات المواجهة وتحضيره لفكرة جرِّ الشعب للمواجهة المسلحة.
4ـ إمكانيَّة الحصول على السلاح بسهولة، وذلك من المعسكرات التي فرت منها قوات القذافي.
5 ـ ضعف المعارضة الليبيَّة ووجودها خارج ليبيا.

لقد أدت المواجهات العنيفة بينَ قوات النّظام الليبي، وقوى المعارضة إلى سقوط عشرات آلاف القتلى والجرحى، ونتيجة لذلك أدانت الدول الغربيَّة والعربيَّة والأمم المتحدة بشدة ما قام به القذافي تجاه المدنيين، وذلك لأنَّ القوة العسكريَّة لم تستخدم على هذا النحو تجاه المدنيين إلى ذلك الحين إلا في الثورة الليبيَّة فقط، ونتيجة للمجازر التي قام بها القذافي ضد شعبه، فقد أعلنت محكمة الجنايات الدوليَّة أنَّها أصدرت مذكرة اعتقال بحق القذافي وابنه سيف الإسلام القذافي.[135]

وفي يوم الخميس 20/ تشرين أول/ 2011م، تمَّ إلقاء القبض على معمر القذافي وابنه المعتصم في مدينة سرت، وتم تصفيتهما من قبل الثوار. وبعد مقتل القذافي بشهر تمَّ إلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي، ثاني أكبر أبناء العقيد، والذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال من قبل محكمة الجنايات الدوليَّة. وبعد ذلك تسلم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي. وقد نتج عن هذه الثورة مقتل أكثر من 50 ألف شخص، وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين.[136]

ومن أهم أسباب الثورة الليبيَّة ما يلي:
1ـ سوء الأحوال المعيشية لفئة كبيرة من قطاعات الشعب وخصوصًا في المنطقة الشرقيَّة.
2 ـ الكبت السياسي وقمع الحريات.
3ـ قوة البطش في الأجهزة الأمنيَّة تجاه المعارضين للنظام السياسي.
4ـ ظهور مبدأ وفكرة التوريث في ليبيا، وخاصة بعدَ السيطرة الفعلية لابن معمر القذافي سيف الإسلام على معظم الشؤون والأمور السياسيَّة، إضافة إلى سطوة أبناء ألقذافيوتبذّخهم بأموال الشعب الليبي.
5ـ اتساع الفجوة بينَ الشعب والنّظام.

135- لارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين، المحكمة الجنائية الدوليَّة تقرر إخضاع القذافي وأبنائه للتحقيق.أنظر الرابط:
http://wwwmasers.com/elbashayer/129870

136- www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/08/110830-libya/uprising/casualties.shtml

3-2 - 6 الثورةالسوريَّة:

هي الانتفاضة السوريَّة أو ثورة الأحرار السوريَّة، وهي ثورة شعبيَّة انطلقت يوم الثلاثاء 15/ 3/ 2011م، ضد القمع والفساد وكبت الحريات، والتي انطلقت متأثرة بموجات الاحتجاج العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م.

وقد انطلقت شرارة الثورة من محافظة درعا، والتي بدأت باعتقال طبيبتين من درعا كانتا تتحدثان على الهاتف الخاص بهما، ونتيجة لتنصت أجهزة الأمن على الاتصالات، عندما قالت إحداهن للأخرى مبروك سقوط مبارك، فأجابتها الطبيبة الأخرى :"عقبال عندنا"،[137]ولمجرد هذه الكلمات تمَّ اعتقال الطبيبتين وتم تعذيبهما وحلق شعر إحداهن، ونتيجة لغضب الأهالي وانتشار القصة في درعا، كتب مجموعة من الأطفال من درعا بعض العبارات على إحدى جدران مدرستهم " سقط الدكتاتور وبكرة دورك يا دكتور"، فتم القبض على الأطفال، واخضعوا للتحقيق والتعذيب الشديدين، حتى أن أفراد الأمن قاموا بقطع أصابعهم وتشويهها،[138] وعندما تمَّ إطلاق سراحهم؛ ورأى أهالي درعا ما حصل لأبنائهم غضبوا وذهبوا للاحتجاج إلى محافظ درعا "فيصل كلثوم"، فقام حراسه بإطلاق النار على تجمع الأهالي وقتلواأربعة منهم، ثمَّ قامت احتجاجات كبيرة في محافظة درعا، وعلى إثر هذه الاحتجاجات قامت قوات النّظام باقتحام المسجد العمري، وتمَّ إطلاق النار وقصف المسجد بالطائرات المروحية ونتج عنها مجزرة بحق الأهالي راح ضحيتها ما يقارب من مائة قتيل، بحسب المصادر الحقوقية، إلا أنَّ الحكومة السوريَّة أعلنت فقط عن مقتل عشرة أشخاص،[139] ومن ثمَّ بدأت الثورة تعم جميع محافظة درعا والأرياف السوريَّة وانضمت إليها سريعا محافظتي حمص وحماة، ومن ثمَّ انتشرت لتعم معظم أرجاء سوريا وخصوصًا مدينتي حلب ودمشق العاصمة.

وقد قاد هذه الثورة الشباب السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسيَّة واقتصاديَّةواجتماعيَّة ورفعوا شعار "حريَّةحريَّة"، ولكن قوات الأمن والمخابرات السوريَّةو"الشبيحة" واجهت المتظاهرين بالرصاص الحي؛ فتحول الشعار إلى "إسقاط النّظام". وبسبب آلة القمع والبطش التي اتبعها النّظام السوري في قمع الثورة، بدأت الانشقاقات في معظم أجهزة النّظام من قادة

137- أحمد غنيم/ مرجع سبق ذكره، ص282.
138- جميل مطر ومحاضرون: (بيروت: رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2011)، الطبعة الأولى، 2011. ص 196.
139 - عصام عبد الشافي، الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعوديَّة وسوريا، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 148، إبريل 2011، المجلد 46، ص 99.

عسكريين، ضباط وجنود، ووزراء.وكان على رأسهم رئيس الوزراء السوري الأسبق مراد محجوب، والذي أعلن انشقاقه عن النّظام في سابقة لم تحصل في الثورات العربيَّة الأخرى.

لقد أصبح هناك توجه عام من قبل المنشقين العسكريين عن النّظام، يقوم على الدفاع عن الشعب السوري، وقام على إثرها جزءٌ كبيرٌ من الجنود والضباط المنشقين بتشكيل جيش سمِّي بالجيش السوري الحر، للدفاع عن الشعب السوري ومحاولته إسقاط النّظام، ممَّا أعطى النّظام السوري المسوِّغ لإطلاق العنان لآلته العسكريَّة بحجة قمع الجماعات الإرهابية المسلحة. وقد اتبع النّظام منظومة إستراتيجيَة معينة لمواجهة الثورة بعدَ سقوط نظام مبارك في مصر تقوم على أربعة أسس، هي:[140]

1- التمترس بقوة وراء مقولة" المؤامرة على النّظام السوري"من قبل قوى إقليميَّة ودولية؛ بسبب أنَّ النّظام يقود دول الممانعة والمقاومة وخصوصًا ضد إسرائيل.
2- التهديد بتفكيك الدولة والصراع الطائفي، من خلال تخويف المجتمع أنَّه في حالة سقوط النّظام، قد تُجرُّ سوريا إلى فوضى وحرب طائفيَّة.

3- محاولة النّظام حصر الثورة في الريف والعمل على منعها من الامتداد إلى المدن الرئيسة.
4- انتهاج واعتماد الحل العسكري والخيار الأمني كخيار وحيد لتصفية الثورة، من خلال تسويغه لاستخدامه القوة العسكريَّة ومتعللا بوجود إرهابيين وتنظيم القاعدة.

ومن أهم الأسباب التي قادت الشعب السوري للثورة على النّظام ما يأتي:
1.سياسة التعذيب والقمع التي اتبعها النّظام.
2- التضييق على الحريات العامَّة وإطلاق يد الأجهزة الأمنيَّة.
3 ـ حالة القمع السياسي والاجتماعي ضد المناوئين للنظام.
4- تركز المال بيد طبقات وفئات اجتماعيَّة واقتصاديَّةمعينة مستندة إلى قربها من النّظام الحاكم.
5- غياب العدالة الاجتماعيَّة وزيادة نسبة الفقر والبطالة في المجتمع، وخصوصًا في الأرياف والتي انطلقت منها شرارة الثورة.
6- النجاح الذي حققته الثورة التونسيَّةوالمصريَّة وكسر حاجز الترهيب والخوف.

140 ـ أحمد غنيم/ مرجع سبق ذكره، ص287- 292.

وبالنظر إلى أهم المكونات الأساسيَّة للثورة السوريَّة والتي تميزت بأنَّها انطلقت من المناطق الأكثر تهميشًا في المجتمع، فقد تمكن شباب الثورة من تنظيم أنفسهم من خلال تأسيس التنسيقيات الشعبيَّة للثورة في شتى مناطق سوريا، والتي تؤدي دورًا مهمًا في تسيير الحركات الاحتجاجية للثورة. إضافةإلى القوى والشخصيات الوطنيَّة في المهجر، وخاصة بعدَ تأسيس المجلس الوطني السوري، أو من خلال قوى المعارضة التي تأسست خلال عقود من مقاومتها للنظام.
وفيما يخص دور الجيش السوري في هذه الثورة، فقد زج بالجيش في أحداث الثورة بشكل عنيف، حيث استطاع النّظام إدخال الجيش السوري في هذه الأحداث.

يرى الباحث أن الموقف الخارجي من الثورة السوريَّة، قد إنقسم إلى قسمين، حيث سارعت دول عديدة سواءٌعربيَّة أو إقليميَّة أو دوليَّة للتدخل في أحداث الثورة السوريَّة، سواءٌ لصالح النّظام كروسيا والصين وإيران والحكومة العراقية و حزب الله اللبناني،أو لصالح الثوّار كبعض دول الخليج وعلى وجه الخصوص دولة قطر، وتركيا وبعض الدول الأوروبيَّة والولايات المتحدة الأمريكية.

وما زالت الثورة السوريَّة مستمرة وآخذة في التمدد والتوسع، فقد عمت الثورة معظم أنحاء سوريا ولا زال القتال على أشده بينَالنّظام والمعارضين، حيثُسقط حتى نهاية عام 2012م، حسب تقرير الأمم المتحدة ما يقارب 60 ألف ضحية وعشرات الآلاف من الجرحى، وأن عدد اللاجئين السوريين بلغ حوالي مليون لاجئ سوري،[141] وعدد النازحين داخل الأراضي السورية بلغ حوالي 4 ملايين نازح سوري.[142]

وقد تميزت الثورات العربية عن غيرها من الثورات العالمية بعدة مميزات، منها:
1 ـ ان التغييرات التي حدثت لا يمكن القول بانها انقطعت مع الماضي قبل حدوث هذه الثوراتلا يمكن، وبالتالي لا يمكن وصفها بالثورات من ناحية أكاديمية.
2 ـ غياب عنصر القيادة في هذه الثورات، باستثناء الشباب المتحمسين والذين يبرزون قدرات قيادية عالية على التغيير وتوجيه المحتجين.
3ـ الانطلاقة المفاجئة والسريعة لحركة الثورة، والعفوية المطلقة لتحركات الشارع.

141- موقع الأمم المتحدة، أنظر الرابط: www.holshenews.com?page=details&newsid=7922&cat=1
142- المفوضية العليا للاجئين، أنظر الرابط:
http://www.inlightpress.com/index.php?option=com_content&view=article&id=39207:2013-04-05-12-04-09&catid=1:2011-07-04-12-12-08&Itemid=271

4ـ أنها ثورات شعبية وجماهيرية، فلم تكتسب أي لون ولم تسيطر عليها الشعارات البراقة المعهودة للأحزاب والنخب السياسية، ولذلك يمكن القول أنها افتقرت إلى النخب البرجوازية الثورية والتي تقود وتنظر لهذه الثورات.

5 ـ البطء في التغيير والتحول في السياسات والمؤسسات بعد انتهاء هذه الثورات في بعض الدول.

و يرى الباحث أنَّ العلاقات العربيَّة التركيَّة قد مرت بعدة مراحل: منها ما تميز بالتعاون والاتصال، ومنها ما تميز بالتوتر والتصعيد في العلاقات بينَ الطرفين، وذلك حسب ما كانت تقتضيه ظروف وأسباب ومصالح كلِّ مرحلة من مراحل هذه العلاقات.

وقد شهدت السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين أهم مرحلة من هذه المراحل لما تتميز به من حالة استقرار بينَ الطرفين العربي والتركي، وذلك بعدَ تولي حكومة حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وانتهاجها سياسيَّة جديد تجاه العالم العربي بعدَ عام 2002م.

ويرى الباحث كذلك أنَّ معظم الثورات العربيَّة التي انطلقت في نهاية عام 2010م، كانت في الغالب مشتركة من حيثُ الأسباب، سواءٌ حالة الاستبداد أو الفساد السياسي أو المالي ، وغياب مبدأ العمل بالدستور وانعدام الديمقراطيَّة، إضافة إلى ظهور مبدأ التوريث في الدول العربيَّة، وقد تميزت بعضُ هذه الثورات بالطابع السلمي، مثل: الثورة التونسيَّة والمصريَّة واليمنية، وبعضها انتهج القوة العسكريَّة في مواجهة الثورة السلمية كالثورة الليبيَّة والسوريَّة، كان من نتيجتها أن انحرف مسار الثورة السلمية إلى المواجهة المسلحة بينَ القوات العسكريَّة لهذه الأنظمة وبينَ الثوار المنتفضين من جهة أخرى.

الفصلُ الرابع: الموقف التركي من الثورات العربية والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: العواملُ المؤثرة في الموقفِ التركيِّ من الثورات العربيَّة.

4 - 1 - 1 المقدمة:

اختلفت المواقفُ التركيَّة من الثورات العربية بين ثورة وأخرى على نحو دفع ببعض الاتجاهاتِ للحديث عن " الميكافيلية التركيَّة" في التعامل معَ أحداث الثورات العربيَّة، فالمصالحَ التركيَّة أفضت إلى مواقفَ مختلفةٍ ومتعددةٍ، فالموقفُ التركيُّ كان داعمًا لحركة التغيير في مصر وتونس، بينما كان محايدًا في الثورة اليمنية، في حين كان هذا الموقف من الثورة الليبيَّة والسوريَّة متغيرًا، حيثُ كان في البداية داعمًا للأنظمة الحاكمة، ولكن بعدَ تغير موازين القوى في هذه الثورات لصالح المعارضة تغيَّر الموقف ليكون دافعًا لها.

ومعَ ذلك فإنَّ استقراءَ طبيعة الموقف التركي تجاه الثورات العربيَّة يمكن أن يستندَ على أساس فرضيتين، أولها، أنَّ أحداث الثورات في المنطقة العربيَّة تبين أنَّه لا مفر من التغيير، وهذا الأمر دفع تركيا إلى التكيُّف معَ هذا التغيير وليست مواجهته أو مقاومته، وثانيهما، أنَّ الانسجام والتوافقَ التركي معَ هذه الثورات من شأنه أن يقويَ ويزيدَ من مصالح تركيا ومكاسبها في المنطقة العربيَّة على مستوى الأصعدة كافة، سواءٌ السياسيَّة أو الاقتصاديَّة أو الأمنيَّة أو الإقليميَّة. و على هذا النحو يمكن رصد أبرز العوامل التي أسهمت في تحديد تركيا لمواقفها من الثورات العربيَّة، على النحو الآتي:

4 - 1 - 2 العاملُ السياسيُّ الإقليمي

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002م، سعت تركيا لإنهاء انفصالها عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجيَّة التركيَّة في إطار عام وشامل في تكثيف وتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتحسين علاقاتها على مستوى الصعد السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة والإقليميَّة كافة معَ الدول العربيَّة. ونتيجة لذلك وضعت تركيا هدفا واضحًا لإستراتيجيتها تمثل في الإصرار على قيادة الفعل السياسي الإقليمي عن طريق تكوين وبناء المصالح الإقليميَّة وتحقيق وجود دولي.

و بدأت تركيا بالبحث عن مكانها ودورها السياسي الإقليمي بالرغم ممَّا واجهته من معوقات أهمها المشكلات العرقيَّة والدينية والقوميَّة والخلل الاقتصادي وضعف الهُويَّة السياسيَّة، إلا أنَّها أدركت حجم كل مشكلة وبدأت تحارب على كل الجبهات لحل الأزمات بطريقة تحقق لها الدور السياسي الإقليمي الذي تبحث عنه.[143] ولذلك انتهجت تركيا بدلا من سياسة" أحادية المنفذ" سياسة" تعدد المنافذ"، وذلك بعدَ المرور بعدة تجارب كانت نتيجتها أن الغرب والولايات المتحدة تعامل تركيا من منطلق مصالحها الذاتيَّة وليس استنادا على مبدأ الالتزام. فمن هنا جاءت أزمة الثقة التي نمت بينَ تركيا والغرب، والوصول التركي إلى حقيقة أن المصالح القوميَّة للدول الغربيَّة والولايات المتحدة هي التي تحكم التصرف الدولي لهذه الأطراف وهو ما شكل السبب الرئيس لعودة تركيا إلى الجنوب وإبداء الرغبة والنية نحو إعادة تمتين علاقاتها ليس معَ الدول العربيَّة فقط، وإنَّما معَ العالم الإسلامي كذلك.[144]

لقد سعت تركيا من خلال دعمها للثورات العربيَّة لخلق دور سياسي إقليمي لها مقابل تضاؤل فرصها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها تعمل على إيجاد بديل يضمن لها دورًا محوريًّا في المنطقة العربيَّة وفي الشرق الأوسط عمومًا، ويعزز مكانتها في المنطقة العربيَّة في ظل التراجع الملحوظ للدور العربي، حيثُ يعتبر هذا الحراك السياسي التركي النشط بمثابة رسالة إلى الأوروبيين بأنَّ تركيا لديها بدائل أخرى، وأنَّ الاستقرار الذي تنشده أوروبا في المنطقة العربيَّة غير ممكن من دون التدخل والمساعدة التركيَّة، خاصة معَ تنامي دور الحركات الإسلاميَّة وتصاعد وتيرة الثورات العربيَّة.[145]

إنَّ الثورات العربيَّة التي أطاحت بأنظمة الحكم في المنطقة العربيَّة، والتي اعتبرها وزيرُ خارجيَّة تركيا أحمد داود أغلو بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنَّه حدثٌ عفويٌ وضروريٌّ جاء متأخرًا،حيثُ كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات أو التسعينيات من القرن الماضي و أن ما يجري في المنطقة العربيَّة هو "مسار طبيعي للأمور"، وإنَّ التغيرات التي تشهدها دول المنطقة ناتجة عن ضرورة اجتماعيَّة، ولا يمكن لأحد أن يقف أمام رياح التغيير هذه.[146]

---

143 ـ سيار الجميل، (بيروت: الخيارات الفكرية والسياسيَّة لدى العرب والأتراك، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى1995)، ص 246 - 248.

144ـ كامل المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجيَّة التركيَّة، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 44، إبريل 1976م، ص 144 - 149.

145ـ خالد سعيد التميمي، التحرك التركي في زمن " الربيع العربي": الدوافع والدلالات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، ص 2.

146 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنظر الرابط:

http://Acpss.ahramdigital.org.en/news.aspx?serial=86

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيًّا لصياغة مبادئ السياسة الخارجيَّة التركيَّة في تعاطيها معَ هذه الثورات، حيثُ تجسدت هذه السياسة في:[147]

1- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والحريَّة والديمقراطيَّة.

2- ضرورة أن يكون التغيير ذا طابع سلمي.

3- ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار الدول الحاصل فيها الثورات.

4 ـ رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربيَّة؛ من أجل تجنب تكرار مأساة العراق وأفغانستان وخوفا من تعرض البلاد العربيَّة لخطر الاحتلال والتقسيم.

5 ـ تقديم العون والدعم للتغيرات والتحولات الداخليَّة وذلك وَفقا للظروف الداخليَّة في كلِّ دولة.

وبالرغم من التخوف التركي من أن تؤديَ الثورات العربيَّة إلى تراجع في علاقاتها معَ الدول العربيَّة، إلا أنَّ استرجاع الخبرة التركيَّة بعدَ انهيار الاتحاد السوفييتي بما مثله من مخاطر تراجع أهميَّة تركيا الإستراتيجية في التحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على العمل في دول وسط آسيا، وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذجًا لدى دول العالم الإسلامي في النجاح الاقتصادي الكبير؛ كل ذلك دفع إلى ضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيا لاستغلال الفرص التي يمكن أن تشكلها الثورات العربيَّة، وخصوصًا بعدَ أن أكدت هذه الثورات أهميَّة" الدور" و "النموذج" التركي بالنسبة لدول المنطقة.

وتستند الحكومة التركيَّة في توجهها نحو المنطقة العربيَّة، رغبة الدول العربيَّة التي نجحت فيها الثورات الاستفادة من الصورة الإيجابية لدى شريحة كبيرة من العرب، والتي ترى في تركيا نموذجًا يمكن الاقتداء به، سواءٌ من الناحية السياسيَّة أو الاقتصاديَّة.

وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم تاكين، عندما أكد أنَّ التغيرات في منطقة الشرق الأوسط ستعزز موقع تركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطيَّة، وقد عبر أيضًا عن قناعته بأنَّ تركيا لا يجبُ عليها أن تتخوف أو تقلق من التغيّرات الدراماتيكية التي شاهدتها المنطقة، وذلك لأنَّ تركيا تدرك أنَّ الشعوب العربيَّة تتقدم على حكامها من ناحيةٍ النظرة الإيجابيَّة للدور التركي في المنطقة.[148]

147- محمد زاهد جول، تركيا وإيران والربيع العربي، مجلة الديمقراطيَّة، السنة الثانية عشرة، العدد 46، إبريل 2012، ص 119.

148محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره. -

وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهاتٌ عريضة من الأدبيات التركيَّة بأنَّ الثورات العربيَّة من شأنها أن تسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية" العثمانيَّة الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بدرجة أكبرَ وأعمقَ معَ الدول العربيَّة التي كانت خاضعة لنفوذ وسيطرة الإمبراطوريَّة العثمانيَّة. فقد تساءل وزير خارجيَّة تركيا أحمد داود أوغلوا في حوار معَ صحيفة" واشنطن بوست" الأمريكية بتاريخ 12/5/ 2011م، " لماذا يحقُّ لبريطانيا أن تتزعم مستعمراتها السابقة في إطار منظمة " الكومنولث" ولا يحق لتركيا التطلع إلى تزعم الدول التي كانت في السابق جزءًا من الدولة العثمانيَّة؟".[149]

أصبحت تركيا تتطلع من خلال إحساسها بفائض القوة لديها،حيث تعتبر تركيا الدولة السادسة عشر عالميا من حيث القوة الاقتصادية، حيث يبلغ الناتج القومي التركي ما يقارب 280مليار دولار، وهذا جعلها تتطلع لأن تكون دولة مركزية في المنطقة وليس دولة طرف، وذلك من خلال سعيها إلى فتح أسواق جديدة في المنطقةالعربية، ورغبتها في العودة إلى أمجاد الدولة العثمانيَّة واستعادة دورها في المنطقة العربيَّة والإسلاميَّة.[150] ورغم عدم وجود تفكير ناضج حول مسألة الأُمم العثمانيَّة القديمة، إلا أنَّ احتمال مناقشة هذه القضيَّة من خلال توحيد المنطقة، بات محتملا وذلك في ظلِّ الثورات العربيَّة الحاصلة، وترى هذه الآراء أنَّ "العثمانيَّة الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعدَ الثورات العربيَّة على ركيزتين أساسيتين، هما:

1- أنَّ تركيا لا ترغب أو تسعى للاستفادة أو استغلال أحداث الثورات العربيَّة لمحاولة تحقيق دور من أدوار السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسيَّة الجديدة، وذلك لأنَّ تركيا دولة مسلمة لا تحتل ولا تفرض نظامها على أيِّ دولة، ولكن المقصودَ هنا هو القيادة السياسيَّة للمنطقة التي هيمنت وسيطرت عليها إسرائيل والقواعد الأمريكية، حيثُ تسعى تركيا إلى تعزيز ودعم عمليَّة التحول الديمقراطي في الدول العربيَّة والمساهمة في بناء السلام والأمن المبنيين على التحركات النشطة داخل هذه المناطق.[151] وفي هذا الإطار شهدت المنطقة زيادة ملحوظة في عقد الندوات العلميَّة والمؤتمرات الصحفيَّة واللقاءات المشتركة بينَ الباحثين العرب والأتراك حول طرق الاستفادة من التجرِبة والخبرة التركيَّة في عمليَّة التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة.

149- محمد نور الدين، (بيروت: الدور التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، أوراق عربيَّة 14، شؤون سياسيَّة 5، الطبعة الأولى، 2012)، ص 22.
150 - المصدر السابق، ص 27.
151 - بولنت أراس ومحاضرون، الدور التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2- تركيز السياسة الخارجيَّة التركيَّة على استخدام الدبلوماسيَّة، من أجل تكثيف وتعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليميَّة كبرى.

وعلى الرغم من أنَّ التحولات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثيرُ من التداعيات على القدرة التركيَّة في تطبيق إستراتيجيتها معَ الدول المحيطة بتركيا، من أجل أن تخرج من بلد طرف، إلى أن تكون بلدًا مركزًا، بمعنى أن تكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وبالتالي تتحول إلى نقطة جذب، إلا أنَّ هناك من يرى أنَّه من المرجح أن تزداد أهميَّة الدور التركي في المنطقة إذا ما تمَّ الاتفاق على تعزيز العلاقات معَ النّظام المصري الجديد، وطرح تركيا باعتبارها نموذجًا ملهمًا يمكن لدول الثورات العربيَّة الاستفادة منه في هذه المرحلة، وذلك لأنَّ نظام الحكم القوي الديمقراطي فيها ذو طبيعة إسلامية ممَّا يجعلها نموذجًا للحكومات الجديدة التي تسيطر عليها الحركات الإسلامية في هذه البلدان. فقد دعا أردوغان مصر إلى العمل على خلق كيان عسكري اقتصادي في منطقة البحر المتوسط.[152]

و في هذا الإطار سعت تركيا إلى تبني تصور للتعامل معَ الثورات العربيَّة على ثلاثة مستويات، هي:

1- استغلال الأحداث في المنطقة العربيَّة لتقوية وتوثيق علاقاتها الدوليَّة: وذلك عن طريق إعادة تأكيد محورية الدور التركي في المنطقة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عن طريق إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستفيدة من نفوذها السياسي وتشعب علاقاتها الاقتصاديَّة معَ دول المنطقة. وقد تجلى ذلك في إطار التقارب التركي الأمريكي، من خلال التطابق الكامل في المواقف بينَ أنقرة والغرب والولايات المتحدة، في التنسيق المشترك حيال التعامل معَ الملف الليبي و الملف السوري،[153] كذلك إزاء طرق استيعاب التيارات والأحزاب الإسلاميَّة التي ظهرت في المشهد السياسي العربي.

2- دعم العلاقات معَ أنظمة الحكم التي جاءت بعدَ الثورات العربيَّة: فقد سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر أو عدم الثقة التي كانت سائدة في علاقة تركيا معَالنّظام المصري القديم، وذلك عن طريق

152 - خالد أبو الحسن، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص49.
153 - سيار الجميل ومحاضرون،(بيروت: الحوار العربي التركي بينَ الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى 2012)، ص 233.

تأييد ودعم المتظاهرين المصريين من جهة، ومن الجهة الأخرى، دأبت تركيا على تدعيم علاقاتها على مختلف المستويات السياسيَّة و الاقتصاديَّةمعَالنّظام المصري الجديد بعدَ الثورة المصريَّة، وصولا إلى التعاون العسكري والأمني.

إنَّ هناك رؤية تركية بأنَّ التقارب المصري التركي سيكون من شأنه أن يشكل ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة، من خلال إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليميَّة، وأن لا تبقى إسرائيل متفردة في المنطقة، وهذا ما عبر عنه وزيرُ الخارجيَّة التركي من خلال الدعوة إلى تشكيل" التحالف الديمقراطي". والذي من شأنه أن يعيدَ الرشدَ للسياسة الإسرائيلية المنفلتة والمتطرفة، بحيث تجد إسرائيل نفسها في منطقة عربيَّة مغايره ورافضة لسياستها، هذا من جهة، أمَّا من الجهة الأخرى، فإنَّه سيفرض على إسرائيل عزلة إقليميَّة في وقت تواجه فيه إسرائيل مخاطر نزع شرعيتها على الصعيد الدولي.[154]

فقد تجلى الموقف السياسي الإقليمي لتركيا من موقفها من قضيَّة حصار قطاع غزة، حيثُ اكتسبت تركيا سمعة كبيرة وشعبية ضخمة؛ نتيجة لموقفها القوي من هذه القضيَّة وخاصة بعدَ ما آلت إليه هذه المشكلة من قيام إسرائيل من قتل تسعة أتراك في عرض البحر المتوسط، بعدَ هجوم البحريَّة الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركيَّة. [155]

وقد برز التنسيق التركي المصري إزاء قضيَّة حصار قطاع غزة تحديدًا لم يتجاوز الدور المصري، وقد اعترفت تركيا بذلك عندما صرح أحمد داود أوغلوا "إن الدور التركي يمكن أن يكون مساعدا أو مكملا، لكنَّه لن يحل محل الدور المصري"[156]. وهذا ما تجلى بعدَ قيام إسرائيل بقصف قطاع غزة بتاريخ 14/ 11 / 2012م، وما نتج عنه من تنسيق بينَ تركيا ومصر في محاولة منهما لتهدئة الوضع. وتتوجه تركيا إلى عقد اتفاقيَّات إستراتيجية خاصة معَ مصر، وهو ما عبر عنه أردوغان إبان زيارته لمصر بقوله " إن هناك قوى سياسيَّة سوف تدفع إلى هذه الشراكة في الفترة القادمة".[157]

154- مصطفى عبد العزيز مرسي، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربيا وإقليميا، مجلة شؤون عربيَّة، العدد 145، ربيع 2011، ص 28.
155 ـ ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة،مرجع سبق ذكره ، ص36.
156-خالد سعيد التميمي، التحرك التركي في زمن " الربيع العربي": الدوافع والدلالات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، ص 4.
157-خالد سعيد التميمي، التحرك التركي في زمن " الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أمَّا فيما يتعلق بالملف الليبي، فقد كان لتخلي تركيا عن نظام القذافي، بعدَ أن كانت علاقاتها متطورة معَ ليبيا، إضافة إلى الاستثمارات التركيَّة التي تجاوزت 30 مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات. فقد نشطت تركيا دبلوماسيتها، سواءٌ في دعم المعارضة الليبيَّة ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي، أو في مرحلة ما بعدَ سقوط نظام القذافي، من أجل ضمان مصالحها في ليبيا، وهذا ما تبين بعدَ زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى ليبيا برفقة 8 وزراء وما يقارب من 280 من رجال الأعمال الأتراك من أجل أن يكون لتركيا نصيبٌ في إعادة أعمار ليبيا بعدَ الثورة.

أمَّا فيما يتعلق بسوريا، فقد تخلت تركيا عن دعم نظام بشار الأسد في سوريا بالرغم من العلاقات الشخصية الوثيقة التي تربط أردوغان بالرئيس السوري، رغم تشعب العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة معَ الحكومة السوريَّة، وذلك بعدما أيقنت أنَّ الرئيس السوري بشار الأسد لن يعمل على إجراء إصلاحات جذريَّة تنقذ نظامه، استجابة لتطلعات الشعب السوري الذي بدا أكثر تصميمًا وقناعة أنَّه سيدفع كلفة هذا التحول، ممَّا دفع بتركيا إلى العمل على تقوية وتوثيق علاقاتها معَ المجلس الوطني السوري ودعم الجيش السوري الحر.[158]

3 ـ تدعيم علاقات تركيا معَ الحركات والتيارات الإسلاميَّة الناشئة في المنطقة العربيَّة، فقد اتضح من التحركات التركيَّة في المنطقة العربيَّة خلال مرحلة ما بعدَ الثورات أنَّ هناك توجهًا تركيًّا لدعم الحركات الإسلاميَّة التي ظهرت ونشطت على الساحة السياسيَّة بعدَ الثورات العربيَّة، و صعودها للسلطة في الدول التي نجحت فيها الثورات.

لقد شجعت تركيا هذه الحركات على العمل السياسي ضمن إطار ممنهج يتسم نسبيا بالبرجماتية والواقعية والاعتدال في مواجهة الأوضاع الداخليَّة في بلدانهم، وكذلك فيما يتعلق بقدرة الهُويَّة الإسلاميَّة على التكيف وتقدير القيم الأساسيَّة في المجتمع من حريَّة وحكم القانون والإصلاح والشفافية الموجودة في التجرِبة التركيَّة.[159]

158- ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، خريف 2012، العدد 92، ص 39. ـ

159 ـ علي حسين باكير، إستراتيجيات التعامل معَ الثورات العربيَّة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 60، ص93.

وترى تركيا في هذه الأحداث فرصة لتفعيل دورها الريادي في المنطقة بما يتوافق معَ سياسة حزب العدالة والتنمية، و وفق برنامجه ورؤيته للوضع الذي يجب أن تكون عليه تركيا إقليميًّا ودوليًّا.

وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في العديد من الدول العربيَّة التي نجحت فيها الثورات من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء الأحزاب والتيارات الإسلاميَّة لزيارة تركيا وذلك من أجل رؤية إلى أيِّ مدى نجحت تجربة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلاميَّة في الحكم.[160]

وبرزت إستراتيجية تركيا في دعم تجرِبة مشاركة الحركات الإسلاميَّة في العمل السياسي في المنطقة العربيَّة، من خلال حديث أردوغان خلال زيارته لكل من تونس ومصر عن العلمانية التركيَّة، حيثُ أشار أنَّ العلمانية لا تتناقض أو تختلف معَ الهُويَّة الإسلاميَّة.[161]

وخلاصة القول، أنَّ العامل السياسي لطبيعة الدور التركي في المنطقة العربيَّة بقيت تحكمه الأنماط المتغيرة للسياسة الخارجيَّة التركيَّة تجاه الثورات العربيَّة، وذلك وفقا لطبيعة وخصوصيَّة كلِّ ثورة، وفي هذا الإطار بدأ واضحًا مدى ضعف الموقف التركي تجاه الثورة اليمنية، فقد اقترنت التوجهات التركيَّة بالحرص التركي على إستراتيجية العلاقات السياسيَّة والاقتصاديَّة معَ دول مجلس التعاون الخليجي، ممَّا جعل الموقف التركي حيال الملف اليمني يقوم على إنهاء الأزمة الداخليَّة في اليمن، كذلك إنهاء الانقسامات الاجتماعيَّة عن طريق السبل السلميَّة، بالإضافة إلى رفض التدخلات الخارجيَّة، وخصوصًا الإيرانيَّة منها.

- 1 - 3 العاملُ الاقتصادي.

أصبح العاملُ الاقتصاديُّ بالنسبة لتركيا يمثل جزءًا مهمًا في طبيعة قرارات السياسة الخارجيَّة التركيَّة، وقد انتهجت تركيا نفس نهج الدول الكبرى في العمل على تطوير اقتصادها وخصوصًا الجانب الصناعي الذي يعتمد على الطاقة، ووجدت تركيا نفسها مضطرة إلى أن تحتكم إلى هذا الواقع في نهجها السياسي، فاهتمت بشكل أساسي بهذه المادة من حيثُ إنَّتاجها والوصول إليها.

160 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 4.
161- المرجع السابق. ص 4.

حيثُ تستورد تركيا حوالي 60% من احتياجاتها النفطيَّة من العالم العربي، ولذلك فهي مضطرة إلى الاقتراب من العالم العربي للإفادة من القدرة الاقتصاديَّة العربيَّة.[162] وتعي تركيا أنَّ الاستقرار والمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط ذو أهميَّة اقتصاديَّة لتركيا، كما أنَّه يخلق أمامها بيئة صالحة للتعاون الاقتصادي معَ العالم العربي.[163]

فهناك العديد من الموضوعات الاقتصاديَّة المشتركة معَ المنطقة العربيَّة، مثل: الاستثمارات، وأنشطة شركات الإنشاء والمقاولات التركية في البلدان العربيَّة، وكذلك الحدود والأمن والمياه، وحركة السلع ورأس المال.

وتسعى تركيا إلى أن يبقى العالم العربي بالنسبة لها سوقا اقتصاديًّا وعاملا مساعدًا في عمليَّة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.[164] ولذلك ترفض تركيا أن يكون هناك تعارضٌ بينَ توجهها الأوروبي وبينَ طموحها في بناء علاقات اقتصاديَّة قوية معَ العالم العربي، بل تؤكد أنَّ ذلك من مصلحة الطرفين العربي والتركي، فباتصالها بالغرب يمكن اقتناء تقنية صناعيَّة متطورة يمكن أن يستفيد منها الجانب العربي أيضًا.[165]

وبالرغم من كلِّ ذلك فلا زال الجانب العربي غيرَ مطمئن للتوجه السياسي التركي، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي معَ الجانب العربي، حيثُ يرى إنَّ تركيا تنطلق في كلِّ عملها الاقتصادي من مصلحة قومية منعزلة عن فكرة التكامل والتعاون.

ومن أهم المشكلات الاقتصاديَّة بينَ تركيا والعالم العربي، مشكلة المياه حيثُ تؤمن تركيا بأنَّها تملك حق الأولوية في الإفادة الاقتصاديَّة من المياه وذلك في ظل محدودية الموارد وازدياد الحاجة لها. حيثُ تسعى تركيا إلى استغلال ورقة المياه لتتمكن من أخذ دور إقليمي قائد في المنطقة.[166]

162- Temel Iskif, Turkey: A new factor in the field of energy politics,perceptionsvol. No. 1 March - may1996 , pp. 58 - 61

163 - عمر الحضرمي،(عمان: العلاقات العربيَّة التركيَّة - تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، ص 286.

164 - علي الدين هلال وآخرون،(بيروت: العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، 1988)، ص 211 - 224.

165 - عمر الحضرمي، مرجع ذكره، ص299.

166 - هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، هموم الأمن القومي العربي معَ جواره، مجلة شؤون عربيَّة، العدد 77، آذار 1994، ص 30 - 31.

وتتخوف تركيا من التداعيات الاقتصاديَّة للثورات العربيَّة، فقد عانت تركيا معَ بداية الثورات العربيَّة من خسائر اقتصاديَّة، تمثلت في تراجع صادراتها خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2011م بنسب مختلفة، فقد تراجعت بنسبة 20% معَ مصر واليمن، ومع ليبيا بنسبة 43%، ومع سوريا بنسبة 5%.

كذلك فيما يتعلق بالاتفاقيَّات التجارة الحرة التي أبرمتها معَ عدد من الدول العربيَّة، فقد تأثرت سلبًا الاتفاقيَّات الموقعة معَ كلٍّ من ليبيا ومصر، إضافة إلى الاتفاقيَّة الموقعة بينَ تركيا وكلٍّ من سوريا والأردن ولبنان، والتي نصت على إقامة منطقة اتحاد جمركي،[167] فقد علقت هذه الاتفاقيَّة بسبب الموقف التركي الداعم للمعارضة السوريَّة.

كذلك فقد تخوفت تركيا من ارتفاع أسعار النفط العالميَّة بسبب أحداث الثورات العربيَّة وخصوصًا في ليبيا، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري التركي، وخصوصًا أن تركيا تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها النفطيَّة من الخارج. وتكشف المقارنة بينَ حجم الصادرات والواردات التركيَّة عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجيَّة من 5.5 مليار دولار في إبريل 2010م، إلى 9 مليار دولار في إبريل 2011م[168]

وبالرغم من الحرص التركي في التعامل معَ الثورات العربيَّة، إلا أنَّه كان من الواضح أن موقفها من الثورة المصريَّة قد أسهم في تعطيل توقيع اتفاقيَّة التجارة الحرة معَ دول الخليج العربي، فقد طالبت دول الخليج تأجيل توقيع الاتفاقيَّة دون إبداء أية أسباب، حيثُ إنَّه كان من المقرر توقيع هذه الاتفاقيَّة في كانون الأول من عام 2011م.[169]

لقد تراجع إجمالي الصادرات التركيَّة بنسبة 13%، نتيجة الثورات التي شاهدتها الدول العربيَّة وهي تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن، فقد كانت إجمالي واردات كل من مصر وسوريا وتونس وليبيا واليمن حوالي 6.48% من حجم الصادرات الخارجيَّة التركيَّة في عام 2010م،

---

167 ـ محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

168 - Foreign trade statistics April 2011"prime ministry republic of turkey" Turkish, Statistical Institute
Turkish exports hit new peak in ؛web site: http// www. Turk stat. Gov. TR / prehaber bultenleri?id8516
2011/1/ 4،Hurriyet daily news، first quarter

169 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ووفقا لإحصاءات مجلس المصدرين الأتراك، قد قامت تركيا بتصدير منتجات إلى ليبيا بقيمة ملياري دولار أمريكي، وإلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار أمريكي، وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار أمريكي، وإلى تونس بقيمة 751مليون دولار أمريكي، أمَّا إلى اليمن فقد وصلت قيمة الصادرات التركيَّة إليها حوالي 338 مليون دولار أمريكي. ومن هنا نرى أنَّ قيمة الصادرات التركيَّة إلى الدول العربيَّة الخمس قد تراجع من 7مليار و272مليون دولار أمريكي، إلى 6 مليار و323مليون دولار أمريكي.

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى البلدان التي نجحت فيها الثورات وهي مصر وتونس وليبيا، وذلك برفقة وفد وزاري يتكون من 8 وزراء، إضافة إلى ما يقارب من 280 من رجال الأعمال الأتراك الأهميَّة الاقتصاديَّة لعلاقات تركيا معَ هذه الدول، حيثُ أكد أردوغان على حرص واستعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار هذه الدول، وإمدادها بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء.[170]

وخلاصة القول، أنَّ الموقف التركي من الثورات العربيَّة قد تأثر بالمصالح الاقتصاديَّة التركيَّة في المنطقة العربيَّة، والتي شهدت تطورات مهمة بفعل تخطيط تركيا في " البحث عن أسواق جديدة" في المنطقة العربيَّة وازدهار سياسات التصدير بديلا عن أية" برامج إيديولوجية"، وذلك ضمن ما أطلق عليه السياسات التجارية الجديدة لتركيا.

4 - 1 - 4 العاملُ الأمني .

لقد قامت أغلب السياسات في المنطقة على أساس أمني، بالرغم ممَّا افرد من مساحات واسعة للعوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، إلا أنَّ هذه أيضًا اعتمدت في تحقيق ذاتها على قدرات القوة والاستطاعة؛ لذلك أدى العامل الأمني دورًا أساسيًّا في تشكيل معالم السياسة الخارجيَّة التركيَّة قبلَ وصول حزب العدالة والتنمية. ولكن معَ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، صاغ ساسة الحزب والحكومة مفهوم مغاير للأمن القومي التركي مؤداه أنَّ الجوار الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون مصدرَ تهديد للأمن القومي التركي، وإنَّما قد يكون مصدر

170 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 6.

استقرار إذا تعاون الطرفان، وبالتالي سينجم عن التعاون المشترك معَ دول الجوار سبلٌ جديدة للتعامل معَ معظم التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن القومي والاستقرار التركي. [171]

وعليه فقد أدى العامل الأمني دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركيَّة حيال الثورات العربيَّة، فقد أيقنت تركيا أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات العربيَّة قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، وقد ينتج عنه زيادة في التكلفة الأمنيَّة لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.

لقد استدركت تركيا هذه القناعة من حرب العراق في عام 1990- 1991م، فبالإضافة إلى الخسائر الاقتصاديَّة الضخمة نتيجة إغلاق العراق لخط أنابيب النفط المتوجهة إلى ميناء جيهان التركي، زادت التداعيات والتخوفات الأمنيَّة المنبثقة عن الفتن المذهبيَّة والعرقية التي رافقت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م. و التي قضت مضاجع الأتراك وما زالت، بسبب تشكل إقليم كردستان في شمالي العراق برئاسة مسعود برزاني، كذلك زيادة وتيرة هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقا من شمالي العراق، إضافة إلى تزايد الدور الإيراني في العراق وسوريا ولبنان،[172] وهو ما ضاعف التحديات الأمنيَّة بالنسبة لتركيا.

كما أن " النموذج التعاوني" الذي نادت به تركيا للتعامل معَ المشكلات الأمنيَّة والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد صالحاً، بسبب توتر وتضرر العلاقات التركيَّة السوريَّة بسبب موقفها المؤيد للثورة السوريَّة، إضافة إلى ما شاهدته العلاقات التركيَّة الإسرائيلية من توتر بسبب أزمة أسطول الحريَّة. وكذلك تضرر العلاقات التركيَّة الإيرانيَّة بسبب موافقة تركيا على طلب الولايات المتحدة الأمريكية نشر منظومة الدرع الصاروخي على أراضيها حيثُ أعتبر الكثير من المراقبين الأتراك أن هذه الخطوة سوف تشكل بادرة عدائية حيال إيران.[173] خاصة إذا ما أضيف إلى ذلك التنافس والصراع بينَ تركيا وإيران للتأثير على مجريات الأحداث على الأرض السوريَّة، حيثُ تدعم إيران النّظام السوري الحاكم، بينما تدعم تركيا المعارضة سواءٌ في شقها السياسي أو العسكري" الجيش السوري الحر".

171 ـ عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 244.
172 ـ محمد زاهد جول، تركيا وإيران والربيع العربي، مجلة الديمقراطيَّة،مرجع سبق ذكره، ص 115.
173 ـأحمد يوسف أحمد، (بيروت: حال الأمة العربيَّة 2011 ـ 2012، معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، 2012)، ص 73.

ومن هذا المنطلق أظهرت الثورات العربيَّة، إن المحدد الأمني ما زال يشكل عنصرًا رئيسًا في صنع السياسة الخارجيَّة التركيَّة، ممَّا نتج عنه مواقف تركية متباينة تجاه هذه الثورات ، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها بها حدود تمتد حوالي 900كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار الأوضاع في سوريا بالتخوف التركي من تبعات الأزمة السوريَّة بملفاتها السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، حيثُ تتخوف تركيا من تحول الأزمة إلى حدودها الجنوبية؛ إذا ما خرج الوضع الأمني عن قدرة تركيا في السيطرة عليه، وخصوصًا إذا أصبح هناك انهيار أو فراغ سياسي في سوريا، والذي من شأنه إتاحة المجال أمام العديد من الاحتمالات التي تتخوف منها تركيا وتعتبرها خطيرة بالنسبة لأمنها واستقرارها. و منها مثلا اتجاه أكراد سوريا إلى إعلان قيام دولتهم في شمال سوريا، أو قيام العلويين بإعلان قيام دولتهم أيضًا في المناطق الشماليَّة والساحلية.[174] و يكمن التخوف التركي من أن ينهج أكراد وعلويي تركيا نهج نظرائهم السوريين في المطالبة بإقامة دولتهم أيضًا في تركيا، أو على الأقل أن تكون أراضي الدولة الكردية أو العلوية في سوريا ملاذا آمنا لحزب العمال الكردستاني.[175]

كما تتخوف تركيا من تطور الأحداث إلى احتماليَّة المواجهة العسكريَّة بينَ القوى الغربيَّة وسوريا كما حدث في ليبيا. ولذلك أثارت بعض التحليلات عن وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السوريَّة رغم "نفي الحكومة التركيَّة لهذه الأنباء"،[176] وذلك من أجل الحد من امتداد التأثيرات السلبيَّة؛ سواءٌ لوجود الأكراد أو بسبب تدفق اللاجئين السوريين والمخاطر التي يتعرضون لها أثناء عبورهم للحدود السوريَّة التركيَّة.

وفيما يتعلق بالثورة اليمنية، فقد برز العامل الأمني في تشكيل السلوك التركي، جراء التخوف التركي من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي بحكم وجود الحوثيين الشيعة في اليمن، وبالتالي يكون له امتدادات إقليميَّة، وخصوصًا معَ اشتداد المواجهة الإعلاميَّة والسياسيَّة والدبلوماسيَّة بينَ العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر.

174 ـصافيناز محمد أحمد، عابر للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السوريَّة على دول الجوار، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 190، أكتوبر 2012 ، ص 84.
175 - المرجع السابق، ص 84.
176 - عبر التدخل في الأراضي السوريَّة: تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، الأهرام، 31مايو 2011.

وبالرغم من أنَّ تركيا أظهرت الكثير في أدبيَّات سياساتها الخارجيَّة وتصريحات كبار مسئوليها رفضها لإستراتيجية قيام محاور وتحالفات طائفية في المنطقة، إلا أنَّ العامل الأمني وقف وراء الحركة الدبلوماسيَّة والسياسيَّة التركيَّة النشطة تجاه مصر بعدَ نجاح الثورة فيها ودعوتها من أجل تأسيس ما سمي "محور- ديمقراطيَّة" وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسيَّة والأمنيَّة التي تحيط بالمنطقة.[177]

4 - 1 - 5 العامل الديمغرافي:

لا يمكن تناول الموقف التركي من الثورات العربيَّة بمعزل عن العامل الديمغرافي وما خلفه هذا العامل من قضايا تعاونيَّة أو خلافية مثل مناطق (لواء الاسكندرون، الموصل، كركوك)، حيثُ تعتبر تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي البوابة الشماليَّة للوطن العربي.[178] لذلك فإنَّ أيَّة اتصالات دوليَّة أو إقليميَّة لا بدَّ أن تأخذ في حسبانها أهميَّة العامل الديمغرافي.

يعتبر العامل الديمغرافي من العوامل المهمة في العلاقات العربيَّة التركيَّة، فقد كان له أثر واضح في تحديد هذه العلاقة، و رسم كثيرا من صور علاقاتها بالدول المجاورة، وخصوصًا القضيَّة الكردية حيثُ يشكل الأكراد نحو 20%من مجموع سكان تركيا.[179] إضافة إلى العلويين في تركيا،[180] حيثُ يبلغ عدد سكان الطائفة العلوية في تركيا قرابة 20 مليون نسمة، وهم يمثلون 30% من السكان،[181] كذلك توجد هذه الطائفة في سوريا على الحدود الجنوبية لتركيا، لذلك تعتبر هذه القضايا من المصادر الهامة في السياسة الخارجيَّة والأمنيَّة التركيَّة. بحيث جعل هناك إمكانيَّة للتواصل والقطيعة، فطول الحدود وخصوصًا معَ سوريا، إضافة إلى تشابه الطبيعة الجغرافيَّة والوجود في منطقة واحدة، كلُّ ذلك فرض نوعًا من علاقات التقارب أو التباعد بينَ الطرفين وذلك حسب الظروف والأوضاع الحاصلة على طرفي الحدود، خاصة وأنَّ معظم السكان الموجودين على طرفي الحدود سواءٌ التركيَّة أو السوريَّة هم من الأكراد أو العلويين.

لقد أجبرت هذه المعطياتُ الدول العربيَّة وتركيا على ضرورة تجاوز حدود التعاون ولو بحده الأدنى، وكذلك إلى عدم التصعيد في الخلافات بينهما، وذلك لأنَّ المصالح التركيَّة الدفاعيَّة

177 - بشير عبد الفتاح: حسابات أنقرة، مستجدات السياسة التركيَّة في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص121.
178 - إبراهيم الداقوقي، نحو خطة جديدة، مرجع سبق ذكره، ص 540 - 543.
179 - عمر الحضرمي، العلاقات العربيَّة التركيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 273.
180- راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 161.
181 - صافيناز محمد أحمد، عابر للحدود: مرجع سبق ذكره، ص 84.

مرتبطة بالديمغرافيا العربيَّة التي تمثل حاجزًا دفاعيًّا في جنوب تركيا، ففي اللحظة التي خرقت فيه إيجابيَّة هذا الجدار وقع على العراق ضغط كبير وتعرضت تركيا لمخاطر كبيرة نتيجة لظهور حكومة كردية شبه مستقلة في شمال العراق، وعودة نشاطات حزب العمال الكردستاني.[182]

فقد أصبحت القضيَّة الكردية مصدر قلق واضطراب، وهي قضيَّة عرقية امتدت فروعها إلى سوريا والعراق إيران وروسيا، وكان للعامل العرقي أثر واضح في وضع بعض ملامح العلاقات العربيَّة التركيَّة، خاصة وأنَّ تركيا تنطلق في نزاعها معَ الأكراد من منطلقين أساسيين، هما:[183]

1- سياسي أمني اقتصادي، وذلك من خلال تخوف تركيا من قيام دولة كردية تنتزع منها الأمن والأرض والماء والثروات في حالة انهيار الدولة السوريَّة وتقسيمها إلى عدة دويلات يكون من ضمن هذه الدول دولة كردية ودولة علوية قد تدفع وتشجع الأكراد والعلويين في تركيا إلى المطالبة بدول مستقلة على غرار نظرائهم في سوريا، أو على الأقل فقد تكون هذه الدول ملاذا آمنا لتحركات حزب العمال الكردستاني.

2 ـ السياسة الكمالية الأتاتوركية التي تعتبر الدولة التركيَّة بأنَّها دولة قوميَّة أحاديَّة العرق.
ومن هنا جاء الصدام التركي السوري حيال القضيَّة الكردية، حيثُ يوجد أكراد أتراك يتخذون من دمشق مقرا لهم والذين تستخدمهم الدولة السوريَّة كورقة ضغط وذلك من أجل:
أ ـ مواجهة التعاظم في القوة التركيَّة الإقليميَّة.
ب ـ الحصول على حصتها من تدفق مياه نهر الفرات.

لقد حاولت تركيا أن تحيد سوريا بمحاولات إقناعها أن الأمر يجوبه خطرا على الدولتين معا، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فلم تخف تركيا قلقها ممَّا أوجدته القضيَّة العرقيَّة من توتر بينَ العرب والأتراك، وذلك لأنَّ سوريا عملت بكل قوة على تدويل القضيَّة المائيَّة و الكردية عربيا ودوليا، أمَّا تركيا فقد عملت على أن تبقيها بينَ طرفين هما تركيا وسوريا.

182 ـ ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة، مرجع سبق ذكره، ص39.
183 ـ عمر الحضرمي، العلاقات العربيَّة التركيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 274.

المبحث الثاني: الموقف التركي من الثورات العربيَّة.

4- 2 - 1 المقدمة:

لم تتوقع تركيا حدوث الثورات العربيَّة التي انطلقت معَ نهاية عام 2010م، فقد بدا واضحًا أنها تفاجأت بقيام هذه الثورات، وبالتالي لم تكن مستعدة لكيفية التعامل والتعاطي معها في البداية على الأقل، لذا تفاوتت وتباينت مواقفها معَ هذه الثورات تبعا لتطورها من جهة، وتبعا لمصالحها الخاصة من جهة أخرى، ولذلك أتسم أداء الدبلوماسيَّة التركيَّة بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ، وبرزت ازدواجية المعايير والمواقف التركيَّة في تعاملها معَ هذه الثورات على أكثر من ملف، بحيث اتبعت تجاه هذه الثورات سياسة مركبة، تبعا لكل حالة منها.

ويعزى هذا الاختلاف في ردة الفعل وتعدد المواقف التركيَّة؛ إلى أن تركيا اعتادت على التعامل معَ كتلة عربيَّة واحدة نسبيا، ولذلك عندما بدأت الثورات العربيَّة لم يعد هناك في مواجهة مواقف تركيا كتلة عربيَّة واحدة بل كانت هناك كتل عربيَّة متعددة؛ وذلك بتعدد البلدان التي حدثت فيها الثورات.

لقد تبنت تركيا مداخل متعددة ومختلفة نسبيا في تعاملها معَ الثورات العربيَّة، فقد اتبعت في البداية موقف الترقب الحذر منها، فالتزمت معَ الثورة التونسيَّة مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع إلا أنَّها طالبت في النهاية بتنحي بن علي عن الحكم، وفي مصر دعا أردوغان الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى التنحي، غير أن الموقف التركي من الثورة الليبيَّة كانت تحكمه عوامل مصلحيه، وخصوصًا المصالح الاقتصاديَّة الضخمة، ولذا كان موقفها متحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجيَّة، وكذلك لم تطالب تركيا برحيل معمر ألقذافي قبلَ أن تضطر إلى تغيير موقفها بعدَ التحول في الثورة الليبيَّة لصالح المعارضة.

أمَّا فيما يتعلق بالثورة اليمنية، فقد تراجع الدور التركي، من خلال تجنب التدخل المباشر والاكتفاء بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن عن طريق التحول الديمقراطي، إضافة إلى دعمها للمبادرة الخليجية للانتقال السلمي للسلطة في اليمن.

أمَّا الموقف التركي من الثورة السوريَّة فقد كانت الميكافيلية التركيَّة تبلغ ذروتها، حيثُ تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعاطي معَ تطورات الإحداث في سوريا تجمع بينَ حماية النّظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة خاصة في بداية الأحداث، والتعاطف معَ الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، معَ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني التركي في استضافتهم لأنشطة المعارضة على الأراضي التركيَّة.

وعليه يمكن إجمال المواقف التركيَّة من الثورات العربيَّة على النحو الآتي:

2-4 - 2 الموقف التركي من الثورة التونسيَّة.

وقفت تركيا حيال الأحداث الحاصلة في تونس موقف المراقب، حيثُ لم تتوقع تركيا أن تفضي الأحداث سريعا إلى سقوط نظام بن علي، وان تكون الثورة التونسيَّة فاتحة الثورات العربيَّة. ولذا لم تتدخل في الأزمة التونسيَّة؛ من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة.ولكن معَ تصاعد عمليات القمع والعنف ضد المتظاهرين السلميين، بدأت تركيا تغير من موقفها، من خلال تأييد أنقرة لمطالب الشعب التونسي بالإطاحة بزين العابدين بن علي. ودعت تركيا صراحة الرئيس التونسي إلى تنفيذ مطالب الشعب وان يتنازل عن السلطة، وقد صدر أول موقف رسمي عن الحكومة التركيَّة بتاريخ 14/ كانون الثاني/2011، وهو يوم رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من البلاد متجها للملكة العربيَّة السعوديَّة، عبر البيان الذي أصدرته وزارة الخارجيَّة التركيَّة دعماً للثورة التونسيَّة وجاء فيه: [184]

1- القلق من تطورات الأحداث في تونس.
2- الأمل في عودة الاستقرار للبلاد.
3- انجاز الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين الأتراك في تونس وتأمين عودتهم لتركيا.

وعقب نجاح الثورة التونسيَّة اتضح الموقف التركي بشكل أكبر، حيثُ جاء داعما للشعب التونسي في الديمقراطيَّة والعيش بحرية، وجاء في بيان آخر للخارجية التركيَّة: [185]

1- تأييد حق الشعب التونسي في الحصول على حياة ديمقراطيَّة مستقلة.
2- الأمل في أن تنتهي الأمور بتأسيس نظام تعددي ديمقراطي يتشارك فيه الجميع.

184-الموقع الرسمي لوزارة الخارجيَّة التركيَّة.
185- المصدر السابق.

3ـ اقتراح تنظيم انتخابات شفافة ومستقلة، وإلغاء الحظر على المشاركة السياسيَّة ومحاربة الفساد وترسيخ الأمن.

وقد ذكر بعض الكتاب الأتراك أن الثورة التونسيَّة سوف يكون لها تأثيراً كبيراً على المنطقة وربما على العالم، فالنظام التونسي كان شبيها بالنظام العلماني في تركيا، كما أن الحركة التونسيَّة الناشئة شبيهة بحزب العدالة والتنمية في تركيا: [186]

استقبلت تركيا المعارضة التونسيَّة في أنقرة وقدمت لها النصائح والتسهيلات في العديد من القضايا السياسيَّة وخصوصًا عمليَّة صياغة الدستور التونسي الجديد والاستفادة من تجربة الإصلاحات السياسيَّة والاقتصاديَّة في تركيا من تحسن واقعها الاقتصادي بشكل سريع بعدَ تسلم حزب العدالة والتنمية عام 2002م. [187]

كذلك كان المسؤولون الأتراك أول الدول التي زارت تونس بعدَ الثورة ممثلة بوزير خارجيتها لعقد لقاءات معَ الحكومة المؤقتة، وقد صرح للصحفيين خلال الزيارة "توجد في تونس طبقة متوسطة قوية ومستويات عالية من التعليم " وأضاف " إذا تمَّ التحول في تونس بنجاح يمكن أن تكون نموذجًا لدول أخرى" وأشار كذلك إلى أن الحكومة المؤقتة بحاجة إلى إدخال تعديلات دستورية وإقامة وتطوير المؤسسات من أجل ضمان سيادة القانون. [188]

وقد كانت تركيا أول دولة دعت المسؤولين التونسيين لزيارتها بعدَ مرور عام على نجاح الثورة فيها، فقد دعت وزير خارجيَّة تونس رفيق عبد السلام لزيارتها، وكان في استقباله وزير خارجيَّة تركيا أحمد داود أوغلوا الذي صرح انه بحث خلال محادثاته معَ الوزير التونسي العلاقات الثنائية والإقليميَّة، قائلا نحن على أعتاب الذكرى الأولى للثورة.ومن جانبه، قال الوزير التونسي عبد السلام، أن زيارته لتركيا هي أول جولة رسمية خارجيَّة له عقب توليه منصبه وزيرا لخارجية تونس، مؤكدا" إننا لا نعتبر تركيا مقصدا خارجيا، لأنه تربط بينَ دولتينا أواصر تاريخيَّة عميقة"، وأشار الوزير التونسي أثناء زيارته لتركيا، إلى إمكانيَّة التعاون بينَ تركيا وتونس في عدة

186 -خالد أبو الحسن ومحاضرون، تركيا والتحولات السياسيَّة في المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 46
187 - مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 15/ 3/ 2011، انظر الرابط:http://www.Aljazeera.net/nr/exeres
188 - صحيفة رويترز: في 2011/2/.12

مجالات من أجل بناء مستقبل مشرق معا، منوها بآفاق هذه المجالات مثل الصناعة والبنية الأساسيَّة وقطاع الخدمات والسياحة، مؤكدا على أن تونس تتمتع بموقع جذاب للمستثمرين.[189]

ظهر جليا على إثر هذه الزيارة دور وفاعلية العامل الاقتصادي في الموقف التركي من خلال قيام وزير خارجيَّة تركيا أحمد داود أوغلوا بالتوقيع معَ نظيره التونسي أربع اتفاقيَّات تعاون بينَ البلدين لعام 2012م، وتهدف هذه الاتفاقيَّات إلى تقديم الدعم التركي للنظام الجديد في تونسومن ضمن هذه الاتفاقيَّات، اتفاقيَّة تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار، يجري سداده على فترة عشرة سنوات وبفائدة قليلة، يخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في عام 2011. وكذلك اتفقت الدولتان على توقيع مذكرات تفاهم بإلغاء نظام التأشيرات بينهما.

كما وقع البلدان مذكرات تفاهم بشان إقامة منطقة تبادل تجاري حر وتبادل المنتجات الزراعية، ويسمح هذا الاتفاق لتونس برفع حصتها من الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركيَّة لتركيا.[190]

وتكلل الموقف التركي من الثورة التونسيَّة بعدَ زيارة أردوغان إلى دول الربيع العربي ومن ضمنها تونس برفقة ثمانية وزراء و280 من رجال الأعمال بهدف توثيق العلاقات السياسيَّة و الاقتصاديَّة بينَ الطرفين، فقد أشار أردوغان إلى استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار دول "الربيع العربي" وإمداد هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، و زاد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في تونس باعتبارها دولة شهدت استقرارا بعدَ نجاح الثورة، ممَّا أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات التركيَّة إلى تونس بنسبة 12% مقارنة معَ نفس الفترة من عام 2010، بعدما انخفضت أثناء الثورة بنسبة 20%. [191]

إضافة إلى العامل الاقتصادي فقد ظهر كذلك أهميَّة العامل السياسي، من خلال دعوة أردوغان أثناء زيارته إلى تونس تبني النموذج التركي في الحكم عندما صرح أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض معَ الهُويَّة الإسلاميَّة، وانه لا يوجد ما تخشاه تونس من تأثير الإسلام في السياسة، مشددا على أن الإسلام والديمقراطيَّة لا يتعارضان، وأن المسلم قادر على قيادة دولة علمانية بنجاح

189- صحيفة العالم وموقعها على شبكة الإنترنت: http://www.Alalam.ir/news937254
190 - المرجع السابق.
191-ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، خريف 2012، العدد 92، ص 38.

كبير، وأضاف أيضًا أن نجاح العمليَّة الانتخابية في تونس سيؤكد للعالم أن الديمقراطيَّة والإسلام يمكن أن يسيرا معا، مثلما هو الحال في تركيا.[192]

2-4 - 3 الموقف التركي من الثورة المصريَّة.

كان الموقف التركي من الثورة المصريَّة مبنياً على إستراتيجية ثابتة وواضحة، فقد اتخذت تركيا بقيادة أردوغان موقفا محددا من الثورة المصريَّة، و جاء هذا الموقف على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: سياسة الترقب والصمت، فعندما بدأت الأحداث لزمت تركيا الصمت وانتهجت سياسة التريث والترقب،وجاء أول خطاب رسمي بعدَ ستة أيام على انطلاق الثورة من خلال رئيس الوزراء ووزير خارجيته أكدا من خلاله على ضرورة توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حريَّة الرأي والتعبير في مصر.[193]

المرحلة الثانية: الدعوة إلى الاستجابة لمطالب الشعب: فمع ارتفاع سقف مطالب الثوار إلى المطالبة بإسقاط النّظام،ظهر الموقف الواضح للحكومة التركيَّة من خلال دعوة أردوغان إلى الرئيس المصري محمد حسني مباركإلى الاستماع السريع لمطالب الشعب.[194]

المرحلة الثالثة: المطالبة بالتغيير: في هذه المرحلة اتضح موقف تركيا تماما، والمتمثل بالدعوة إلى تحقيق التغيير الذي يطالب به الشعب في أجواء مستقرة، فقد اتخذت تركيا مواقف صريحة بدعم مطالب الشعب بالحريَّة ورحيل النّظام، وكانت أكثر المواقف الدوليَّة جرأة حتى من الموقف الأمريكي الذي بدأ متحفظا أو حذرا. فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغانأن على الرئيس المصري الاستجابة لمطالب شعبه بالرحيل، وكان لاتخاذ تركيا لهذا الموقف عدة أسباب منها:[195]

•مدى التباعد بينَ حكومتي البلاد في علاقتهما، حيثُ اتسمت هذه العلاقة بالكثير من التوتر.

192- بشير عبد الفتاح: حسابات أنقرة، مستجدات السياسة التركيَّة في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص121.
193 -راغب السر جاني:(القاهرة: قصة أردوغان، دار الكتب المصريَّة، 2012)، ص 154.
194 -المصدر السابق، ص154.
195 -http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?299283003

• مراهنة تركيا على نجاح الثورة، فقد رأت تركيا في الإطاحة بنظام مبارك فرصة سانحة للتخلص من رئيس كان رغم علاقته القوية معَ الغرب، إلا أنه حجر عثرة أمام تمدد الدور التركي في مصر والمنطقة.[196]

• رغبة تركيا في اتخاذ موقف ينسجم معَ موقف ملايين المصريين اللذين احتشدوا طوال أيام الثورة في ميدان التحرير.

وبعد أن نجحت الثورة المصريَّة، وأجبرت الرئيس المصري على التنحي، قال أردوغان في خطاب ألقاه في سفا ريايوم 12/ شباط /2011، وهو اليوم التالي مباشرة لتنحي الرئيس حسني مبارك." إننا نعيش معَ الشعب المصري أفراحه وأتراحه، وإننا سنتخذ الخطوات اللازمة من أجل مصر، وأن مصر ستخرج من هذه الفترة أقوى وأعظم، فيوجد بيننا وبينَهم علاقة أخوية، وأننا سنستمر في دعم الاستقرار والأمن الداخلي في مصر، وأنا من هنا أرسل سلامي وسلام شعبي من نهر سفا ريا إلى نهر النيل، وإلى القاهرة".[197]

كذلك فقد حرص أردوغان من خلال خطابة على التأكيد على عدم التدخل الأجنبي في الشؤون المصريَّة، وذلك من خلال اتصال هاتفي معَ الرئيس الأمريكي أوباما،حيثُ طالب أردوغان بأن لا تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل بالتدخل في الشؤون الداخليَّة لمصر. وطالبه بأن تجري في مصر انتخابات نيابية في أسرع وقت، وحذر من العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن أي انتقال للسلطة لا يلبي طلبات الجماهير والشعب المصري.[198]

وبعد تسلم الجيش المصري إدارة شؤون البلاد بعدَ نجاح الثورة، كان المسؤولين الأتراك من ثاني الدول التي زارت مصر، من خلال وزير خارجيتها، كما قام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر بعدَ الثورة، والتقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيثُ أكد الرئيس التركي على أهميَّة تخطي مصر للأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّةالقائمة واستعادة دورها الإقليمي، وأضاف أيضًا حرص بلاده على تقديم الدعم القوي لمصر خلال المرحلة الانتقالية وزيادة آفاق التعاون معها في ظل التقارب المتميز بينَ الشعبين الشقيقين، كما أكد الرئيس التركي على طريقة الإصلاحات التي حدثت في تركيا، إضافة إلى تأكيده على ضرورة التمسك بالديمقراطية، كما فقد التقى الرئيس

196 -أحمد يوسف أحمد ومحاضرون، حال الأمة العربيَّة 2011 - 2012، معضلات التغيير وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص 61.
197حازم منتصر: تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، 1 إبريل 2011م.-
198 -راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 155.

التركي بعدد من شباب القوى والائتلافات الثوريَّة وممثلين عن مختلف الأحزاب المصريَّة من أجل تعزيز التعاون بينَ البلدين.[199]

وقد كان للعامل السياسي الإقليمي الأهميَّة الكبرى في المواقف التركيَّة من مصر، والذي ظهر من خلال الحراك السياسي التركي المبكر دلالة على اهتمام تركيا ومدى وعي السياسيين الأتراك بحساسية الموقع الاستراتيجي والإقليمي لمصر، وخصوصًا بعدَ نجاح الثورة وسيطرة الأحزاب الإسلاميَّة على الحكم من خلال الانتخابات، فقد ظهر الدور التركي جليا من خلال الدعوة إلى أن تكون التجرِبة التركيَّة مصدر الهام لمصر وليس مصدر استنساخ.[200]

وأكد أردوغان خلال زيارته لمصر على ضرورة علمانية الدولة، وأشار إلى أن حزب العدالة والتنمية التركي ليس حزبا إسلاميا،كذلك دعا إلى وضع دستور علماني في مصر بعدَ الثورة على غرار تركيا، إلا أن تصريحاته هذه قد أثارت قيادات الإخوان المسلمين، والذين أكدوا على تمسكهم بالإسلام مصدرا للتشريع في البلاد، حتى أن حركة الإخوان المصريين نددت بمساعي تركيا الفاشلة للهيمنة على المنطقة .[201]

كذلك فقد أكد وزير الخارجيَّة التركي أحمد داود أوغلوا في مقابلة معَ صحيفة " نيويورك تايمز" الأمريكية يوم 20/ أيلول/2011، إن بلاده ستتحالف معَ مصر الجديدة لتأسيس ما سماه" محور ديمقراطيَّة"[202]جديد في الشرق الأوسط بينَ الدولتين الأكبر في المنطقة، فقد صرح أوغلوا أن مصر ستصبح محور جهود تركيا في الفترة المقبلة، ومؤكدا على أن التغيير الجوهري الذي حدث في مصر سيفتح الباب أمام علاقات مصرية تركية قوية ومتوازنة، وان هناك إمكانيَّة لإقامة منظومة للتعاون المصري التركي للتحرك المشترك والمنسق تجاه قضايا المنطقة. كما نفى وجود تنافس بينَ مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر قوية.

وقد ظهر مدى اهتمام تركيا بالعامل الاقتصادي خلال زيارة أردوغان لمصر، فقد أظهر أردوغان إصرار حكومته على تعزيز الشراكة معَ مصر، وذلك من خلال الدعوة غير الصريحة لبناء وحدة عسكريَّة واقتصاديَّة بينَ البلدين، بقوله أن " مصر هي بوابة تركيا إلى إفريقيا، وتركيا هي بوابة

199 - راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 156
200 -بشير عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 121.
201 - المرجع السابق ص 123.
202 - المرجع السابق، ص 121

مصر إلى أوروبا والقوقاز"،[203]ما يشير إلى دعوة مصر لإنشاء تكتل عسكري اقتصادي في منطقة البحر المتوسط، وخصوصًا إذا ما تمَّ إنهاء واستكمال خط " RORO"* بينَ مينائي مرسيين التركي، والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربيَّة وإفريقيا. إضافة إلى توقيع رجال الأعمال الأتراك اتفاقيَّات اقتصاديَّة وتجارية تقدر بـ 850 مليون جنيه مصري، حيثُ زاد حجم الصادرات التركيَّة إلى مصر بعدَ الثورة بنسبة 23% مقارنة بنفس الفترة من عام 2010. كذلك من شان التغييرات السياسيَّة العربيَّة أن تفتح الطريق أمام سياسات وإجراءات اقتصاديَّة مختلفة، إذ يتوقع أن تتقلص الإجراءات الاحتكارية ويعاد النظر في قوانين الاستثمار لتشجيع الاستثمارات التركيَّة، حيثُ يتعطش الاقتصاد المصري إلى مشروعات صناعية واستثمارات كثيفة العمالة، علما بأنه يوجد في مصر حوالي 400 شركة تركية توفر فرص عمل لأكثر من 50 ألف مواطن مصري،[204] ويتوقع وزير الخارجيَّة التركي أن تزيد استثمارات بلاده في مصر من 1،5مليار دولار إلى خمسة مليارات دولار قبلَ نهاية عام 2012م، وإلى 10 مليارات دولار عام 2015.[205] وهو أمر من شأنه أن يزيد من الروابط الاقتصاديَّة والسياسيَّة بينَ الدولتين، وبالتالي قد تتحقق نبوءة رئيس الوزراء التركي أردوغان عندما صرح بأن " مصر هي بوابة تركيا إلى إفريقيا، وتركيا بوابة مصر إلى أوروبا والقوقاز".[206]

وظهر كذلك مدى أهميَّة العامل الأمني والسياسي الإقليمي، الذي تجلت آفاقه من خلال التعاون والتنسيق التركي المصري تجاه الأحداث الحاصلة في قطاع غزة بعدَ أن قامت إسرائيل بحربها على قطاع غزة بتاريخ 2012/11/14م، وقرار مصر بسحب السفير المصري من إسرائيل وخروج السفير الإسرائيلي من مصر، بالإضافة إلى قيام رئيس الوزراء المصري هشام قنديل بزيارة إلى القطاع في 2012/11/16، لبحث الأوضاع في القطاع ومناقشة فرص إيقاف إطلاق النار بينَ الطرفين والبحث عن إمكانيَّة إقامة هدنة بينَ الفصائل الفلسطينيَّة وإسرائيل. وقد تجلى التوافق التركي المصري والتنسيق الكامل بينَ الطرفين من خلال الزيارة التي قام بها أردوغان إلى مصر ولقاءه رئيس الجمهوريَّة المصريَّة محمد مرسي لبحث سبل وقف الانتهاكات

203-خالد أبو الحسن ومحاضرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

* - مشروع تم توقيعه عام 2010، بين تركيا وصر، ويهدف إلى تنشيط التجارة وسياحة المواصلات بين البلدين، وتكتسب هذه الرحلات أهمية عظيمة بالنسبة إلى تركيا التي تنظر إلى مصر باعتبارها البوابة التي يمكن أن تنفذ من خلالها إلى اقتصاديات دول الخليج، ودول شرق وشمال إفريقيا.

204 -أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربيَّة 2011 - 2012، مرجع سبق ذكره، ص 101.

205 - بشير عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره،122

206- خالد أبو الحسن، التحول التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى مرافقة وزير الخارجيَّة التركي أحمد داود أوغلوا للوفد الوزاري العربي الذي زار قطاع غزة في هذه الأحداث.[207]

4- 2- 4 الموقف التركي من الثورة الليبيَّة:

اتسم الموقف التركي من الثورة في ليبيا بالتقلب وعدم الثبات والتاني والترقب، فقد حرصت تركيا في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبيَّة التي انطلقت في 17/ شباط/ 2011، على المهادنة والصمت وعدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها اتجاه أحد الطرفين، وذلك حرصا منها على علاقاتها الاقتصاديَّة الكبيرة معَ ليبيا.

ومع تسارع وتيرة العنف في ليبيا، وزيادة أعمال القتل، دعت تركيا إلى أن يكون الحل السلمي هو السبيل لإنهاء الأزمة الليبيَّة، ولم يدع أردوغان القذافي إلى التنحي، بل طالبه لاحقا بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية يشارك فيها القذافي وأبناءه، مثلهم مثل غيرهم من الليبيين، كما أعلنت أنقرة على لسان رئيس وزرائها في 7/ نيسان/ 2011م، أنَّها تسعى إلى وساطة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ليبيا من خلال خطة سمتها (خريطة الطريق) لتجاوز الأزمة الليبيَّة من خلال عدد من النقاط هي:[208]

•وقف إطلاق النار بينَ قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك الوقف من قبل الأمم المتحدة.

• توفير الاحتياجات الأساسيَّة في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة.

• إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعدَ القذافي من خلال خمسة أشخاص اثنين منهم من طرابلس ينالان قبول المعارضة، ويتوافق الأربعة أشخاص على شخص خامس، وتناط باللجنة، الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.

• إنهاء أية إجراءات من شانها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

207- موقع روسيا اليوم، أنظر الرابط:Arabic.rt.com/news/600195
208 -بولنت أراس ومحاضرون، مرجع سبق ذكره، ص 113- 114.

ورفضت المعارضة الليبيَّة هذه المبادرة، وقام المتظاهرين الليبيين بإحراق العلم التركي أمام القنصلية التركيَّة في مدينة بنغازي. وطالبت المعارضة بعدم التدخل التركي في الشأن الليبي و " بالازدواجية التركيَّة" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة.

لقد كانت هناك عدة أسباب جعلت تركيا تتردد حيال الملف الليبي والتدخل العسكري، فقد كان الملف الليبي بمثابة تحدي كبير للسياسة الخارجيَّة التركيَّة، لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربيَّة. هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى منها:

•علاقات تاريخيَّة بين تركيا والقذافي،[209]فقد وقف القذافيإلى جانب تركيا أثناء التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974، كما دعي رئيس الوزراء التركي لحضور قمة جامعة الدول العربيَّة التاسعة عشر في مدينة سرت كضيف شرف.[210]

• ظهور العامل الاقتصادي جليا في الموقف التركي، من خلالمصالح تركيا الاقتصاديَّة في ليبيا واستثماراتها الكبيرة، حيثُ يوجد أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009،[211]واستثمارات تركية في ليبيا لا تقل عن 15 مليار دولار، كذلك ظهر العامل الأمني والديمغرافي، من خلال وجود ما لا يقل عن 25 ألف تركي بينَ موظف وعامل في تلك الشركات الموجودة في ليبيا، حيثُ كانت تركيا تخشى على سلامتهم.[212] ومن أهم الأعمال التجارية الاستثمارية التركيَّة شركات البناء حيثُ تعتبر الشريك الثاني لليبيا بعدَ روسيا في قطاع الإنشاءات والبناء. فقد منح الرئيس الليبي معمر القذافي مزايا تفضيلية لتركيا وخصوصًا في المشاريع الاقتصاديَّة، ووصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى نحو 9،8مليار دولار. ومنذ عام 2010 دخل حيز التنفيذ 160 مشروعا استثماريًّا تركيا في ليبيا في العديد من القطاعات.

209 - محمد نور الدين: الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
210 - أحمد إبراهيم محمود و محاضرون، حال الأمة العربيَّة(2010- 2011)، مرجع سبق ذكره، ص 102.

Foreign trade statistics april2011 " prime ministry republic of turkey- Turkish -210 statisticallnstitutewebsitehttp// www. Turk stat.Gov.Tr/ prehaberbultenleri?id 8516؛Turkish exports hit new peak in first quarter، hurriyet daily news، 4/1/ 2011

212 - ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة،مرجع سبق ذكره ، ص38.

• ظهرت أهميَّة العامل السياسي الإقليمي لتركيا حيال موقفها من الأوضاع في ليبيا، من خلال تخوف تركيا من الدور الذي تلعبه فرنسا بسعيها لاستصدار قرار من مجلس الأمن يسمح لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا، وهو ما اعتبره أردوغان فرصة من الدول الكبرى للتدخل في ليبيا وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها في شمال إفريقيا وخسارة تركيا لمنطقة إستراتيجية على البحر المتوسط، وهو ما يهدّد مصالح تركيا والدور التركي في المنطقة، خاصة بعدَ أن دأبت فرنسا أن تكون الركيزة الأساسيَّة في معارضة أي تقدم حاصل في المساعي التركيَّة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[213]

لقد أثار الموقف التركي الكثير من الاستهجان بعدَ أن عارضت تركيا قرار جامعة الدول العربيَّة بدعوة مجلس الأمن إلى تبني قرار لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين من القصف الجوي الذي لجأ إليه القذافي لإخماد الثورة في بلاده، وكذلك معارضة أردوغان للتدخل العسكري وتسليح الثوار وخصوصًا بعدَ استخدام القوة معَ بدء قوات الناتو بضربات جوية على قوات القذافي، ممَّا أثار الكثير من الجدل في الشارع العربي حول النوايا الحقيقيَّة لتركيا من مواقفها هذه، وجاء ذلك عقب تصريحات لرئيس الوزراء التركي أردوغان في منتدى "قادة التغيير" في إسطنبول في 14/ آذار / 2011م، عندما قال" أن التدخل العسكري من قبل الناتو في ليبيا أو أي دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما".[214]فقد كان للموقف التركي اثر كبير في تباطؤ قوات الناتو في لجم قوات القذافي بشكل كامل ومنعها من توجيه ضربات للثوار في بنغازي.[215]

وبعد أن زادت وتيرة الأحداث في ليبيا وبروز موقف دولي وعربي حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي، إضافة إلى تحقيق الثوار نجاحات ملموسة على الأرض، حدث تغيير في الموقف التركي حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، التي وقفت وراء الموقف السابق،فقد انتقل الموقف التركي من الدعوة إلى إعطاء الفرصة للحل السلمي للازمة، ومعارضة اتخاذ أي قرار أممي بفرض عقوبات على النّظام الليبي إلى المطالبة في 3/ أيار/ 2011م بتنحي القذافي.[216] وقد دعمت تركيا قرار مجلس الأمن

213 -علي جلال معوض: الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربيَّة، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 185، يوليو/ 2011، المجلد 46، ص 61.
214- راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 159.
215-صحيفة النهار : 5/ 4/ 2011.
216 -http://www.swissinfo.ch./ara/detail/content.html?299283003

رقم1970 الذي فرض عقوبات على نظام القذافي، و تضمن اتخاذ إجراءات ضد نظام القذافي وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ودعت تركيا إلى عدم الإضرار بالشعب الليبي عند تنفيذ القرار، وعدم الإخلال بأمن الأجانب المتواجدين في هذا البلد.[217]

كذلك دعمت تركيا قرار مجلس الأمن رقم 1973 في 18/ آذار/ 2011م، الذي نص على وقف إطلاق النار في ليبيا، ووقف مهاجمة المدنيين وفرض حظر الطيران في الأجواء الليبيَّة، واستخدام كافة الوسائل للحفاظ على أرواح المدنيين.[218]

وقد شاركت تركيا في العمليات العسكريَّة في ليبيا من خلال تقديم المساعدات الإنسانيَّة.[219] حيثُ تحولت تركيا إلى رأس حربة في تنظيم المعارضة الليبيَّة عبر اجتماعات عقدت في إسطنبول، وقدمت دعمًا ماليًّا للمعارضة تقدر بنحو ثلاثمائة مليون دولار.[220]

كذلك قام الرئيس التركي عبد الله غول بالتوقيع على قرار يقضي بتجميد أرصدة القذافي وعائلته في البنوك التركيَّة، إضافة إلى منع تصدير السلاح إلى نظام القذافي، و فرض عقوبات على النّظام في مجال النقل التجاري والبحري، تماشيا معَ قرارات مجلس الأمن الدولي، والتي تقضي بفرض عقوبات مالية حاسمة على العقيد القذافي وعائلته.[221]وقد تجلت المواقف التركيَّة الداعمة للثورة الليبيَّة من خلال تصريحات وزير خارجيَّة تركيا والتي أعلن فيها وقوف تركيا إلى جانب ليبيا ومجلسها الانتقالي، إضافة إلى زيارة رجب طيب أردوغان لليبيا في أيلول سبتمبر من عام 2011، والتي جاءت تأكيداً على دعم تركيا في مساعدتها للثوار في ليبيا.[222]

وبصفة عامة، فقد أفضت التحولات التركيَّة حيال الأزمة الليبيَّة بعدَ تخليها عن تحالفها الوثيق معَ نظام القذافي، ومساندتها للمعارضة، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعدَ القذافي، وحرص القيادة التركيَّة على أهميَّة ليبيا الاقتصاديَّة، حيثُ ظهر الاهتمام بالعامل الاقتصادي والسياسي مرة أخرى من خلال تسهيل مهمة عقد شراكات سياسيَّة واتفاقيات اقتصاديَّة كبيرة معَ النّظام الليبي الجديد، و التي كان في محصلتها زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى

217 - بولنت أراس ومحاضرون، مرجع سبق ذكره، ص 110.
218- المرجع السابق، ص 111.
219 - المرجع السابق، ص 115.
220- خالد أبو الحسن ومحاضرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 50.
221- راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 160.
222 – خالد أبو الحسن ومحاضرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ليبيا وبرفقته ما يقارب من 280 رجل أعمال وثمانية وزراء، علما بأن حجم الصادرات التركيَّة إلى ليبيا قد تراجع أثناء أحداث الثورة إلى أكثر من 63% وقد كان على رأس مداولات الطرفين أثناء الزيارة سبل إسهام تركيا في أعمار ليبيا بعدَ الثورة، حيثُ إنَّ الفرص المتاحة أمام تركيا، وخصوصًا ما يتصل بالجانب الاقتصادي كبيرة ومهمة، إذ إنَّ ليبيا بحاجة إلى مشروعات لإعادة الأعمار وإقامة بنية أساسيَّة فيها بعدَ أن شهدت انهيار شبه كامل للقطاعات الاقتصاديَّة والخدمية المختلفة أثناء الثورة، وقد ساهمت المجهودات التركيَّة لدعم العلاقات معَ ليبيا بعدَ هدوء الأحداث نسبيا إلى زيادة الصادرات التركيَّة إلى ليبيا بنسبة 139% خلال شهر أيلول/ 2011، مقارنة بشهر تشرين أول من العام ذاته.[223]

وقد تجلت هذه الإيجابيَّات إلى تحسين العلاقات بينَ تركيا والمجلس الانتقالي الليبي، و تطور العلاقات بينَ الطرفين بعدَ إعلان الحكومة الليبيَّة أنَّها ستقدم فرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركيَّة، كما أعلن عن منح الشركات التركيَّة استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15مليار دولار.[224] كما وتهدف تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة الصادرات التركيَّة إلى ليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط الملاحي بينَ مينائي مرسيين التركي والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربيَّة وإفريقيا، ممَّا يسهل تدفق المنتجات بينَ البلدين وكذلك وصول هذه المنتجات إلى أسواق الدول المجاورة.[225]وفي هذا السياق قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقاليالليبي بزيارة تركيا، بعدَ نجاح الثورة الليبيَّة في أيلول/ 2011 ردا على زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.[226]

4 - 2 - 5 الموقف التركي من الثورة اليمنية.

يمكن القول أن الثورة اليمنية لم تلقَ اهتمامًا حقيقيًّا من قبل القيادات والنخب التركيَّة كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة، والنفوذ الاستراتيجي المحوري، أو كالثورة التونسيَّة الملهمة. إلا أن بعض المصالح الجيواستراتيجيَّة كان لها فعلها في الموقف التركي، حيثُ ظهرت أهميَّة العامل السياسي الإقليمي، وخصوصًا بسبب أهميَّة الموقع

223 ـ ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيَّة، ص 38.
224 ـ المرجع السابق، ص 38.
225 ـ أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربيَّة، 2011 ـ 2012، مرجع سبق ذكره، ص 101.
226 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الاستراتيجي لليمن لوقوعها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولوجود الشيعة الحوثيين في اليمن وارتباطهم بإيران.

فقد تدخلت تركيا إلى جانب الشعب اليمني في أحداث الحوثيين التي حصلت قبلَ الثورة اليمنية، حيثُ أرسلت تركيا مساعد مستشار وزير الخارجيَّة التركي السفير (أنجين سويسال) لتأييد اليمن ومساندته و للتأكيد على وحدة اليمن، أرضا وشعبا، والعمل على حل هذه القضيَّة.[227]

وعندما قامت الثورة اليمنية، برز بشكل واضح قيمة العامل السياسي الإقليمي لتركيا، حيثُ سعت تركيا للمحافظة على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط خوفا من التأثير والتدخل الإيراني وزيادة نفوذه في هذه المنطقة الإستراتيجية لصالح الحوثيين.

كذلك برز العامل الأمني في تشكيل السلوك التركي، عندما عبرت عن تخوفها من أن يتحول الوضع في اليمن إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليميَّة،ولا سيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلاميَّة والسياسيَّة والدبلوماسيَّة بينَ العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر. وبالرغم من هذا التخوف، فقد تجنبت تركيا التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية، حيثُ إنَّ الموقف التركي تأثر بالحرص على العلاقات السياسيَّة معَ دول مجلس التعاون الخليجي، ممَّا جعل المقاربة التركيَّة حيال الملف تقوم على ضرورة إنهاء الأزمة الداخليَّة في اليمن، وإنهاء الانقسامات المجتمعيَّة عبر الأدوات السلميِّة، وبالتوافق معَ رفض التدخلات الخارجيَّة وخصوصًا من قبل إيران، ومع ذلك كان الموقف التركي حيال الثورة في اليمن متردداً لعدة أسباب وهي:[228]

•الموقف السعودي الرافض لإراقة الدماء في اليمن وبالتالي توافقت النظرة التركيَّة وانسجمت معَ الموقف السعودي والخليجي بشكل عام.

•التخوف التركي من التدخل الإيراني العسكري بحجة مساعدة وحماية الشيعة الحوثيين.

227 - خالد أبو الحسن ومحاضرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 51

228 - المرجع السابق، ص 52.

•التخوف التركي من التدخل الغربي بحجة وجود عناصر من تنظيم القاعدة في اليمن، ومن ثمَّ السيطرة على منطقة إستراتيجية باعتبار اليمن نقطة إستراتيجية على مدخل البحر الأحمر.

ومع توالي الأحداث وزيادة التوتر والعنف، بدأت السياسات التركيَّة أكثر وضوحًا من خلال مطالبة رئيس الوزراء أردوغان للرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالاستجابة لمطالب الشعب اليمني بالتنحي عن الحكم فورا، ومطالبته بالتوقيع على المبادرة الخليجية بعدما رفض التوقيع عليها.

كما أعرب وزير خارجيَّة تركيا أن الهدف الرئيس الذي يجب العمل عليه هو الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي فيها.[229]فقد طالبت تركيا الرئيس اليمني بضرورة الاستقالة، وتنحيه عن الحكم بأقصى سرعة ممكنة.[230]

وبعدَ نجاح الثورة برزت أهميَّة العامل الاقتصادي، من خلال سعي تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي معَ اليمن خاصة بعدَ تراجع إجمالي الصادرات التركية بنسبة 20 % في عام 2011م، مقارنة معَ حجم الصادرات التركيَّة في عام 2010م. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في كانون الأول من عام 2011م، بزيارة لليمن، تمَّ خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بينَ البلدين، كما تمَّ التوقيع على العديد من المشاريع الاستثمارية بينَ البلدين.[231]

4- 2 - 6 الموقفُ التركيُّ من الثورة السوريَّة.

لقد شكلت العلاقات المتميزة بينَ تركيا والنّظام السوري في البداية قيدا على طريقة تصرف تركيا تجاه الثورة السوريَّة، فقد تخوفت تركيا من الخسائر الكبيرة التي قد تلحق بها بسبب التحولات في سوريا.ولذلك حاولت أن تتصرف معَ الثورة السوريَّة بشكل مدروس؛ فقد سعت إلى حصول تحول سلس في سوريا، ودون فوضى، فإذا تمكن الرئيس الأسد والقيادة معه من تحقيق إصلاحات سياسيَّة من تلقاء أنفسهم فسيسمح ذلك بحصول عمليَّة انتقال وتحول ديمقراطي دون وقوع

229- http://Annaba.Org/nba.news/2011/4/10/him

230 - صحيفة الشروق المصريَّة: 26/ مايو/ 2011.

231 - محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

اضطرابات كما في ليبيا، لأنَّ ذلك سيؤثر بشكل كبير على استقرار الأوضاع في تركيا"،[232] وهنا ظهرت أهميَّة العامل السياسي الاقليمي، من خلال قيام تركيا بتشجيع النّظام السوري على الاستجابة لمطالب الشعب السوري بالإصلاح، وان يقود الرئيس السوري بشار الأسد هذا الإصلاح بنفسه. حيثُ أبدت الحكومة التركيَّة دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانيات المتاحة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت ممكن.[233]ولذلك كانت الدبلوماسيَّة التركيَّة تتحرك على أساس عدة عناوين منها:[234]

•الدعوة إلى الإصلاح في سوريا من خلال الرئيس بشار الأسد، فقد صرحت تركيا أنَّها تدعم حركة التغيير والإصلاح الذي لا مفر منه في المنطقة، وهي تعتبر أن ما يجري في سوريا هو حركة شعبيَّة وليست مؤامرة، ولذلك دعت تركيا النّظام السوري إلى التعامل بسلمية معَ المتظاهرين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين والمفكرين، وأقرار التعدديَّة السياسيَّة لتحقيق التحول الديمقراطي وإلغاء حالة الطوارئ.[235]

•ظهرت أهميَّة العامل الأمني والديمغرافي من خلال أن البنية السكانية الإثنية والمذهبيَّة في سوريا مشابهة للبنية السكانية في تركيا، وتتخوف تركيا أن انقسام يحصل في سوريا سيصيب تركيا وتحديدا على حدودها الجنوبية، وبالتالي انصبت جهود أنقرة على منع انفجار الوضع واحتوائه في سوريا. ونتيجة لذلك وجهت الحكومة التركيَّة الكثير من النصائح للرئيس السوري، و كانت وزارة الخارجيَّة التركيَّة أول من علقت على الأحداث في سوريا، حيثُ أصدرت بيانا بتاريخ 25/ 3 / 2011م، شددت من خلاله على العلاقة القوية التي تربط تركيا بسوريا، و أبرز نقاط هذا التصريح ما يلي:[236]

1 ـ تتابع تركيا عن كثب أبرز الأحداث والتطورات الحاصلة في سوريا.
2ـ تتأسف تركيا لما نتج عن هذه الأحداث من وفيات وإصابات، وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

232-http://www.Dw-Word.De/dw/article/14969813,html
233 -علي حسين باكير، استراتيجيات التعامل مع الثورات العربيَّة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 60، ص 103.
234-محمد نور الدين: (بيروت: رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر ـ المغرب ـ سوريا. مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، 2011)، ص 215.
235 -أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربيَّة 2011 ـ 2012، مرجع سبق ذكره، ص 64.
236 ـ علي حسين باكير،(بيروت: العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012)، ص 624

3 ـ تدعم تركيا الرئيس السوري بشار الأسد، الداعي إلى ضرورة التوصل إلى المتورطين في هذه الأحداث وتقديمهم للعدالة، وإطلاق سراح المعتقلين.

4 ـ تتمنى الإسراع في تنفيذ القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين الداعية إلى الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة، واتخاذ إجراءات إصلاحية في كافة الحقول السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

إلا أنه برزتشكيك من قبل القيادة السوريَّة في مدى مصداقية تركيا في تقديم النصائح لسوريا من خلال عدة سلوكيَّات قامت بها الدولة التركيَّة ومنها:[237]

•أن تركيا زادت من النصائح حول الكيفية التي يجب على النّظام السوري أن يتعاطى معها حيال الثورة، من خلال النبرة الاستعلائية للتصريحات الرسميَّة التركيَّة، والتي أظهرت تركيا بأنَّها وصية على الدولة والنّظام السوري. فقد قامت تركيا بتقديم النصائح وتقديم الدروس للقيادة السوريَّة فيما يجب أن تفعله حيال الأحداث الجارية وبشكل يومي.

•اعتبار رئيس الوزراء التركي أن التدخل في الشؤون الداخليَّة السوريَّة هو شان تركي داخلي.

•شن وسائل إعلام تركية موالية لحزب العدالة والتنمية، حملات إعلامية ضد النّظام السوري.

•إثارة حفيظة سوريا تجاه تركيا نتيجة قيام تركيا باحتضان المعارضة السوريَّة، ومحاولة إنشاء قيادات لهذه المعارضة، وخصوصًا قيادات الإخوان المسلمين، فقد أعلنت المعارضة السوريَّة عزمها على إقامة مؤتمر كبير لمختلف أطيافها على أن يجري التحضير له وعقده في تركيا.[238] كما استقبلت تركيا أكثر من 300 شخصيَّة سورية معارضة للنظام السوري، لتضع خططا وبرامج تحرك هذه المعارضة باتجاه التغيير في سوريا.

•قيام تركيا بفتح ملف اللاجئين السوريين والترويج له إعلاميا ودوليا، حيثُ صرح أردوغان في أيار من عام 2011م: أن تركيا " لن تغلق الباب" في وجه اللاجئين الفارين من الاضطرابات في سوريا.[239]وبالتالي اتهمت سوريا الحكومة التركيَّة بتبني موقف مزدوج في التعامل معَ الأحداث في سوريا، تجمع بينَ حماية النّظام ودعمه من جهة، والتعاطف معَ الثوار والتأييد الضمني لهم

237-محمد نور الدين، تركيا وسوريا، مرجع سبق ذكره، ص 215- 216.

238 -علي حسين باكير، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 633.

239 - أخبار الجزيرة نت 8يونيو /2011.

ولمطالبهم من جهة أخرى، وقيام الحكومة التركيَّة بدعم المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطة المعارضة السوريَّة على الأراضي التركيَّة.[240]

وردت القيادة السوريَّة بتجاهل نصائح حزب العدالة والتنمية إلى حد بلغ اتهام الرئيس السوري بشار الأسد لهذا الحزب بالتواطؤ معَ الغرب وإسرائيل ضد سوريا، وتهديده أنقرة بدفع ثمن غال لتأييدها ثورة الشعب السوري.[241]

وبعد هذه التصريحات السوريَّة الشديدة اللهجة تجاه الحكومة التركيَّة، وزيادة وتيرة العنف والقتل بقيام النّظام السوري باتخاذ اتجاه معاكس للنصائح التركيَّة، واتخاذ النّظام السوري بالخيار الإيراني في التعامل معَ الثورة السوريَّة، والقائم على انتهاج الحل الأمني والعسكري حتى النهاية، أعلنت تركيا أنَّها فقدت الثقة في النّظام السوري، وقد عبر رئيس الوزراء التركي عن ذلك في مقابلة معَ الصحفيين بقوله" تركيا مهتمة بما يحصل في سوريا ولا يمكننا أن نبقى صامتين حيال ما يجري، نحن نشاطر سوريا بحدود بطول 900 كيلو متر، ولدينا علاقات قرابة معَ السوريين".[242]

كما حذر الرئيس التركي أردوغان في مقابلة تلفزيونية معه بتاريخ 2/ 5/ 2011م، الرئيس الأسد من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين وارتكاب المجازر كما حصل في عام 1981م، في مذبحة حماة، ومنوها في الوقت نفسه أن سوريا لن تنهض مرة أخرى ولن تكون قادرة على حل مشاكلها، في حالة وقعت فيها نفس تلك المذابح. وذلك لأنَّ مثل هذه الأمور إن وقعت واستمرت قد تدفع بالمجتمع الدولي إلى تشديد ضغوطه على سوريا واتخاذ موقف حاد منها.[243]

ومع تطور الأحداث واستمرار القمع من قبل النّظام السوري تجاه شعبه، ومع توالي الاتهامات من قبل النّظام السوري ضد تركيا، أكدت تركيا دعمها وتأييدها لمطالب ثوار سوريا، وتأكيدها أن الثورة السوريَّة ستسقط نظام بشار الأسد، ولذلك انتقلت تركيا إلى مستوى آخر تعتمد فيه على التشاور والتنسيق معَ الجانب العربي المتمثل بالجامعة العربيَّة وبعض الدول الإقليميَّة الفاعلة وتحديدا الخليجية منها، تبعه تشاور مماثل معَ حلفائها الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة،

240-علي جلال معوض: الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص50.
241 ـ بشير عبد الفتاح، حسابات أنقرة، مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، 2011، المجلد، 46، ص 120.
242-راغب السر جاني، مرجع سبق ذكره، ص 161
243-علي حسين باكير ومؤلفون، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 631.

حيثُ أعلنت أنقرة على لسان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغانمن البيت الأبيض في نهاية أيلول/ 2011م، قطع كل العلاقات معَ دمشق، داعية الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي.[244]

وكما تعاونت تركيا معَ واشنطن في فرض عقوبات اقتصاديَّة جديدة على النّظام السوري،حيثُ كانت تركيا أول من بادر إلى فرض عقوبات على سوريا، فقد قامت بمصادرة الأسلحة القادمة إلى النّظام السوري، إضافة إلى دعمها قرارات جامعة الدول العربيَّة الداعية إلى فرض عقوبات على نظام بشار الأسد وذلك بعدَ سلسلة من العقوبات الأمريكية والأوروبية.[245]

كما أقرت مجموعة من العقوبات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والدبلوماسيَّة والعسكريَّة، تضمنت تعليق العمل بآلية التعاون الاستراتيجي بينَ البلدين، حتى قيام حكومة ديمقراطيَّة، كذلك فقد أصدرت قائمة منع من السفر وتجميد أصول بعض المسؤولين الكبار في النّظام السوري، وتجميد أموال بعض رجال الأعمال الداعمين للنّظام، كما حافظت على السياسة المتبعة بشأن عدم بيع أو تزويد الجيش السوري بأي نوع من أنواع المعدات العسكريَّة، أو السماح بنقل الأسلحة من أي طرف ثالث عن طريق تركيا، حيثُ صادرت الحكومة التركيَّة العديد من شحنات الأسلحة القادمة من إيران باتجاه النّظام السوري عبر مختلف المعابر البحريَّة والبرية والجوية.[246] وهددت في الوقت نفسه بتدخل عسكري "لغايات إنسانية" إن لزم الأمر.[247]

لقد كانت تركيا تراهن على تغيير سريع للنظام في سوريا على غرار ما حصل في مصر وتونس، وقد ظهر العامل الساسي الإقليمي والأمني من خلال محاولة تركيا ضرب المحور السوري الإيراني ـ العراقي ـ اللبناني من خاصرته السوريَّة، بما يفتح الباب أمام هيمنة تركية على المنطقة، لإضعاف النفوذ الإيراني و ضرب أحد الركائز السياسيَّة للنفوذ الإيراني في المنطقة ممثلا في النّظام الذي ما زال يحكم في سوريا.[248]

ولا شك أن تركيا تعي جيدا أن التغيير في سوريا، سيكون مدخلا مهما لإضعاف إيران، وتغيير الواقع السياسي المهيمن في العراق حاليا، وفي حال سيطرت سيكون للعامل المذهبي التركي السني دورا في هذه السيطرة والهيمنة، لذلك لا تريد تركيا أن تخرج الأحداث في سوريا عن

244 ـ محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، 28.
245-علي حسين باكير، إستراتيجيات التعامل معَ الثورات العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 104.
246- المصدر السابق، ص 104.
247-محمد نور الدين: الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص28
248 - مجمد نور الدين: رياح التغيير في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 218- 219.

سيطرتها، بالإضافة إلى أن تركيا قد درست أهم المعوقات والمخاطر التي قد تواجهها إذا قامت بتدخل عسكري منفرد في سوريا. فقد كان هناك معوقات ذاتية داخليَّة وكذلك معوقات إقليميَّة ودولية، وعليه يسير تحرك تركيا تجاه الثورة السوريَّة بشكل بطيء لاعتبارات وعوامل سياسيَّة وأمنية واقتصاديَّة وإقليمية وجغرافية وديمغرافية على النحو التالي.[249]

1- بروز دور وأهمية العامل الديمغرافي، حيثُ إنَّ سوريا تقع على حدود تركيا الجغرافيَّة من الناحية الجنوبية إذ يبلغ طول الحدود حوالي 900كم، وبالتالي تتخوف تركيا من أن أي تحرك خاطئ من شانه أن يعرض الأمن القومي التركي للخطر وخصوصًا أن السكان الأتراك المتواجدين في جنوب تركيا هم من الأكراد والعلويين ومعظم السكان المتواجدين في شمال سوريا هم كذلك من الأكراد والعلويين.

2- ظهرت أهميَّة العامل الأمني والاقتصادي والسياسي، من خلال وجود نسبة كبيرة من الأكراد السوريين على حدودها الجنوبية، والذين قد يستخدمون ضد تركيا لمؤازرة أبناء الأكراد في تركيا ضد النّظام الحاكم فيها، وبالتالي يخلق مشكلة جديدة لتركيا، حيثُ تزايدت وتيرة الهجمات الكردية ضد تركيا من قبل حزب العمال الكردستاني،وتعتقد تركيا أنَّها هجمات مدعومة من قبل دول إقليميَّة (سوريا وإيران)، والذي ويعد أضخمها الهجوم الذي وقع في شهر تشرين الأول 2011م، في محافظة هكاريوأدى إلى مقتل 26 جنديا تركيا، في ثاني أكبر عمليَّة لحزب العمال الكردستاني في تاريخه،[250] وتعتقد تركيا أن سوريا قد فتحت قواعد جديدة لتدريب أعضاء الحزب، وان هناك مخيم يضم أكثر من 150 عضو من بينهم قياديين كفهمان حسين ونور الدين صوفي اللذين يعتقد أنهما على صلة مباشرة معَ الاستخبارات السوريَّة، وتبعها تهديد حزب العمال الكردستاني نهاية شهر آذار 2012م، بأن أي تدخل عسكري لتركيا في سوريا سيحول كافة المناطق الكردية إلى ميدان حرب وهو الأمر الذي يضع المزيد من الأعباء على تركيا قبلَ التفكير جديا في أي تدخل قد يفتح المناطق الكردية في كل من سوريا وإيران والعراق عليها.

كما تتخوف تركيا من إمكانيَّة أن يتمتع الأكراد في سوريا بالحكم الذاتي، كما حدث لأكراد العراق، بعدَ سقوط حكم صدام حسين عام 2003م، وبالتالي ستكون هناك مخاطر على الأمن القومي التركي وسلامة أراضيها، ووحدة تركيا القوميَّة، حيثُ يكمن التخوف التركي من أن أي

249-بولنت أراس ومحاضرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.
250-http://www.Alarabia.net/articles/2012/07/18/227103.html2

فراغ محتمل في السلطة في سوريا، إذا لم يعالج من خلال إقامة حكومة يتم تشكيلها من المعارضة السياسيَّة التي تحتضنها تركيا، من شأنه أن يفتح المجال إلى قيام أكراد سوريا بإقامة فيدرالية أو إعلان الاستقلال كدولة. والذي من شأنه أن يشجع أكراد تركيا للمطالبة بالاستقلال على غرار نظرائهم السوريين، أو على أقل تقدير أن تكون الدولة الكردية السوريَّة ملاذا وملجأً آمن لعناصر حزب العمال الكردستاني ليعاود ضرباته في داخل تركيا.وبالتالي سيجعل هذا الأمر المسألة الكردية بمثابة المحور المركزي لسياسات تركيا الخارجيَّة والداخليَّة في التعامل معَ الثورة السوريَّة.[251]

3- ظهور أهميَّة العامل الاقتصادي والسياسي والأمني في الموقف التركي من سوريا بسبب المشكلة العلوية؛ حيثُ يبلغ عدد سكان الطائفة العلوية في تركيا قرابة 20 مليون نسمة، وهم يمثلون 30% من سكان تركيا،[252] وكذلك تتواجد هذه الطائفة في سوريا على الحدود الجنوبية لتركيا. وهي الطائفة الرئيسة الداعمة للنظام السوري، ومعظم القيادات المركزيَّة في القيادة السوريَّة، هي من الطائفة العلوية السوريَّة،وتربطهم علاقات وثيقة بالطائفة العلوية في تركيا وخصوصًا معَ العلويين الذين يسكنون لواء الإسكندرون والذين يبلغ تعدادهم في اللواء قرابة مليون نسمة، فهم يمثلون امتداد جغرافي لعلويي سوريا.

لقد كانت للعلويين مشكلات كثيرة معَ الحكومات التركيَّة المتعاقبة، ولكن عندما جاءت حكومة العدالة والتنمية، قامت باتخاذ قرارات لتصفية المشكلة منها:[253] تدريس المذهب العلوي للطلبة العلويين في المدارس، إفساح المجال أمام العلويين لإقامة المعابد للطائفة، استقطاب بعض الشخصيات العلوية المهمة ودمجهم في الحكومة، وبالتالي فإن هذا الجانب من شأنه أن يشكل تهديداً لتركيا إذا قامت باتخاذ إجراءات ضد النّظام السوري العلوي، خاصة بعدما وصفت الطائفة العلوية التركيَّة الدعم والتأييد الكبير الذي تقدمه تركيا للمعارضة السوريَّة، وخصوصًا الدعم الذي تقدمة تركيا لحركة الإخوان المسلمين السوريَّة المعارضة، بأنه نوع من أنواع التقارب المذهبي والسياسي لتركيا معَ المعارضة، وتصف هذا التقارب بأنه انتقاص من وضعية العلويين في تركيا والذين يشكلون دعامة المعارضة السياسيَّة في نقدها لحكومة حزب العدالة والتنمية، بخصوص

251 ـ الشيماء عبد السلام إبراهيم، موقف تركيا من الثورة السوريَّة، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد 190، أكتوبر 2012، المجلد 47، ص 76.

252-صافيناز محمد أحمد، عابر للحدود: مرجع سبق ذكره، ص 84.

253 -راغب السرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الأزمة السوريَّة.[254] الأمر الذي بات يهدّد ولو بطريقة غير مباشرة حالة الوئام المجتمعي في تركيا بينَ الحكومة والشعب من ناحيةٍ والطائفة العلوية من ناحيةٍ أخرى، خصوصًا في حالة تقسيم سوريا وقيام العلويين في سوريا بإقامة دولة مستقلة لهم، ممَّا قد يدفع علويي تركيا للمطالبة بالاستقلال على غرار نظرائهم السوريين.

4ـ فيما يتعلق بالعامل الأمني، تتخوف تركيا من وقوع صدام مسلح بينها وبينَ إيران الحليف الاستراتيجي لسوريا.

وكذلك الخشية من موقف حلفاء سوريا وهم(روسيا والصين و إيران و حزب الله و الحكومة العراقية) اللذين يمدون سوريا بكافة أشكال الدعم المالي، العسكري والسياسي، ويعد هؤلاء أكبر الشركاء التجاريين لأنقرة، هذا بالإضافة إلى أن تركيا تستورد أكثر من 75% من حاجاتها من الغاز من إيران وروسيا، وتمدان تركيا بالإضافة إلى العراق بأكثر من 50% من حاجاتها من النفط، وفق أرقام الربع الأول من عام 2011م، ولذا فإنَّ قيام تركيا بأي عمل عسكري منفرد تجاه سوريا، فإن هذه الدول قد تستخدم هذه الأوراق كأداة ضغط على تركيا، وهو أمر لا تستطيع تركيا تحمله وحدها، [255]بالرغم من إمكانيَّة قيام الدول العربيَّة، وخصوصًا الخليجية بتقديم المساعدة للتحرك التركي لا سيما من الناحية المادية، لكن من دون أي دعم أمريكي أو دعم من قبل الناتو فإن الدعم الخليجي لن يكون كافيا، ولن تستطيع تعويض تركيا عن خسائرها. ورغم فشل السياسيَّة التركيَّة في سوريا سواءٌ من ناحيةٍ خسارتها لحليف استراتيجي ممثلا بسوريا، أو فشل محاولات تركيا حتى الآن إسقاط النّظام، لا يعني أن تركيا قد تخلت أهدافها تجاه سوريا، بما في ذلك إمكانيَّة استخدام الخيار العسكري، ولكن تركيا لا ترغب باستخدام التدخل العسكري منفردة، وإنَّما ترغب بتدخل عسكري من خلال:[256]

• أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي، يعطي شرعية دوليَّةلأي مشاركة عسكريَّة تركية.

• ن يقرر حلف شمال الأطلسي(الناتو) قرارا بالتدخل العسكري.

• حصول تطورات دراماتيكية في سوريا، تدخلها في فوضى كبيرة، وخصوصًا في شمال سوريا؛ بحيث يخرج شمال سوريا ذي الأغلبية الكردية من سيطرة النّظام السوري، وخصوصًا بعدَ قيام

254-صافيناز محمد أحمد، عابر للحدود، مرجع سبق ذكره، ص 85.
255-علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص15.
256-محمد نور الدين، تركيا وسوريا، مرجع سبق ذكره، ص219

الجيش النظامي السوري بالانسحاب من المدن الكردية السوريَّة على الحدود التركيَّة، وترك أمر حماية هذه المدن لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، والذي يعتبر الحليف الاستراتيجي لحزب العمال الكردستاني المعارض.[257] وعندها يمكن لتركيا التدخل عسكريا بمفردها لفرض سيطرتها على الشريط الكردي السوري، خوفا من تواصل شمال سوريا معَ جنوب تركيا وشمال العراق المتواجدين فيها الأكراد أصلا، ممَّا يؤدي إلى عزل تركيا عن الوطن العربي والإسلامي.

من جهة أخرى يبرز ارتباك الرأي العام التركي، رغم أن حزب العدالة والتنمية يمتلك الأغلبية في البرلمان وقادر على اتخاذ أي قرار من دون الاستعانة بالأحزاب الأخرى، إلا أنَّ قرار التدخل العسكري؛ الذي قد يضع البلاد على شفير حرب معَ دولة أخرى، يستلزم مشاركة الآخرين، ومن الواضح أن هناك رفضا قويا من قبل المعارضة التركيَّة التي تساعد على التشويش على الرأي العام التركي والتي تتبنى حجة النّظام السوري؛ بأنَّه يوجد مؤامرة غربية وإنَّ ما يجري هو عمل عصابات إرهابية وإسلامية متطرفة، ستخلق إرباكا لدى الرأي العام التركي حول السبب الحقيقي لدخول قوات بلاده إلى سوريا.[258] وبالتالي فقد أظهرت الحالة السوريَّة أن قدرات تركيا محدودة في الحالات الصعبة، فقد كان هناك فجوة بينَ خطاب القيادات والمسؤولين الأتراك وبينَ ما يفعلونه أو يستطيعون فعله، وبينَ الإمكانات والمتطلبات.

4- 6-1 واقعُ التحوُّلات التركيَّة بعدَ إسقاط الطائرة التركيَّة.

لم تغير حادثة إسقاط النّظام السوري للمقاتلة التركيَّة من الإطار العام للسياسة التركيَّة، إلا أنَّه أصبح هناك حالة من الاحتقان بينَ الجانبين، فقد هددت تركيا بإجراء تدابير استثنائية إذا ما قام النّظام باستفزازها مجددا، باعتبار أن الوضع تحول بعدَ إسقاط الطائرة إلى موضوع وطني وقومي في تركيا؛ فقد بدت هناك مؤشرات تركية تجاه هذه الحادثة وكأنها إجراءات تصعيديه منها:[259]

• التعزيزات العسكريَّة التركيَّة على الحدود السوريَّة، وقيام تركيا بوضع بطاريات صواريخ مضادة للطائرات، ونشر طائرات أف ـ 16 لمراقبة الحدود معَ سوريا، والتي تعطي رسالة عن

257-صافيناز محمد أحمد، عابر للحدود، مرجع سبق ذكره، ص 84.
258 -علي حسين باكير: (الدوحة: محددات الموقف التركي من الأزمة السوريَّة " الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص13
259-http://www.Alarabia.net/articles/2012/07/18/227103.html2

الجديَّة التي ستتعامل بها تركيا معَ أي خرق من قبل النّظام السوري، حيثُ سيتم الرد مباشرة بالمثل دون انتظار.

•التغاضي الرسمي من قبل الحكومة التركيَّة على الدعم المقدم للجيش الحر مؤخرا. حيثُ إنَّ الدعم العسكري والمالي بدأ يتدفق عبر الحدود التركيَّة السوريَّة للجيش الحر، رغم التحفظ العلني التركي على تسليح المعارضة السوريَّة.

وفي كل الأحوال، سيكون الدور التركي في التعامل معَ الأحداث الحاصلة في سوريا مهما، لكن من غير المؤكد أن تقوم تركيا بأي دور وحدها، وذلك لضرورة النظر في القدرات التي تخولها ذلك ومحدوديتها.

ولكن من المسارات المطروحة لتركيا لكي تخرج من المشكلة السوريَّة بأقل الخسائر، سواءٌ الاقتصاديَّة أو السياسيَّة أو الأمنيَّة الممكنة هو التواصل معَ المعارضة السوريَّة، والتي من المفترض أن تحل محل النّظام السوري، وخصوصًا المجلس الوطني السوري، إضافة إلى ضرورة التواصل معَ الدول العربيَّة المؤثرة إقليميًّا وعربيًّا، وخصوصًا مصر والسعوديَّة وقطر، وذلك لأنَّ المصلحة العربيَّة تكمن في أن تكون سوريا موحدة وغير مقسمة، وهي مصلحة تركية أيضًا.

وبالتالي يكون المسار التركي لمواجهة المشكلة السوريَّة من خلال المزيد من الشد الدبلوماسي الإقليمي والدولي للإطاحة بنظام الأسد، حيثُ تقوم تركيا بتقديم الدعم المالي والمعنوي والسياسي والعسكري للمعارضة سواءٌ من خلال احتضانها في تركيا، أو من خلال دعم عناصر وقادة الجيش السوري الحر من خلال التدريب والتسليح. معَ تأكيد تركيا على مدى الخسائر التي تتحملها الحكومة التركيَّة جراء الأوضاع المأساوية على حدودها الجنوبية سواءٌ من مساعدتها للاجئين السوريين أو تخوفها من هجمات حزب العمال الكردستاني، ولذلك تولي تركيا أهميَّة خاصة لانتصار المعارضة وسقوط النّظام السوري إلى ضرورة توفير البديل لتولي السلطة، تفاديا لحدوث أي فراغ سياسي قد يحول سوريا إلى دولة فاشلة.

ومن خلال التعاطي التركي معَ الثورات العربيَّة يمكن استنتاج طبيعة وكيفية إدارة تركيا لمواقفها من هذه الثورات على النحو الآتي:[260]

1- أن تركيا غادرت موقعها الحيادي السابق، ودخلت كطرف فاعل في الصراعات بينَ الدول العربيَّة والإقليميَّة، وفي الصراعات الداخليَّة العربيَّة، فقد توترت علاقاتها معَ عدد كبير من الدول مثل سوريا وإيران والعراق وروسيا، وهذا يعتبر تراجعاً عن مبدأ تصفير المشكلات في السياسة الخارجيَّة التركيَّة.

2- أظهرت تركيا خلال الثورات العربيَّة، ولا سيما في سوريا نزعة مذهبية في خطابها، وذلك عندما ارجع أردوغان الصراع في سوريا إلى جذور مذهبية بوصف الوضع في سوريا بأنه صراع بينَ نظام علوي ومعارضة سنية،[261]بالإضافة إلى وقوفها إلى جانب المعارضة ضد النّظام السوري، وهو ما يدل على تراجع عن أهم صفات النموذج التركي، وهو العلمانية، حيثُ لم يبق على مساحة واحدة من كل الجماعات الدينية داخل تركيا وخارجها، معَ ما يحمله هذا الخطاب المذهبي من مخاطر عالية على الصراعات داخل العالمين العربي والإسلامي، وعلى تركيا نفسها.

3- نزعت تركيا في مرحلة الثورات العربيَّة إلى استخدام القوة والعنف في بلدان مثل ليبيا عبر مشاركتها في حلف الناتو، وإلى التهديد باستعماله في بلدان أخرى مثل سوريا؛ فقد اعتبر ذلك تخليا تركيا عن سياسة"القوة الناعمة" واعتماد القوة الخشنة.

4- توافقت السياسة التركيَّة في معظم الأوقات من الثورات العربيَّة معَ السياسة الغربيَّة والأمريكية، وتبين ذلك بشكل واضح في التطابق الكامل والتنسيق في الملف الليبي.

5- بدت تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية الإسلاميَّة أنَّها دولة أطلسية أكثر من أي وقت مضى، وذلك بعدَ مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، وموافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي في مطلع آب/2011،في منطقة ملا طيا وسط تركيا، ممَّا اعتبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وسوريا.

260-محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 28- 29.
261 - أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربيَّة(2011 - 2012)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ويرى الباحث أنَّ هناك عدة عوامل مهمة أظهرت كيفية اتخاذ تركيا لمواقفها تجاه الثورات العربيَّة، وخصوصًا المصالح السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة، وقد ظهرت بشكل واضح المواقف التركيَّة المبنية على المصالح الاقتصاديَّة من الثورة الليبيَّة، كذلك ظهرت أهميَّة العامل السياسي والأمني على مواقف تركيا من الثورة السوريَّة، إضافة إلى ظهور المصالح الإقليميَّة والسياسيَّة من الثورة المصريَّة، كذلك فقد كان لضعف المصالح التركيَّة بشكل عام في تونس واليمن في ضعف الموقف التركي من الثورتين فيهما.

الفصلُ الخامس

مستقبلُ الدور التركي في المنطقة العربيَّة بعد الثورات العربيَّة

5 - 1 المقدمة:

يراهنُ الأتراك على أنَّهم تركوا تأثيرًا قويًّا في المنطقة العربيَّة خلال الثورات العربيَّة، يمكن الاستثمارُ فيه إقليميًّا ودوليًّا بما يزيد من مكانة تركيا، ويخلق التكاتف والتكامل والانسجام المطلوب بينَ دول المنطقة، وعززت تركيا من مكانتها الإقليميَّة بما جعلها مؤهلة للقيام بدور الوسيط الشرق أوسطي، فقد أحدثت الثوراتُ العربيَّة حراكًا إقليميًّا جديدًا لمَّا ينته بعدُ، وفي ظلِّ الضبابيةِ السائدة في معظم الدول التي حدثت فيها ثوراتٌ بشكل عام، من الصعب التكهن بالمدى الذي سيصل إليه هذا الدور، وكذلك طبيعة المعادلات الإقليميَّة الناشئة عنه، والتي ربَّما تفضي إلى عالم مختلف في الشرق الأوسط أي منظمة إقليميَّة جديدة من نوع ما.

من جهةٍ أخرى، وبسبب موقع تركيا الاستراتيجي وإرثها الشرقي وحاضرها الغربي،[262] وثقلها الإقليمي، وعلاقاتها الجيدة معَ الدول المجاورة لها باستثناء اليونان وقبرص، قد تؤدي تركيا دورَ الوسيط والجسر بينَ دول الاتحاد الأوروبي ودول الوطن العربي.

ومن هذا المنطلق غيَّرت تركيا إستراتيجيتها باتجاه عمقها الاستراتيجي، المشرق العربي، فقد أدركت تركيا أنَّها قد تكون مؤثرةً في هذه المِنطقة أكثرَ ممَّا قد تكون في إطار الاتحاد الأوروبي. وقد يستعين الغرب بها في حال زادت من قوة مركزها في الشرق الأوسط والدول العربيَّة، ودورها في حل أزمات الغرب في هذه المِنطقة.

ويمكنُ في إطار استشراف دور تركيا في المنطقة بعد الثورات العربيَّة، الحديثُ عن ثلاثة سيناريوهات أو بدائلَ تتوقف في مجملها على طبيعة الوضع الذي ستنتهجه هذه الثورات، وذلك كما يلي:

262 - أحمد نوري النعيمي:(بيروت: العلاقات العربيَّة التركيَّة، حوار مستقبلي، 1995)، ص 343.

5 ـ 2 السيناريو الأول: نجاح ثورات الربيع العربي في إيجاد أنظمة ديمقراطيَّة.

من المتوقع أن يتعززَ الدورُ التركيُّ وحضوره بفاعليَّة، إذا تحولت الدول التي نجحت فيها الثورات العربيَّة إلى أنظمة ديمقراطيَّة، خاصة إذا ما سيطرت حركاتُ الإسلام السياسي على السلطة في هذه الدول، واستقرت الأنظمة السياسيَّة فيها في إطار عقد اجتماعي جديد قائم على أسس ديمقراطيَّة، وهو ما يعني أنَّ التعاون بينَ هذه الأنظمة وتركيا سوف يتعزز في ظل التقارب بينَ أنظمة الحكم فيها، بحيث تصبح نُظمُ الحكم في المنطقة أقدرَ على التمسك بهُويَّتِها الحضاريَّة ومسؤولياتها تجاه شعوبها، وبدرجة أقلَّ من التبعيَّة تجاهَ الخارج، ومن الممكن أيضًا أن تزداد إمكانات تفعيل المثلث المصري ـ التركي ـ الإيراني.[263]

كذلك فإنَّ النموذجَ التركيَّ الذي صنعته حكومة حزب العدالة والتنمية، سيكون له تأثيرٌ مستقبليٌّ لدى فئاتٍ واسعةٍ من المجتمع العربي، خاصة معَ صعود حركات الإسلام السياسي، أو على الأقل هذا ما يتوقعه كثيرٌ من المتابعين للأحداث الحاصلة في العالم العربي كنتيجة للثورات العربيَّة ولو على المدى القصير، على اعتبار أنَّ الإسلاميين هم الأكثرُ تنظيمًا[264] في البلاد العربيَّة التي سقطت فيها الأنظمة العربيَّة القديمة؛ نتيجة الثورات التي حدثت وخصوصًا في مصرَ وتونس، وهو ما سيترك بصمته بشكل أو بآخرَ على شكلِ النّظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، خاصة فيما يتصل بممارسة الواقعيَّة والبرجماتيَّة والاعتدال؛ لمواجهة الظروف والأوضاع الداخليَّة، وفيما يتعلق أيضًا بقدرة الهُوِيَّة الإسلاميَّة على الانسجام معَ الواقع وتقدير القيم الأساسيَّة في المجتمع والاستفادة من النموذج الإصلاحي الموجود في التجرِبة التركيَّة.

ومن أبرز المؤشرات على هذا التوجه قيامُ تركيا بتطوير علاقاتها معَ الدول التي سيطرت على الحكم فيها حركاتُ الإسلام السياسي وهي مصر وتونس، فقد أقامت تركيا علاقاتٍ وطيدةً معَ مصرَ، حيث ترى تركيا أنَّ الإمكانات التي تمتلكها مصرُ لا تتوافر لأيِّ دولة عربيَّة أخرى، وأنَّ مصر إذا ما باتت دولة ديمقراطيَّة واستطاعت تجاوزَ المرحلة الراهنة في الداخل، وإذا كُتب لنظامها السياسي النجاح والاستمرارية؛ فإنَّها معَ تركيا يمكن أن تؤسسَ تحالفَ أحزاب الإسلام السياسي المعتدل في المنطقة.

263 ـ أحمد داود أوغلوا، (القاهرة: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضاريَّة، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 182- 491.

264 ـ علي حسين باكير، اللاعب التركي: استراتيجيات التعامل معَ الثورات العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

كما أنَّ التقاربَ التركيَّ المصري برز في الزيارة التي قام بها الرئيسُ المصري محمد مرسي لتركيا في أيلول 2012م، وبحضوره للمؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية التركي وإلقائه خطابًا كأرفع مسؤول أجنبي يحضر هذا المؤتمر، وهذا يؤشر على أنَّ تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية تراهنُ على نجاح حزب الحريَّة والعدالة المصري،[265] كما يبدو ذلك أيضًا من خلال الاتفاق بينَ الحزبين على تبادل الخبرات وتكثيف الزيارات المتبادلة.

وترى تركيا في مصرَ حليفًا إقليميًّا مهمًا، وذلك لأنَّ تحوُّلَ مصرَ إلى دولةٍ ديمقراطيَّةٍ من شأنه أن يعظم من مصالح تركيا الدائمة في المنطقة، فالتعاون معَ مصرَ قد يعظم من شأن السياسات التركيَّة، وأنَّ الخطوات التركيَّة الكبيرة في ظلِّ معارضةٍ مصريَّةٍ لن تحظى بتأييد إقليمي،على اعتبار أنَّ مصرَ هي الدولة المؤهلة لقيادة الدول العربيَّة، إضافة إلى أنَّ محاولة تركيا القيام بأي دورٍ إقليميٍّ على حساب مصرَ، سيجعلُ مصرَ تحاولُ إفشالَ وإحباط السياسات التركيَّة في المنطقة.

أما بالنسبة لتونس، فقد أصبحت تركيا" شريكًا استراتيجيًّا" للحكومة التونسيَّة، حيث تتطلع تونس في ظل مواجهتها تحدياتٍ اقتصاديَّة واجتماعيَّة إلى الاستفادة من التجرِبة التركيَّة.

كذلك قامت تركيا بمساعدة تونس لمواجهة التحديات الداخليَّة، ووقّعت تركيا خطة عملٍ معَ تونس تتضمن خطواتٍ ينبغي على البلدان اتخاذها لتعزيز العلاقات بينهما في إطار زمني محدد.[266] مثل الاتفاقيَّة التي تقضي بتقديم نصف مليار دولار، يقضي سداده على مدى عشر سنوات، وكذلك اتفقت الدولتان على إلغاء نظام التأشيرات بينهما.

وبشكل عام، فإنَّديناميَّات الثورات داخليًّا وخارجيًّا، يفترض بها أن تدفع الدولَ العربيَّة لمراجعة سياساتها الخارجيَّة، وزيادة استقلاليتها عن طريق بدائلَ إستراتيجية، حيث تمثلُ تركيا بديلا استراتيجيًّا إقليميًّا مهمًا، إلا أنَّ تفعيلَ تعاونٍ متوازن بينَ تركيا والدول العربيَّة يتطلب تحقيق شروط معينة، من أهمِّها تطوير قدرات الدول العربيَّة، ووجود رؤية عربيَّة موحدة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها،[267]فمن الناحية الاقتصاديَّة مثلا، يمكن للإصلاحات

265- خريطة التحالفات الإقليميَّة ما بعد الثورات.. مصر وتركيا نموذجا، صحيفة الاستقلال، أنظر الرابط:
alestqlal.com/ar//index.php?act=show&id=5201
266- غولدن أيمن، أبعاد التحول في السياسة الخارجيَّة التركيَّة بعد الثورات، أنظر الرابط: - Rcssmideast.Org?html
267 -محمد السيد سليم: تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29/ مايو 2011.

الاقتصاديَّة والسياسيَّة في المنطقة أن تساعد في تطوير إمكانات التعاون الاقتصادي بينَ تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل.[268]

وقد يؤدي نجاح الثورات العربيَّة واكتمالها إلى إمكانيَّة أن يؤثرَ سلبًا في الدور التركي، فعودة الدور المصري خلال الفترة المقبلة، في حال نجاح مصر في تخطي حالة عدم الاستقرار الراهنة، و تفعيل وجودها في الدوائر التقليديَّة للسياسة المصريَّة، فإنَّها ستقوم بملء الفراغ الإقليمي الذي تخلت عنه مصرُ في ظل حكم النّظام القديم، والذي كان أحدَ مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى ذلك، هناك احتماليَّة لتزايد العقبات التي يمكن أن تواجه تركيا مستقبلا، في حالة سعيها لتطوير علاقات غير محسوبة أو غير متكافئة معَ دول المنطقة. معَ زيادة ديمقراطيَّة صنع قرارات السياسات الخارجيَّة فيها، كما أنَّ الطابعَ الشعبيَّ لصناعة السياسة الخارجيَّة قد يحملُ مخاطر إثارة القضايا الخلافيَّة في العلاقات العربيَّة التركيَّة، مثل قضايا المياه والحدود، لا سيما أنَّ سياسة العمق الاستراتيجي" تصفير المشكلات التركيَّة"، لم تقدم سوى معالجاتٍ جزئيةٍ بسيطةٍ تصبُّ في غالبيتها لصالح تركيا.[269]

5 -3السيناريو الثاني: بقاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربيَّة.

إن بقاء حالة عدم استقرار في الأنظمة العربيَّة التي حدثت فيها ثورات، واستمرار الاحتجاجات، وعدم القدرة على التوصُّلِ إلى عقد اجتماعي جديد فيها، من المتوقع تطور الدور التركي لملء الفراغ الإقليمي بسبب انشغال هذه الدول بقضاياها الداخليَّة، والذي سينجمُ عنه عجزُها عن النهوض بأدوارها الخارجيَّة بكفاءة، وهذا الأمر يشكل امتدادًا لأوضاع الدول العربيَّة قبل الثورات، فقد كان تراجعُ الأدوار العربيَّة أحدَ مصادر بروز أدوار إقليميَّةٍ أخرى في المنطقة العربيَّة ومنها الدور التركي، ومن المتصوَّر أيضًا في هذه الحالة تزايد التنسيق التركي الغربي، أو التركي الخليجي، (مثل التنسيق بينَ تركيا والسعوديَّة وقطر في الملف السوري)، معَ إمكانيَّة استدعاءِ تحليلات أخرى لإمكانيَّة تأثير المتغيِّرات في المنطقة في تفعيل وتعزيز أهميَّة تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقرارا. وكنتيجةٍ لفاعليَّةِ الدور التركي؛ سيكون هناك إمكانيَّة لدفع إسرائيل لتسوية خلافاتها معَ تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبيَّة التي

Ibrahim Ozark : Turkish Economy in the Age of Arab Revolution -Today's Zaman - 268،2011/2/3:"Higher oil prices to raise burden of imports،H Harriet d ally News ،3/1/2011

Feraitinc: the arab spring and turkey's new role.Hurriyetdaialynews and economic review, 5 / 9/2011 - 269

قد تنجم عن تغيير البيئة الإقليميَّة.[270] ويمكن في هذا الإطار فهم التوجه الإسرائيلي لتسوية خلافاتها معَ تركيا في قضية الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحريَّة، وقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بتقديم اعتذار رسمي لتركيا عن هذه القضيّة.[271]

إضافة إلى ذلك، هناك إمكانيَّة لعدم حدوث تغيّرات أو تحولات دراماتيكيَّة، سواء داخليًّا أو خارجيًّا في المنطقة، وقيام تركيا بالاهتمام باستقرار الداخل التركي، والحرص على عدم وصول هذه الثورات إليها، وذلك بسبب الطبيعة الديمغرافيَّة المتنوعة في تركيا، وخصوصًا الأكراد والعلويين، ولكنَّ تصاعد وتيرة المتغيرات الإقليميَّة من شأنه الكشف بشكل أكبر عن العقبات الكامنة في الدور التركي، ومحدودية قدرته وفاعليته على تحقيق نتائجَ ملموسةٍ ممَّا يؤثرُ بشكل سلبيٍّ يؤدي إلى تراجع الدور التركي تدريجيًّا.

وهناك احتماليَّة لتراجع الدور التركي نتيجة لانطواء تركيا على ذاتها، في حالة وصول تأثيرات الثورات العربيَّة إليها بصورة تصدير الثورة، وقد تطرق المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من إمكانيَّة تأثير الأوضاع في سوريا تحديدًا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السوريَّة ـ التركيَّة، والتخوف المتزايد من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة، لا سيما في حال وجود الأبعاد الطائفيَّة والإثنيَّة على نحو يؤجج مطالبَ الأكراد والعلويين في تركيا، وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الأمر هو زيادة وتيرة الهجمات الكردية على تركيا *عقب الانتخابات التركيَّة وبداية الثورة السوريَّة.*

وفي أعقاب تهديد حزب العمال الكردستاني بتصعيد الهجمات والعنف ضد تركيا في حالة عدم مصداقية الحكومة التركيَّة في معالجة القضيَّة الكرديَّة.[272] وهذا ما دفع الحكومة التركيَّة إلى العمل على تسوية المشكلات معَ حزب العمال الكردستاني عن طريق الطلب من زعيم الحزب

Mohammed Ayoob:Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turku -PersianFutureInsigh270 Turkey vol13, No .2(Gunw2011) :57 - 70 _. Foreign Policy Research Institute،RISE And Future Fall of Turkey -Iran Axis Analysis،Eurasia Review News and Analysis ،8-5-2011،http//www.eurasiareview.com/rise-and -future-fall-of -turkey-Iran-analysis-08052011

271- إسرائيل تعتذر لتركيا عن حادثة أسطول الحرية، أنظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/bab44ca8-d56b-430e-b2cc-100a68e4869e

Chris zambelis: unrest in Syria inspires new wave of Kurdish activism the Jamestown foundation: ter- 272

- 2011/ 2/ 6,.no22,9:.Vol.rorism monitor

عبد الله أوجلان دعوة قوات الحزب إلى وقف القتال معَ الجيش التركي والعودة إلى الأراضي العراقية.[273]

5 ـ 4 السيناريو الثالث: بقاءُ النظم القديمة وتعزز استقرارها.

وهو ما قد يعني تراجع الدور التركي،سواءٌ على مستوى طريقة الحضور أو الاهتمام أو الجاذبيَّة، أو الفاعليَّة والتأثير، وذلك بسبب طريقة تعامل تركيا معَ الثورات العربيَّة، والإدراك السلبي لهذه السياسة، سواءٌ من قبل الشعوب العربيَّة التي حدثت فيها الثورات، أو الدول العربيَّة التي لم تحدث فيها ثورات، والتي تراقب الدور التركي، أو من قبل النُّخب العربيَّة الحاكمة"القديمة"، فتناقض المواقف التركيَّة تجاه الثورات العربيَّة يهدِّدُ تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربيَّة، خاصة وأنَّ تركيا تؤسس سياستها الخارجيَّة على مبادئ العدالة والحرية الإنسانيَّة، فعلى سبيل المثال مواقف المعارضة الليبيَّة في البداية من السياسة التركيَّة المنحازة للقذافي في تقديرهم،[274] وخصوصًا بعد عرض خطة خريطة الطريق من قبل تركيا لحلِّ القضيَّة الليبيَّة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ خشية النُّخب العربيَّة الحاكمة" القديمة" يمكن أن يتزايد تجاه تركيا، بسبب ربط المواقف التركيَّة بالعلاقات الحسنة بينَ حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة، في حال أقدمت هذه التنظيماتُ على استنساخ النموذج التركي في الحكم وليس استلهامه.

وقد نتج عن ذلك بعضُ التحليلات التي تؤكد نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركي، من الحياد وعدم التدخُّل وتصفير المشكلات، وذلك من خلال ظهور عدم الحيادية التركيَّة في تدخلاتها في الثورات العربيَّة، وخصوصًا في الملف الليبي والسوري، حيث قامت في الملف الليبي بالتنسيق معَ حلف الناتو في التدخل العسكري، كذلك قامت في الملف السوري بالتدخل، سواءٌ المباشر أو غير المباشر فيه، ممَّا يؤثر بشكل سلبي على السياسة التركيَّة بشكل عام، و يعرّض علاقاتِ تركيا وكلَّ استراتيجياتها للانكسار في العالم العربي، وعلى الصعد كافة، ليس فقط في سوريا، وإنَّما أيضًا في إيران و لبنان والعراق.[275]

273- عبد الله أوجلان يدعو المتمردين الأكراد إلى إلقاء السلاح، أنظر الرابط: www.frace24.com/ar/nad/853857

274 ـ أحمد داود أوغلوا: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضاريَّة، مرجع سبق ذكره

275 ـ محمد نور الدين، تركيا وسوريا...نهاية العمق الاستراتيجي، السفير 17/ مايو 2011. ـ

وبالرغم من وجود إمكانيَّةٍ لتحقق كلِّ سيناريو من السيناريوهات السابقة، إلا أنَّه من المتوقع أيضًا أن تحدث كلُّ هذه السيناريوهات مجتمعة، بمعنى أن تنجح الثورات في بعض النظم العربيَّة في الوصول إلى الهدف المنشود بإقامة نظم ديمقراطيَّة على أساس عقد اجتماعي جديد، وقد تبقى حالة عدم الاستقرار في نظم أخرى لفترات طويلة، كما أنَّ بعض النظم القديمة قد تبقى على حالها أو قد تتخطى عملية التحول بإدخال تعديلات ذاتيَّة شكليَّة أو جذريَّة، فإنَّه من المتوقع أن تقوم تركيا بعدد من الأدوار، والتي توافقت عليها نخبة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وهي:[276]

1 ـ الأدوار السياسيَّة والدبلوماسيَّة:

وذلك من خلال قيام تركيا بدور أكثر فاعليَّة في العمل والتدخل في حل الصراعات الإقليميَّة، من خلال التفاعل والانخراط والتوسط معَ كلِّ الأطراف من أجل الوصول إلى نقاط توافقية بينها، مثل: الدعوة إلى إنشاء آليةِ اجتماعاتِ الدول المجاورة للعراق، وكذلك دور تركيا في الوساطة بينَ العرب وإسرائيل، واعتبار النُّخبة التركيَّة أنَّ (قدرها) تركيا أن تكون ممرًّا وجسرًا بينَ العرب وأوروبا، وهي فكرة ليست جديدة في أدبيَّات حزب العدالة والتنمية، ويُعدُّ أحمد داود أوغلوا وزير خارجية تركيا مهندسَ هذه الفكرة في عصر حزب العدالة والتنمية في مقال نشره في جريدة الأهرام المصريَّة سنة 2009م.[277]

2 ـ الأدوارُ الأمنيَّة والدفاعيَّة:

وذلك من خلال قيام تركيا بدور مركزي في بناء"الأمن المشترك" في المنطقة العربيَّة والشرق الأوسط، في إطار المبادرات الجماعيَّة، مثل مبادرة إسطنبول للتعاون، إضافة إلى احتماليَّة أن تقوم تركيا بدور" الدولة التي تبني النّظام في الشرق الأوسط" بمعنى أن تقوم تركيا بتولي مسألة الاقتراح والمساهمة في تطبيق هيكليَّة الأمن،[278]والنّظام الإقليمي، من خلال تضافر جهود الدول الإقليميَّة الفاعلة، وحتى تستطيعَ تركيا أن تقطفَ ثمارَ الشرق الأوسط الجديد، فهي بحاجة ماسة للتوصل إلى إطار مشترك لاحتواء الانقسامات الطائفيَّة المتسارعة، وكذلك تضافر الجهود لتحديد الأولويَّات المشتركة، سواءٌ كانت حل القضية الفلسطينية أو إيقاف سباق التسلح، والتي من شأنها

276 ـمحمد السيد سليم ومؤلفون، (بيروت: الأدوار التركيَّة الجديدة في الوطن العربي البديل والنموذج الاستراتيجي، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012)، ص 499ـ 505.
277 ـ أحمد داود أوغلوا، "إنه قدرنا،" الأهرام 2/ 9/ 2009.
278ـ محمد السيد سليم ومؤلفون، الأدوار التركيَّة الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 500.

أن تمهد الطريق نحو عمل مشترك، وتعتبر تركيا في مكانة تمكنها من القيام بدور مهم في هذا المجال، حتى تحفظ أمنَها ومصالحَها.

3 ـ الأدوارُ الاقتصاديَّة:

ويُقصَدُ بذلك تفعيل دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي، إضافة إلى مركزيَّة دور تركيا في عبور خطوط الطاقة بينَ العرب وأوروبا، ودورها كشريك رئيس في مداخل " السلام الاقتصادي" في المنطقة. و ترتكز فكرة تركيا على أنَّ التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي، حيث يمكنها أن تكون عاملا مؤثرًا من خلال المشاريع العربيَّة التركيَّة.

فقد اتبعت تركيا سياسة شبه رأسمالية في علاقاتها الخارجيَّة مستفيدة من علاقاتها السياسيَّة الإيجابيَّة في دول المنطقة؛ لزيادة استثماراتها وصادراتها في الشرق الأوسط، و نجحت في ظلِّ الثورات العربيَّة في الانتقال من علاقات اقتصاديَّة بالأنظمة الفرديَّة إلى علاقات معَ أنظمةِ ثورات الشعوب، فمن شأن التغييرات السياسيَّة العربيَّة أن تفتحَ الطريقَ أمامَ سياساتٍ وإجراءاتٍ اقتصاديَّةٍ مختلفة، إذ من المتوقع أن تقلص الإجراءاتُ الاحتكارية ويعاد النظر في قوانين الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الأجنبيَّة، من خلال اعتمادها على علاقاتها وتحالفاتها السياسيَّة الجديدة في المنطقة.

ويبدو ذلك واضحًا في إطار ما تمخضت عنه الزيارة التي قام بها أردوغان إلى دول الثورات العربيَّة(تونس ومصر وليبيا)، فقد زاد نتيجة لهذه الزيارة حجمُ المساعدات والاستثمارات التركيَّة في هذه الدول، إضافة إلى زيادة حجم الصادرات التركيَّة إليها، والذي فتح المجال أمام التوقعات التركيَّة نحو إعادة صياغة علاقاتها الخارجيَّة بما يعزِّزُ من دورها الإقليمي، ويدعم موقفها التفاوضي معَ دول الاتحاد الأوروبي من أجل نيل عضويته الكاملة، فضلا عن تأكيد استقلاليَّة القرار التركي في مواجهة السياسة الإسرائيليَّة والضغوط الأمريكيَّة.[279]

279 ـ محمد السيد سليم ومؤلفون، الأدوار التركيَّة الجديدة في الوطن العربي البديل والنموذج، مرجع سبق ذكره، ص22.

ـ الأدوارُ القيميَّة والمعنويَّة:

ويقصد بذلك أن تكون تركيا محورًا رئيسًا للحوار بينَ الحضارات والديانات، إضافة إلى أن تكون جسرًا بينَ الغرب والعرب والعالم الإسلامي بشكل عام. وفي هذا الإطار أدت تركيا دورًا في الحوار بينَ منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في إسطنبول في عام 2002م، وحوار تحالف الحضارة في المدينة نفسها في عام 2009م.

كذلك من المتوقع أن تفتح التغيّرات في المنطقة المجالَ أمام تركيا ليكون لها نفوذٌ ودورٌ أكبر على المدى البعيد، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت التجرِبة والنجاح التركي نموذجًا يُحتذى ويروَّجُ له في الغرب، بالإضافة إلى العالمين العربي والإسلامي، ولعلَّ توجه دول الثورات العربيَّة نحو الديمقراطيَّة يزيد التوقع من العمل على محاكاة النموذج التركي بشكل كامل أو جزئي، وخاصة بعد أن أصبح لتركيا نوعٌ من القبول الشعبي العربي، بعد قيامها بأفعال قوية كان لها تأثيرٌ وتأييدٌ شعبي عربي،كما حدث في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام 2009م، عندما استهجن رئيس الوزراء التركي اردوغان الممارسات الإسرائيلية في حربها ضد قطاع غزة، أو في موقف تركيا المتمثل في رفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، فمن المحتمل أن تقوم بعضُ الدول العربيَّة بتبني النموذج التركي في تحقيق التحديث العام والإصلاح الاقتصادي، ودون اللجوء إلى الديمقراطيَّة الحقيقيَّة، فقد تصلح تركيا نموذجًا للتفاعل والتوازن بينَ العلمانية والإسلام السياسي، وذلك وَفقَ قواعدَ مؤسسيَّةٍ دستوريَّةٍ علمانيَّةٍ غير متناقضة معَ الثقافة والدين الإسلامي لبعض الدول العربيَّة.

ومن المتوقع أيضًا أن يسعى الغرب والولايات المتحدة إلى استيعاب الدور التركي وتعظيم الاستفادة منه، عبر مأسَسَةِ العلاقة الغربية معَ تركيا وتعميق التحالف الاستراتيجي معها، وذلك من خلال ضمّ تركيا للاتحاد الأوروبي، أو على الأقل إشراك تركيا بصورة قويَّة في المجالس الأمنيَّة والسياسة الخارجيَّة الأوروبيَّة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الشعوب العربيَّة والإسلاميَّة، كما يمكن أن تقوم تركيا بالابتعاد عن الغرب والولايات المتحدة بعقدِ أحلافٍ وعلاقاتِ مصالحَ معَ قوى دوليَّة وإقليميَّة أخرى. حيث من المحتمل أن تكون تركيا هي المستفيدَ الأكبرَ من الثورات العربيَّة، وذلك بما تمتلكه من أدوات في السياسة الخارجيَّة وظهور دولي واقتصادي فعّال على الساحة العالميَّة، إضافة إلى خطاب سياسي قوي وحازم.

لقد أصبحت تركيا لاعبًا أساسيًّا في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني في المنطقة العربيَّة.[280] وهو ما سيتيح لها دورًا مستقبليًّا في المنطقة، بعيدًا عن حسابات المصالح والقوى الغربية، وذلك من أجل تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، فقد أبرمت تركيا مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول التي حدثت فيها ثورات وانتهت مثل تونس ومصر وليبيا.

280 ـ صبري سميرة، السياسة التركيَّة وأمريكا في ظل التحولات السياسيَّة العربيَّة، التحول التركي تجاه المنطقة العربيَّة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م، بدأ الموقفُ التركيُّ يتحول تجاه القضايا العربيَّة، وبدأت تركيا تطوي صفحة من تاريخها لتبدأ صفحة جديدة عنوانُها الشراكة والتفاعلُ معَ محيطها العربي والإسلامي، فقد بدأ الاهتمام بالمنطقة العربيَّة، حيث سعت تركيا إلى زرع الثقة المتبادلة بينها وبينَ العرب من خلال حرص قيادات حكومة حزب العدالة والتنمية على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيًّا لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجيَّة في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق أوسطية، وعزز من هذا الاهتمام زيادة حضور الدور التركي وتفاعله معَ العديد من القضايا المحوريَّة في المنطقة العربيَّة، سواءٌ فيما يتعلق بالقضيَّة العراقيَّة، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة، فقد أرادت تركيا الاستفادة من الثورات العربيَّة من أجل وضع أطر سياسيَّة جديدة ذات ثقل في المنطقة العربيَّة تتوافق معَ سياسة تركيا الداعية إلى العودة إلى مجد الأمتين التركيَّة والعربيَّة.

لقد بدأت تركيا سياسة الانفتاح على العالم العربي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، حيث تمثل المنطقة العربيَّة أهميَّة خاصة لتركيا، وذلك لاعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي، ولاعتبارات أمنيَّة وإستراتيجية، وخصوصًا الموقع الجغرافي للوطن العربي، إذ تعتبر تركيا البوابة الشماليَّة للوطن العربي؛ وذلك لأنَّ المصالح التركيَّة الدفاعيَّة مرتبطة بالجغرافيا العربيَّة التي تمثل حاجزًا دفاعيًّا في جنوب تركيا، وتؤمن تركيا بأن ترسيخ مبادئ السَّلام في المنطقة يأتي من خلال التكامل الاقتصادي، لذلك أقامت تركيا العديدَ من المشروعات والاتفاقيَّات الاقتصاديَّة معَ دول المنطقة، حيث خططت للبحث عن أسواق جديدة في المنطقة العربيَّة، وطوَّرت سياسات التصدير، وذلك ضمن ما أطلق عليه السياسات التجارية الجديدة لتركيا، إضافة إلى ذلك فقد بدأت تركيا بالبحث عن مكانها الإقليمي بالرغم ممَّا واجهته من معوقات، حيث سعت تركيا من خلال دعمها للثورات العربيَّة لخلق دور إقليمي لها مقابل تضاؤل فرصها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها تعملُ على إيجاد بديل يضمن لها دورًا محوريًّا في المنطقة العربيَّة.

وبناءً عليه، فقد تبنت تركيا سياسات بدت متفاوتة نسبيًّا في التعامل معَ الثورات العربيَّة، فقد التزمت - بخصوص الثورة التونسيَّة- توجهَ المتابعةِ والمراقبة الحذرة للأوضاع، وقد كان أول تصريح رسمي تركي من خلال وزارة الخارجيَّة التركيَّة في اليوم الذي تنحى فيه الرئيسُ التونسي

زين العابدين بن علي. أمَّا في الثورة المصريَّة، فقد كان الموقف التركي أكثرَ وضوحًا في دعوة النّظام المصري إلى إدخال تغييرات وإصلاحات سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة، والدعوة لاستجابة النّظام لمطالب الشعب المصري، ثم تحوَّلَ الموقف إلى نقد النّظام السياسي في مصر علنًا؛ وذلك لأنَّ تطور الأحداث في مصر أشار بوضوح إلى قرب سقوط النّظام ونجاح الثورة المصريَّة، وهو ما أعتُبرَ تحولا جذريًّا ونوعيًّا في السياسة التركيَّة نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخليَّة لدول أخرى، بالرغم من أنَّ هذا التدخل غيرُ مرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي التركي، وسابقة في العلاقات بينَ القوى الرئيسة الإقليميَّة في المنطقة.

وجاء الموقفُ التركي في الشأن الليبي متسمًاً بالتقلب وعدم الثبات، فقد بدت تركيا أكثرَ تحفظا تجاه التدخلات الخارجيَّة في ليبيا، فقد عارضت في البداية فرض عقوبات على النّظام الليبي. كذلك رفضت خطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وأيدت تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانيَّة، معَ الإبقاء على قنواتٍ مفتوحةٍ للاتصال معَ طرفي النزاع؛ لأداء دور الوسيط، حتى ظهرت ملامحُ التفوق من قبل قوات المعارضة في الصراع، إضافة إلى ظهور موقف عربي ودولي قد تشكل حيال الأزمة يدعو إلى ضرورة تنحي الزعيم الليبي معمر القذافي، ممَّا جعل تركيا تغيِّرُ موقفها، فقد دعمت المطالبَ التي تدعو إلى تنحي الزعيم الليبي، كذلك أيدت القراراتِ التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن الوضع في ليبيا.

وبخصوص الشأن اليمني، تجنبت تركيا التدخل المباشر في الأحداث، وذلك حرصًا منها على علاقاتها معَ دول مجلس التعاون الخليجي والغرب، ولذلك اكتفت بمناشدات عامة لكلِّ الأطراف لتحسين مستقبل اليمن عن طريق التحوُّل الديمقراطي، كما دعمت المبادرة الخليجيَّة للانتقال السلمي للسلطة، إلا أنَّها في الوقت نفسه حذرت من التدخلات الخارجيَّة في الثورة اليمنيَّة وخصوصًا التدخلات الإيرانيَّة.

وأخيرًا فيما يتعلق بالثورة السوريَّة، تبنَّت تركيا في بداية الأحداث مدخلا مزدوجًا في التعامل معَ الأحداث في سوريا، يجمع بينَ حماية النّظام الصديق من جهة، من خلال دعوة النّظام السوري لإجراء تعديلات وإصلاحات سياسيَّة واجتماعيَّة، وأن يقود الرئيس السوري هذه الإصلاحات بنفسه،والتعاطف معَ الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى.

وقد تعددت المسوِّغات والدلالات المطروحة للمواقف التركيَّة المتباينة والمختلفة، حيث يمكن تفسير هذه المواقف ضمن أكثر من إطار، فهي دلالة على الطابع البرجماتي للسياسة التركيَّة وتغليب للمصالح التركيَّة الاقتصاديَّة بالدرجة الأولى، وفسرت كذلك كدلالة على ارتباك السياسة الخارجيَّة التركيَّة؛ نتيجة وقوعها في إطار سياسات التوازن وعدم الانحياز الكامل لمطالب الشعوب العربيَّة بالتغيير، وفسرت أيضًا كدلالة على الحيادية في المواقف التركيَّة التي جاءت على لسان أحمد داود أوغلوا وزير خارجية تركيا في كتاب "العمق الاستراتيجي" والذي يعدُّ دستور السياسة الخارجيَّة التركيَّة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تفترض هذه الرؤية ضرورة التدخل في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة التي يجري فيها ثورات، وقيام تركيا بالانحياز لأطراف دون أخرى، حيث يتلاقى هذا الاتجاه معَ تفسيرات تؤكد على المرجعيَّة الإسلاميَّة لحزب العدالة والتنمية، وارتباطها بالإخوان المسلمين، وخصوصًا في مصر وتونس وسوريا. و تفسر التباينات في الموقف التركي من الثورات العربيَّة كذلك بأنها نابعة إلى حد كبير من مواقف الدول الغربية.

وفي المقابل، يبدو التفسير الرسمي للموقف التركي أكثرَ شمولا ومرونة، إذ تتفق المواقفُ التركيَّة معَ الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجة بشكل عام، معَ التأكيد على استمراريَّة مساعي تركيا لتحقيق مصالحها الوطنيَّة ومصالحِ جميع الأطراف ضمن العمل على إعطاء الأولوية للاستقرار في المنطقة العربيَّة، والتأكيد على أنَّ تحقيق الاستقرار في ظلِّ الأوضاع الراهنة غيرُ ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطيَّة. ويظهر الخطاب الرسمي لتركيا اختلافَ الآليات التركيَّة من حالة لأخرى، وذلك حسب تقديرات تركيا لطبيعة كلِّ حالة، ومتطلبات العمل على الموازنة بينَ الحريَّة والأمن والاستقرار فيها، وفي ضوء طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المحيطة بتركيا، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنيَّة، ودوافع الأطراف الخارجيَّة وأهدافها من التدخل في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة، و تقدير حدود إمكانات تركيا وقدراتها في كلِّ حالة.

وأخيرًا، لا يمكن لأيٍّ من المتابعين للشأن التركي والمتابعين للثورات العربيَّة تجاوز الدور التركي من هذه الثورات، سواءٌ من تدخل تركي نابع من دوافعها الوطنية أو مصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، فإنَّ تركيا أخذت تعمل على التدخل في قضايا المنطقة العربيَّة بشكل واضح وصريح، وهو ما يتناقض معَ المواقف التركيَّة تجاه القضايا العربيَّة في ثمانينات القرن العشرين.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1 . ا، س، كوهان، (مؤلف), فاروق عبد القادر (مترجم), مقدمة في نظرية الثورات, (بيروت: المؤسسة للدراسات والنشر، 1974).

2 ـ أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية(غزة: مكتبة آفاق،2006).

3 ـ أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها،وقواعدها،(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2001).

4 ـ احمد، يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2011 ـ 2012، معضلات التغيير وآفاقه، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2012).

5 ـ احمد، حسن بكر، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000).

6 . اراس، بولنت، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط2011).

7. أوغلوا، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة وتحقيق محمد جابر ثلجي(وآخرون). (بيروت:الدار العربية للعلوم . ناشرون، 2010).

8 ـ أوغلوا،أحمد داود، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).

9 ـ باكير، علي حسين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى،2012).

10ـ باكير، علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية " الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011).

11 ـ بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،2012).

12 ـ تشاندر، جنكيز، ومحاضرون، عودة العثمانيين ـ الإسلامية التركية، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثالثة، 2011).

13 ـ التميمي، خالد سعيد ، التحرك التركي في زمن " الربيع العربي": الدوافعوالدلالات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.. 28/ سبتمبر/ 2011).

14 ـ توفيق، سعد حقي، علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين. (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2003).

15 ـ جار، روبرت تيد، لماذا يتمرد البشر،(دبي : مركز الخليج للأبحاث , الطبعة الأولى, 2004).

16 ـ الجميل، سيار، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، اورهانكولوغ لو وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995).

17 ـ الجميل، سيار، ومحاضرون، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012).

18 ـ حتي، ناصيف، مقدمة في العلاقات الدولية(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

19 ـ الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية ـ تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010).

20 ـ الحمد، جواد، ومحاضرون، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2011).

21 ـ الداقوقي، ابراهيم، العلاقات العربية التركية، (بيروت: حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

22 ـ دده، محمد، ومحاضرون، الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2012).

23 ـ الدين، محمد نور، الدور التركي تجاه المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية 14، شؤون سياسية 5، الطبعة الأولى، 2012).

24 ـ الدين، محمد نور، رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر ـ المغرب ـ سوريا،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011).

25 ـ الرضا، هاني، الدبلوماسية،تاريخها وقوانينها وأصولها(بيروت: دار ا لمنهل اللبناني،1973).

26 ـ سليم، محمد السيد، ومؤلفون، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي البديل والنموذج الإستراتيجي، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

27 ـ سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

28 ـ سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2012.

29 ـ صادق، حيدر، مستقبل الدبلوماسية، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، 1996).

30 ـ صعب،حسن، الدبلوماسي العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة؟ (بيروت: دار العلم للملايين، 1973).

31 ـ عبد الكريم، إبراهيم، ومحاضرون، ثورة 25 يناير المصرية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012).

32 . عبد الله، الظاهر، نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس، (بيروت: من المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1979).

33 ـ عبيدات، احمد، ومحاضرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق،(بيروت: مركز دراسات الحدة العربية، 2012).

34 ـ العزي، غسان ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوة العظمى (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2000).

35 ـ علي، احمد سي، دراسات في التدخل الإنساني، (القاهرة: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ,2011).

36 ـ غنيم، احمد، المفهوم المكون للثورات العربية، الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، (القدس: 2012).

37 ـ غنيم، وائل، الثورة، إذا الشعب يوما أراد الحياة، (القاهرة: دار الشروق،الطبعة الاولى، 2012).

38 . فولكيرتس، " نظام الصراع في الشرق الأوسط"، (بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1977).

39 ـ كامل، مجدي، ثورة الياسمين، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، 2011).
40 ـ الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية. (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، الطبعة الأولى، 1996).

41 ـ مالكي، أمحمد ، ومحاضرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

42 ـ محمود، احمد إبراهيم، حال الأمة العربية (2009- 2010)، النهضة أو السقوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010).

43 ـ محمود، احمد إبراهيم، حال الأمة العربية (2010- 2011)، رياح التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011).

44- المديني، توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011).

45 ـ المديني، توفيق، ومحاضرون، الربيع العربي إلى أين؟، أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2012).

46 ـ مطر، جميل، ومحاضرون: رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011).

47 ـ مقلد، صبري إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1994).

48 ـ المنياوي،عبد اللطيف، الأيام الأخيرة لنظام مبارك، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2012).

49 ـ نافعة، حسن، مبادئ علم السياسة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002).

50 ـ النعيمي، احمد، السياسة الخارجية(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).

51 ـ النعيمي، أحمد نوري، العلاقات العربية التركية، (حوار مستقبلي، بيروت 1995).

52 ـ نور الدين، محمد، حجاب وحراب، منشورات رياض الريس(بيروت2001).

53 ـ نوفل، عودة، تركيا إلى الشرق " الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون،2010).

54 ـ هلال، علي الدين، و مطر، جميل، النظام الإقليمي العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثالثة، 1983).

55 ـ هلال، علي الدين، وآخرون، العرب والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988).

الدوريات :

1 ـ أبراش،إبراهيم خليل، الثورات العربية والقضية الفلسطينية(دراسة تحليلية للثورات العربي وتأثيرها على القضية الفلسطينية. قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة. العدد السابع. ابريل 2011.

2 ـ إبراهيم، الشيماء عبد السلام ، موقف تركيا من الثورة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، المجلد 47.

3 ـ الأبيض، أحمد، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس....ماذا بعد، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 58، شتاء 2012.

4 ـ احمد، صافيناز محمد، عابر للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية على دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012.

5. إسحاق، سالي خليفة، التقديرات المسجلة لنهايات "سلاسل الثورات" في الخبرة الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، المجلد 46.

6 ـ باكير، علي حسين، إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 60.

7 ـ جفال،عمار، التنافس التركي ـ الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 106، 2005).

8 ـ جول، محمد زاهد، تركيا وإيران والربيع العربي، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية عشرة، العدد 46، إبريل 2011.

9ـ حمادة، أمل، تحول طويل المدى: مجلة السياسة الدولية، العدد185، 2011، المجلد46.

10. الزوواي، محمد سليمان، مستقبل النظام الإقليمي العربي في عصر الثورات. مجلة البيان، العدد 288.

11 ـ سليم، محمد السيد، : تركيا بديل إستراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29/ مايو 2011.

12 ـ شحادة، دينا و وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011، المجلد 46.

13 ـ عبد الشافي، عصام، الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل 2011، المجلد 46.

14 ـ عبد اللهعبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية ، العدد 114.

15 ـ عبد العزيز هشام فوزي، "دور التحالف التركي ـ الاسرائيلي في التصدي للنفوذ الاسلامي وعمليات الاكراد المسلحة في تركيا"، مجلة البصائر، (جامعة البتراء الاردنية، 2000)، المجلد 4، العدد2.

16 . العزاوي، وصال، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، شؤون الأوسط ، العدد 2011.

17 ـ عقل، زياد، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية ـ العدد 184، ابريل2011، المجلد 46.

18 ـ عودة، جهاد، التحالف العسكري(الإسرائيلي، التركي). مجلة السياسية الدولية، عدد 330.

19 ـ الكيلاني، هيثم ، الأمن القومي العربي، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد 77، آذار 1994.

20 ـ مرسي، مصطفى عبد العزيز، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربيا وإقليميا، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.

21 ـ معوض، علي جلال، الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو/ 2011.

22 ـ المنوفي، كامل، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، ابريل 1976م.

23 ـ نوفل، ميشال، تركيا في العالم العربي: الإطار ألمفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2012، العدد 92.

24- هلال، علي الدين، " مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية " الفكر الاستراتيجي العربي, 4 ابريل 1982).

رسائل ماجستير.

1- عبيد، إبراهيم يوسف، تطور العلاقات الإسرائيلية ـ التركية وتداعياتها (1991 - 2001)، رسالة ماجستير.

التقارير.

1 ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي، 1989، القاهرة 1990.

الصحف:

1 ـ بولنت آراسوبيناراكيينار: السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010).

2 ـ خالد السرجاني: حكومة العدالة والتنمية، مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية. صحيفة الأهرام المصرية، 1يناير، 2001.

3 ـ صحيفة الشروق المصرية: 26/ مايو/ 2011.

4 ـ صحيفة رويترز: 12/ 2 / 2011.

5 ـ عبر التدخل في الأراضي السورية: تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، الأهرام، 31مايو 2011.

6- أحمد داود أوغلوا، "إنه قدرنا،" الأهرام 2/ 9/ 2009.

7- محمد نور الدين، تركيا وسوريا...نهاية العمق الإستراتيجي، السفير 17/ مايو 2011

الإنترنت (المواقع الالكترونية)

1 ـ محمد مختار قنديل،محمود خليفة جودة، ابعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا. الحوار المتمدن-العدد 3404 -22/ 6/2011. انظر الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

2 - http://www.Alarabia.net/articles/2012/07/18/227103.html2

3 - http://www.swissinfo.ch./ara/detail/content.html?299283003

4- http://Annaba.Org/nba.news/2011/4/10/him

5 - http://Arabic.rt.com/news/600195

6 ـ مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 15/ 3/ 2011
http://www.Aljazeera.net/nr/exeres

7- صحيفة العالم وموقعها على شبكة الانترنت
http://www.Alalam.ir/new937254

8 ـ الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية:

9 ـ عصام بدران، قبائل ليبيا عامل حسم المواجهة، انظر الرابط:
http://www.onIslam.net/Arabic/newsanalysis/newsreports/Islamic_world/128998.

10- لارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين، المحكمة الجنائية الدولية تقرر إخضاع القذافي وأبنائه للتحقيق.أنظر الرابط:
http://wwwmasers.com/elbashayer/129870

11 ـ محمد عبد القادر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، انظر الرابط
http://Acpss.ahramdigital.org.en/news.aspx?serial=86

12 ـ شاهر الاحمد، خريطة الاحتجاجات في اليمن. انظر الرابط:

http://www.Facebook.com/?ref_home

13 ـ خالد السرجاني، هل هي نظرية الدومينو، جريدة البيان. انظر الرابط التالي:

http://www.albayan.ae/opinions/articles'/2011/ 30 -01 -7593931

14- http://deblig.net/documents/opinion-guly/changinggeographiesthedomino"theory"andarab"spring"handeblij,2011.pdf

15 ـ موقع الأمم المتحدة، عدد اللاجئين السوريين، أنظر الرابط:

www.holshenews.com?page=details&newsid=7922&cat=1

16 ـ المفوضية العليا للاجئين، أنظر الرابط:

http://www.inlightpress.com/index.php?option=com_content&view=article&id=39207:2013-04-05-12-04-09&catid=1:2011-07-04-12-12-08&Itemid=271

17 ـ غولدن أيمن، أبعاد التحول في السياسة الخارجية التركية بعد الثورات، أنظر الرابط:/rcssmideast.Org/الإصدارات/حالة-الإقليم/الرابح-الأكبر؟html.

18 ـ إسرائيل تعتذر لتركيا عن حادثة أسطول الحرية، أنظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/bab44ca8-d56b-430e-b2cc-100a68e4869e

19 ـ عبد الله أوجلان يدعو المتمردين الأكراد إلى إلقاء السلاح، أنظر الرابط:
www.frace24.com/ar/nod/853857

20- http://www.Dw-Word.De/dw/article/14969813,htm

21 ـ خريطة التحالفات الإقليميَّة ما بعد الثورات.. مصر وتركيا نموذجا، صحيفة الاستقلال، أنظر الرابط:
alestqlal.com/ar//index.php?act=show&id=5201

22 www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/08/110830-libya/uprising/casualties.shtml

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Chris Zambelis: unrest in Syria inspires new wave of Kurdish activism the Jamestown foundation: terrorism monitor.

- Feraitinc: the Arab spring and turkey's new role.Hurriyet daily news and economic review, 5 / 9/2011.

- Foreign trade statistics, April 2011 "prime ministry republic of turkey" - Turkish, Statistical Institute website : http// www. Turk stat.Gov.Tr/ prehaberbultenleri?id 8516؛Turkish exports hit new peak in first quarter، Hurriyet daily news، 4/1/ 2011.

- k. Holist, national role conception in the study of foreign policyinternational studies, 24december 1985 ,pp. 536 - 539.

- Mohammed Ayoob: Beyond th Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turku - Persian Future Insight Turkeyvol13, No .2(Gunew2011) :57 - 70 _. Foreign Policy Research Institute،RISE And Future Fall of Turkey -Iran Axis Analysis،Eurasia Review News and Analysis ،8-5-2011،http//www.erasureview.com/rise-and -future-fall-of -turkey-Iran-analysis- 08052011

- Richard Snyder, And H.W Brut Spain boron, foreign policy decision making, (new York 1962), 90.

- Sun Delius Bents,Foreign policies of northern Europe, (Colorado: west view press, 1982) , 5.

- TemelIskif, Turkey: A new factor in the field of energy politics,perceptions,vol. No. 1, March - may 1996, pp. 58 - 61.

فهرس المحتويات

إقرار	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
الملخص بالعربية	د
الملخص بالإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة	1
1 - 1 المقدمة	1
1- 2 مبررات الدراسة	2
1 - 3 أهداف الدراسة	3
1 - 4 مشكلة الدراسة	4
1 - 5 فرضية الدراسة	4
1 - 6 أسئلة الدراسة	4
1 - 7 منهجية الدراسة	5
1 - 8 حدود الدراسة	5
1 - 9 استعراض فصول الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
المبحث الأول: الإطار النظري	7
2 -1- 1 المقدمة	7
2 -1- 2 السياسة الخارجية	7
2 -1- 3 أبعاد السياسة الخارجية	8

2 -1-4 أدوات السياسة الخارجية 13

2 -1- 5 عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية 15

2 -1- 6 النظام الإقليمي 17

2 -1- 7 الثورة 20

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 28

الفصل الثالث: ثورات الربيع العربي والعلاقات العربية التركية 37

المبحث الأول: تطور العلاقات العربية التركية 37

3 -1- 1 المقدمة 37

3 -1- 2مرحلة تأسيس العلاقات من عام (1918- 1951) 39

3 -1- 3 مرحلة التوتر والتأزم في العلاقات من عام(1952- 1964). 40

3 -1- 4 مرحلة الصمود وإعادة تطوير العلاقات من عام (1965- 1990). 41

3 -1- 5 مرحلة المد والجزر في العلاقات من عام(1991- 2002). 44

3 -1-6 مرحلة الشراكة والتفاعل مع العالم العربي والإسلامي من عام (2002- 2010م). 47

المبحث الثاني: الثورات العربية 55

3 -2- 1 المقدمة 56

3 -2- 2 الثورة التونسية 56

3 -2- 3 الثورة المصرية 60

3 -2- 4 الثورة اليمنية 63

3 -2- 5 الثورة الليبية 66

3 - 2- 6 الثورة السورية 68

الفصل الرابع: الموقف التركي من الثورات العربية والعوامل المؤثرة فيه. 71

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الموقف التركي من الثورات العربية 71

4 - 1- 1 المقدمة 71

4- 1- 2 العامل السياسي الإقليمي 71

4 - 1- 3 العامل الاقتصادي 78

4 -1- 4 العامل الأمني 81

4 -1- 5 العامل الديمغرافي 84

المبحث الثاني: الموقف التركي من الثورات العربية. 87

4 - 2 - 1 المقدمة 87

4 - 2 - 2 الموقف التركي من الثورة التونسية. 88

4 - 2 - 3 الموقف التركي من الثورة المصرية. 91

4 - 2 - 4 الموقف التركي من الثورة الليبية. 95

4 - 2 - 5 الموقف التركي من الثورة اليمنية. 99

4 - 2 - 6 الموقف التركي من الثورة السورية. 101

الفصل الخامس: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية. 113

5 - 1 المقدمة 120

5 - 2 السيناريو الأول 121

5 - 3 السيناريو الثاني 123

5 - 4 السيناريو الثالث 125

الخاتمة والنتائج 122

المصادر والمراجع 125

فهرس المحتويات. 135